الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة قياسية لمجموعة من الاقتصادات الناشئة للفترة 1995-2014

اعداد الطالبتين:

سميحة جديدي — **تحت اشراف الدكتور: عقبة عبد اللاوي**

سعاد جرمون — **المشرف المساعد الدكتور: لطفي مخزومي**

لجنة المناقشة

د. رياض ريمي	أستاذ محاضر أ-جامعة الوادي	رئيسا
د. عقبة عبد اللاوي	أستاذ محاضر أ-جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. لطفي مخزومي	أستاذ محاضر ب-جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
د. السعيد بوشول	أستاذ محاضر ب-جامعة الوادي	ممتحنا
أ.عبد القادر عبيدلي	أستاذ مساعد أ-جامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية 2016/2015

الاهداء

إلى من أورثني الطموح وزرع بقلبي حب العلم...فخري واعتزازي...أبي العزيز

إلى رمز العطاء...نور حياتي... أمي الغالية

إلى من ساندني وشجعني لتحقيق حلمي...زوجي

إلى زينة الحياة وبهجتها...أبنائي

إلى أحبتي وعزوتي...أخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

اليكم جميعا أهدي هذا العمل

سميحة

الاهداء

إلى من زرع في نفسي الطموح والمثابرة ... رمز التضحية ...أبي الغالي

إلى من علمتني الكفاح والصبر وأعانتني بدعائها لأحقق هدفي ... قدوتي ... أمي الحبيبة

إلى سندي في الحياة ...إخوتي وأخواتي

إلى كل من قدّم لي يد المساعدة وشجعني من قريب أو بعيد

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى كل باحث يسعى للارتقاء بالعلم في كل مكان

اليكم جميعا أهدي هذا العمل

سعاد

شكر

نحمد الله عز وجل حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث، ونسأله تعالى أن ينفع به، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي.

من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى:

المشرف الدكتور عقبة عبد اللاوي والمشرف المساعد الدكتور لطفي مخزومي، على توجيهاتهما ونصائحهما القيمة واللذين كانا نعم العون لنا حتى تمكنا من إخراج هذا البحث في صورته النهائية، اعترافا وتقديرا لجميل صبرهما وحسن تواضعهما راجين من المولى عز وجل أن يزيدهما رفعة في الدنيا والآخرة.

السادة أعضاء اللجنة الكرام لقبولهم مناقشة واثراء هذه المذكرة.

من قدم يد المساعدة وساهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية...

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خيرا

سميحة، سعاد

الملخص

الملخص

حاولنا من خلال هذه المذكرة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتي تمحورت حول قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية لأربعة عشر دولة من الاقتصادات الناشئة، وقد اعتمدت الدراسة مجموعة من مؤشرات سلاسل القيمة المتمثلة في: مؤشر درجة حرية التجارة، مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مؤشر تركّز الصادرات ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي. أما ما يتعلق بمتغير التنمية الاقتصادية فقد تم اختيار مؤشرات: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التنمية البشرية واستهلاك الأسر المعيشية. وقد تم الاستعانة ببرنامج Eviews9 لدراسة استقرارية المتغيرات واختبار التكامل المشترك للبانل. واستخدمنا برنامج stata13 لتقدير وسط المجموعة المدمجة PMG، وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك بأن هناك علاقة طويلة المدى بين كل من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في بلدان العينة المدروسة.

كما بيّنت نتائج تقدير النماذج باستخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) وجود علاقة طردية بين مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في النماذج المقدرة الثلاثة.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية، منحنى ابتسامة، تنمية اقتصادية، طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG).

الترميز الاقتصادي (JEL): **O4**, **F14**, **F23**, **L16**, **L23**

Abstract:

We have tried through this thesis to answer the problem at hand, which focused on measuring the impact of global value chains participation on economic development for fourteen countries from the emerging economies, where the study has adopted a set of value chains indicators: degree of trade freedom, global value chains participation, concentration of exports and competitive industrial performance. In relation to the variable of economic development the indicators chosen are: global domestic product per capita, human development and household consumption. The software Eviews9 was used to study the stability of variables and testing cointegration. We then used Stata13 software to estimate the pooled mean group (PMG). Cointegration testing results showed that there is a long-term relationship between the dependent variables and the independent variables in the countries of the studied sample.

The results of model estimation using pooled mean group (PMG) method has shown a positive relationship between global value chains participation indicators and economic development indicators in the three estimated models.

Key words: *global value chains, Smily curve, economic development, pooled mean group*
Economic coding (JEL): *O4, F14, F23, L16, L23*

الفهرس

الفهرس

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
فهرس الجداول والأشكال	
قائمة الرموز والاختصارات	
المقدمة	أ- د
الفصـل الأول **الأدبيات النظرية والتطبيقية لسلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية**	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: سلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية مقاربة نظرية	3
أولا: سلاسل القيمة العالمية GVC	3
ثانيا: التنمية الاقتصادية والأبعاد الاقتصادية لمؤشرات القياس	25
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية: العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي	39
أولا: الدراسات السابقة	39
ثانيا: العلاقة بين اشكالية البحث والدراسات السابقة	53
خلاصة الفصل الأول	55
الفصـل الثاني **«الدراسة الميدانية»** **«قياس أثر سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية»**	
تمهيد الفصل الثاني	57
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	58
أولا: تموضع الدول والمشروعات ضمن حلقات سلاسل القيمة ومستويات التنمية	58
ثانيا: مجتمع الدراسة " الدول النامية محل الدراسة"	62
ثالثا: متغيرات الدراسة وطريقة جمع البيانات	73
رابعا: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات	75
المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج	77
أولا: الاختبارات القياسية	77
ثانيا: تقدير النماذج وتحليل النتائج	80
خلاصة الفصل الثاني	94
الخاتمة	96
قائمة المراجع	100

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول

الجدول (1-1)	**مصفوفة إمكانيات الجمع بين مراحل الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية**	16
الجدول (1-2)	**بناء إطار سياساتي إنمائي لسلاسل القيمة العالمية**	25
الجدول (1-3)	**الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**	28
الجدول (2-1)	**الأثر المتوقع لمراحل الإنتاج ضمن سلاسل القيمة على مؤشرات التنمية الاقتصادية**	60
الجدول (2-2)	**متغيرات الدراسة ومصادر البيانات**	75
الجدول (2-3)	**اختبارات جذر الوحدة للمستوى باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل**	77
الجدول (2-4)	**اختبارات جذر الوحدة لفروق المتغيرات باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل**	78
الجدول (2-5)	**اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الأول باستخدام اختبار Pedroni**	79
الجدول (2-6)	**اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الثاني باستخدام اختبار Pedroni**	79
الجدول (2-7)	**اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الثالث باستخدام اختبار Pedroni**	80
الجدول (2-8)	**مقدرات (MG) النموذج الأول نصيب الفرد من الناتج (GDPpc)**	81
الجدول (2-9)	**مقدرات (PMG) النموذج الأول نصيب الفرد من الناتج (GDPpc)**	82
الجدول (2-10)	**اختبار (HAUSMAN) للمفاضلة بين طريقتي (MG) و (PMG) للنموذج الأول نصيب الفرد من الناتج (GDPpc)**	82
الجدول (2-11)	**مقدرات (MG) للنموذج الثاني مؤشر التنمية البشرية (HDI)**	85
الجدول (2-12)	**مقدرات (PMG) للنموذج الثاني مؤشر التنمية البشرية (HDI)**	85
الجدول (2-13)	**اختبار (HAUSMAN) للمفاضلة بين طريقتي (MG) و (PMG) للنموذج الثاني مؤشر التنمية البشرية (HDI)**	86
الجدول (2-14)	**مقدرات (MG) للنموذج الثالث نسبة النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية من الناتج (HCE)**	89
الجدول (2-15)	**مقدرات (PMG) للنموذج الثالث نسبة النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية من الناتج (HCE)**	89
الجدول (2-16)	**اختبار (HAUSMAN) للمفاضلة بين طريقتي (MG) و (PMG) للنموذج الثالث**	90

فهرس الأشكال

الشكل (1-1)	رسم تخطيطي لسلسلة القيمة لبورتر	06
الشكل (1-2)	استراتيجيات التوزيع الهيكلي والجغرافي لأنشطة الشركات	07
الشكل (1-3)	أسباب ظهور سلاسل القيمة العالمية ونتائجها على الاقتصاد العالمي	12
الشكل (1-4)	منحنى الإبتسامة	16
الشكل (1-5)	مسارات الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية	19
الشكل (1-6)	قياس التجارة بالقيمة المضافة	21
الشكل (1-7)	الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين لأجهزة الأيفون سنة **2009** بالمليون دولار	22
الشكل (1-8)	عناصر القيمة المضافة في اجمالي الصادرات	23
الشكل (1-9)	مصفوفة مصادر ونتائج مخاطر سلاسل القيمة العالمية	25
الشكل (1-10)	أهداف التنمية الاقتصادية	29
الشكل (1-11)	مستلزمات التنمية الاقتصادية	31
الشكل (1-12)	مؤشرات التنمية الاقتصادية	38
الشكل (2-1)	العلاقة بين مستويات التنمية وسلاسل القيمة المضافة	58

قائمة الرموز والاختصارات		
GVC	Global value chains	سلاسل القيمة العالمية
OECD	Organisation for economic Co-operation and development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
UNECTAD	United nations conference on trade and development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNIDO	United nation industrial development organisation	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
WEF	World economic forum	المنتدى الاقتصادي العالمي
FDI	Foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
ICIO	Intercountry input output	مدخلات ومخرجات بلدان العالم
TIVA	Trade in value aded	التجارة بالقيمة المضافة
ICT	Information and communication technology	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
HDI	Human development index	دليل التنمية البشرية
NIC	Newly industrialized country	الدول الصناعية حديثا
MNCs	Multinational corporations	الشركات متعددة الجنسيات

المقدمة

المقدمة

تغيرت خارطة الجغرافيا الاقتصادية منذ الثورة الصناعية التي كانت بدايتها بإنجلترا أواخر القرن الثامن عشر مدفوعة بأهم اختراع حينها وهو "المحرك البخاري". فبعدما تقاسم الإنتاج والاستهلاك نفس المنطقة الجغرافية لقرون عدة، سمحت القطارات والسفن البخارية بفصلهما مكانيا، وأضحى من الممكن تصدير السلع والمنتجات لأماكن أبعد بعدما كانت التجارة الدولية تقتصر على السلع باهظة الثمن، فارتفعت بذلك الإنتاجية وطبعت وفرات الحجم هذه المرحلة، أي "مرحلة التفكيك الأول".

قرابة القرنين بعد ذلك، تحديدا منتصف ثمانينات القرن العشرين، كانت بدايات الانفجار المعرفي الكبير الذي اصطلح عليه بـ "ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" والتي مثلت منعرجا هاما ساهم بجزء كبير من التحولات التي مست التجارة الدولية، فنتيجة التطور في وسائل النقل والاتصال وانخفاض تكاليفهما تم الفصل الجغرافي بين مختلف مراحل الإنتاج وهو ما سمي بمرحلة "التفكيك الثاني"، وأصبحت الدول تمثل حلقات في سلسلة إنتاج دولية تقوم على المبادلات في السلع الوسيطة، وظهرت بذلك نظم إنتاجية عابرة للحدود عرفت باسم "شبكات الإنتاج الدولية" أو "سلاسل القيمة العالمية" ، قامت عبرها الشركات متعددة الجنسيات بتوطين حلقات الإنتاج عبر بلدان عدة بغية الاستفادة من المزايا النسبية للدول فنقلت الأنشطة الإنتاجية ذات العمالة غير الماهرة نحو البلدان النامية، مما سمح لهذه الأخيرة بدخول سلاسل القيمة العالمية وقد تمكنت بعض هذه الدول من تحسين موقعها في سلسلة القيمة عبر الانتقال نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، بهدف تحقيق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة.

1. المشكلة الرئيسية:

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تُساهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

2. الأسئلة الفرعية: من التساؤل الرئيسي السابق يمكننا أن نُثير مجموعة من الأسئلة الجزئية منها:

❶ إلى أي مدى تُؤثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؟

❷ إلى أي مدى تُؤثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية البشرية؟

❸ إلى أي مدى تُؤثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في استهلاك الأسر المعيشية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؟

3. فرضيات الدراسة: وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات الآتية:

❶ يرتبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة معنوية ذات اتجاه طردي مع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

❷ ترتبط التنمية البشرية بعلاقة معنوية ذات اتجاه طردي مع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

❸ يرتبط استهلاك الأسر المعيشية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة معنوية ذات اتجاه طردي مع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

4. مبررات اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بالتخصص والرغبة الشخصية في دراسته.
- حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الدول العربية عامة والجزائر خاصة.
- أهمية الموضوع ونقص الدراسات التي تناولته خصوصا باللغة العربية، والقياسية منها.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

❶ **أهداف الدراسة:** يمكن القول إن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بسلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية.
- تحديد أي من مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الأكثر تأثيرا على التنمية الاقتصادية.

❷ **أهمية الدراسة:** تمّ تناول موضوع أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية نظرا للاعتبارات الآتية:

- التغيرات التي يعيشها الاقتصاد الدولي، والتحولات التي تدفع الدول إلى ضرورة الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر تفعيل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
- حاجة الدول النامية لمثل هاته الدراسات للاستفادة منها وايضاح المكاسب التي تجنيها من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية.
- سعي الدول النامية لتحسين مستويات التنمية الاقتصادية فيها، ويعد دخول سلاسل القيمة العالمية منفذا لتحقيق التنمية إذا تم توجيه السياسات التنموية نحو القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.
- المكانة والأهمية التي تحتلها كل من سلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية في القضايا الاقتصادية الدولية الراهنة.

6. الإطار الزماني والمكاني: زمانيا تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من العام 1995 إلى 2014. وقد تم اختيار سنة البداية من سنة 1995 كون مشروع قياس التجارة بالقيمة المضافة الذي أطلقته كلا من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة العالمية للتجارة بتأسيس قاعدة بيانات المبادلات الدولية في إطار سلاسل القيمة انطلاقا من سنة 1995، والنهاية بـ 2014 لأن بعض البيانات الخاصة بسنة 2015 غير متوفرة.

أما مكانيا فقد تناولنا أربعة عشر دولة من الاقتصاديات الناشئة وهي: الصين، البرازيل، الأرجنتين، كوريا، سنغافورة، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، روسيا، جنوب إفريقيا، سلوفينيا، هنغاريا، بلغاريا والمكسيك، معتمدين في اختيارنا لهذه الدول على التنويع من حيث مستوى الدخل، ومستوى التنمية البشرية، وهيكل الصادرات، وتموضع هذه الدول على طول سلسلة القيمة.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

بما تمليه متطلبات البحث العلمي، وتباعاً لما تناولناه ضمن الدراسة، كانت الحاجة ضرورية لاعتماد مجموعة من عدة مناهج بحثية، من أهمها:

❶ **المنهج التاريخي:** وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلّى ذلك من خلال عرض الجوانب التاريخية المتعلقة بظهور سلاسل القيمة العالمية.

❷**المنهج الوصفي:** ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها. وكان حضوره متعدد المواطن، لاعتبار أنّنا ملزمين بوصف شامل لكل متغير يتضمنه البحث، منه مثلاً استعراض «الإطار النظري» سواء بالمفاهيم النظرية المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية أو ما تعلق بالتنمية الاقتصادية ومؤشراتها. مستخدمين أسلوب المقارنة خاصة في المقارنة بين آثار مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة على مؤشرات التنمية الاقتصادية المختلفة.

❸ **المنهج التقويمي:** ويبرز المنهج من خلال تثمين أهم الجوانب الإيجابية الناتجة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، في المقابل الدلالة على ما تتضمنه هذه المشاركة من مخاطر على الاقتصاديات النامية.

❹ **المنهج التحليلي:** أو ما يُصطلح عليه بالمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية، وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة الميدانية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والعددي والبياني، والقياس الاقتصادي، من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة، وربط الإطار النظري للدراسة بالواقع التطبيقي لها.

8. صعوبات الدراسة: خلال إعدادنا للمذكرة واجهتنا بعض الصعوبات لعل أكثرها تأثيرا، ما تعلق بشق الدراسة التطبيقية، خاصة الجانب المتعلق باستخلاص البيانات والإحصائيات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة والتابعة، واختلاف بعض المؤشرات من قاعدة بيانات إلى أخرى في بعض الأحيان. اضافة إلى ندرة المراجع، خاصة الكتب المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، لذا اعتمدنا على التقارير والدراسات التي تصدرها المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تعدها بالشراكة مع مراكز بحثية.

9. محتوى البحث:

تم الاعتماد على منهجية IMRAD للإجابة عن إشكالية الدراسة، وقد قسمنا المذكرة إلى فصلين، الفصل الأول جاء تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية لسلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول بعنوان سلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية مقاربة نظرية، أما المبحث الثاني فعنوناه بالأدبيات التطبيقية ليوضح العلاقة بين إشكالية البحث والتراث العلمي، ويندرج تحته الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع سلاسل القيمة العالمية كنمط حديث للتجارة الدولية، إلى جانب نقاط التقاطع والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة الميدانية (القياسية)، حيث أدرجنا في المبحث الأول منه الطريقة والأدوات، وفي المبحث الثاني تناولنا النتائج والمناقشة.

الفصل الأول

« الأدبيات النظرية والتطبيقية »

« لسلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية »

تمهيد

بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة ما يقارب من نصف التجارة الدولية في السلع والخدمات تم في إطار سلاسل القيمة العالمية[1]، وهو ما يشير إلى أن عمليات الإنتاج التي كانت تتم في دولة واحدة أصبحت مشتتة دوليا على نحو متزايد، وقد ساهم انخفاض تكاليف المبادلات التجارية وتقليل الحواجز أمام تدفقات السلع والخدمات إلى جانب التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بجزء كبير من هذا التنامي. وقامت الشركات بدافع تقليل التكاليف وتعظيم الأرباح بتوطين حلقات الإنتاج في دول مختلفة للاستفادة من المزايا النسبية للدول، مما أدى لظهور نظم إنتاجية عابرة للحدود، وازداد حجم المبادلات في السلع والخدمات الوسيطة. وهذا وفّر فرصاً للدول النامية لدخول سلاسل القيمة العالمية عبر تصنيع المنتجات الوسيطة أو القيام بأنشطة التجميع النهائي للمنتجات، وقد تمكّن بعضها من التحول التدريجي نحو أنشطة إنتاج ذات قيمة مضافة أعلى بالاستفادة من التكنولوجيا المستوردة والاستثمار في البحث والتطوير وتنمية المهارات، مما انعكس إيجابا على مستويات التنمية فيها، وأُطلق عليها اسم الاقتصادات الناشئة.

في هذا الفصل، سوف ندرس العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية لذا سنتطرق في المبحث الأول منه للمفاهيم الأساسية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية، وكيفية قياس التجارة بالقيمة المضافة وطرق الارتقاء في سلسلة القيمة إلى جانب المخاطر المتعلقة بهذا النمط من التجارة، ثم نشير إلى بعض أدبيات التنمية الاقتصادية خصوصا المتعلقة منها بمستلزمات التنمية ومؤشراتها. أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل مجموعة من الدراسات التي سلطت الضوء على جوانب من الموضوع، ومن ثمّ إيضاح أوجه التقاطع والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة، وما قد تضيفه هذه الدراسة لحقل المعرفة العلمية في هذا المجال.

*1. OMC, **statistique de commerce internationale**, Genève, 2015, p 18.*
https://www.wto.org/french/res_f/statis_f/its2015_f/its2015_f.pdf (4/03/2016)

المبحث الأول

سلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية مقاربة نظرية

نحاول من خلال هذا المبحث أن نتطرق لأهم التأصيلات النظرية المتعلقة بالأدبيات ذات الصلة بسلاسل القيمة العالمية وكذا التنمية الاقتصادية، وذلك من أجل تحديد الإطار النظري الذي سوف يشكّل الدعامة للدراسة التحليلية التطبيقية.

أولا: سلاسل القيمة العالمية GVC

في المنتدى العالمي "لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD" حول التجارة الذي عقد في 4 نوفمبر 2014 وصف «ريتشارد بلدوين» (Richard Baldwin) أستاذ الاقتصاد الدولي التحول الذي عرفته التجارة الدولية ما بين القرن 20 والقرن 21 بقوله: "انتقلنا من تجارة تساعد على «بيع» السلع والخدمات إلى تجارة تساعد على «صناعة» السلع والخدمات."

وبحسب رأي «بلدوين» فإن الدول المندمجة في الاقتصاد العالمي عبر آليات التحرير التجاري والمالي وحتى الأقل تقدما منها (أي الدول) قد استفادت من الآثار الديناميكية لهذا التحرير، لتتحول إلى حلقة مهمة ضمن «شبكات الإنتاج الدولية» أو ما يُعبّر عنها بـ «سلاسل القيمة العالمية» أو بمصطلحات مرادفة من مثل: «سلاسل التوريد العالمية» و«سلاسل العرض الدولي».

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول تسليط الضوء على البناء المفاهيمي لـ «سلاسل القيمة العالمية» مركزين على الأسباب التي أدت إلى تنامي انتشارها، ومحاولين تحديد طرائق قياس التجارة ضمن هذه السلاسل أو الشبكات، ومن ثمّ التطرق إلى المخاطر المحتملة والمرتبطة بهذا النمط من التجارة الدولية.

1. البناء المفاهيمي لسلاسل القيمة العالمية:

سلاسل القيمة العالمية مفهوم حديث وصيغة جديدة للتجارة الدولية تقوم بموجبها عدة بلدان بالاشتراك في انتاج السلع والخدمات حيث تكتسي «المزايا النسبية والمطلقة»* و«وفرة وندرة عناصر الإنتاج»** دورا هاما في التوزّع الجغرافي لأنشطة الإنتاج في إطار «سلاسل القيمة» ويُمثل كل اقتصاد أو صناعة «حلقة» في سلسلة انتاج دولية تقوم على التبادل في السلع والمنتجات الوسيطة. وتعود القيمة المضافة على طول هذه السلسلة إلى عوامل الإنتاج والمتمثلة

---

*. اعتبارات الميزة أو النفقة المطلقة والتي أصّل لها رائد المدرسة الكلاسيكية «آدم سميث» أما اعتبارات الميزة أو النفقة النسبية التي أصّل لها «دفيد ريكاردو»، والتي مثّلت مُرتكزات الفكر الكلاسيكي في تفسير التجارة الخارجية، ومثلت المرجعية النظرية للتنافسية الدولية. فواقع حال التنافسية الدولية الراهنة يتجلى بصيغة ميزات نسبية أحيانا وميزات نسبية ومطلقة أحايين أخرى، وأنّ عملية الاستحواذ على الميزات النسبية والمطلقة معاً أصبحت اليوم معلماً رئيسياً للنقلة النوعية في وظيفة رأس المال، يتجلى ذلك في كفاءة الأداء الاقتصادي في منظوريه العالمي والمحلي.

**. ارتكازا على نظرية «برتيل أولين» والذي بنى تأصيلاتها النظرية ارتكازا على أفكار مواطنه الاقتصادي السويدي «إيلي هيكشر» الذي أكّد على الاختلافات في هبات الدول من عوامل الإنتاج كشرط أساسي لقيام التجارة الدولية.

في: «العمل»، «رأس المال»، «الأرض» و«التنظيم» بما في ذلك «التكنولوجيا» و«رأس المال الفكري»*. وحتى نفهم طبيعة سلاسل القيمة العالمية ينبغي أولا تحليل عناصرها وهي: «القيمة المضافة»، «سلسلة القيمة» و«تجزئة عملية الانتاج».

وتُعرّف «**القيمة المضافة**» بأنها القيمة الإضافية التي خُلقت خلال مرحلة معينة من مراحل الإنتاج أو من خلال التسويق، فمن وجهة نظر الاقتصاد الكلاسيكي وخصوصا على مستوى الاقتصاد الكلي يعود معنى القيمة المضافة إلى مساهمة عناصر الإنتاج في زيادة قيمة المنتج أو الخدمة[1].

ومن الناحية الاقتصادية يمكن تعريف القيمة المضافة بما يضيفه أي نشاط اقتصادي على إنتاج معين من قيم قابلة للتقييم النقدي وذلك من خلال مراحل التصنيع أو التسويق...إلخ فإنتاج كل سلعة يتطلب استعمال مادة أولية أو أكثر ويمر إنتاج هذه السلعة بعدة مراحل تصنيعية قبل أن تصبح بشكلها النهائي كبضاعة جاهزة للبيع[2].

وتعرّف المنظمة العالمية للتجارة (WTO) القيمة المضافة لمنتج مصدّر بأنها الفرق بين القيمة الإجمالية للمنتج وقيمة المدخلات المباشرة وغير المباشرة المستوردة، باعتبار جميع السلع والخدمات الوسيطة الوطنية المستخدمة في تصنيع المنتج[3].

وعليه يُمكننا أن نُعرّف «**القيمة المضافة**» من منظور نظرية الحسابات الوطنية بأنها مجموع قيم الأنشطة الاقتصادية في المجال السلعي والخدمي في الاقتصاد الوطني بعد طرح الاستهلاكات الوسيطة؛ أي أنها مقدار الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي أنتجتها القطاعات الأخرى. وبتعبير آخر تُمثّل القيمة المضافة مجموع الكميات الجديدة مقدّرة بالأسعار (سواءً كان السعر الأساسي أو سعر السوق أو سعر المشترين)** والتي تم إيجادها خلال مرحلة معينة من مراحل الدورة الاقتصادية. أما «**القيمة المضافة**» من منظور «التجارة الدولية» فهي مقدار ما تقدمه عوامل الإنتاج الوطنية من قيم نقدية على السلع والخدمات بصورتها النهائية بعد خفض قيمة «الاستهلاكات الوسيطة المستوردة»، وهذا المفهوم يُمكننا من تحديد «منشأ» السلع النهائية، والتي تُعتبر أساسا مهما لـ «قواعد المنشأ»*** التي تتحدد من خلالها القيود غير الجمركية والقيود الجمركية وما يترتب عليها من نسب الرسوم التي ستفرض عليها أو المعاملات التفضيلية التي ستمنح لها في نطاق تنظيمات تدفقات التجارة الدولية، أو في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو سياق الاتفاقيات التجارية أو التكتلات الاقتصادية.

★ . تُحدد النظرية الاقتصادية عناصر الإنتاج ضمن العوامل الأربعة المعروفة، في حين يُدرج كل من «التكنولوجيا» و«رأس المال الفكري» ضمن عاملي «التنظيم» و«العمل» ترتيبا، إلاّ أننا خصصناها بالتمييز لأهميتهم النسبية في تحديد تموضع الدول ضمن حلقات ومستويات سلاسل القيمة العالمية.

1. ماجدة عزت حسين بكير عبده، **الجودة المدركة لخدمة المواقع الالكترونية وأثرها في تحقيق القيمة المضافة من وجهة نظر طلبة الجامعات الخاصة**، رسالة ماجستير تخصص الأعمال الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص32. (2016/01/27)
http://www.meu.edu.jo/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=1385:2013-01-16-12-24-43&catid=172&Itemid=877

2. علاء درويش، **ماهية القيمة المضافة في التسويق**، رسالة ماجستير، تخصص تسويق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009-2010، ص:6

*3.OMC, IDE-JETRO, **la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est : du commerce des marchandises au commerce des taches,** Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011, p 96*
https://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/stat_tradepat_globvalchains_f.pdf (13/11/2015)

★★. السعر الأساسي: وهو يُمثل سعر المنتج قبل احتساب صافي الضرائب غير المباشرة، أي السعر بتكلفة الإنتاج. أما الطريقة الثانية سعر المنتجين: وهو السعر المتضمن صافي الضرائب غير المباشرة، ويُعرف بالسعر عند باب المصنع. وأخيرا، سعر المشترين: ويُمثل سعر المنتجين مضافا إليه هوامش النقل والشحن والتجارة.

★★★ . تُعرّف «قواعد المنشأ» (*Rules of Origin*) وفق أدبيات منظمة التجارة العالمية على أنها مجموعة القوانين والنظم والأحكام الإدارية ذات التطبيق العام، التي يُطبقها أي عضو لتحديد بلد منشأ السلعة، ويترتب على أساسها السياسة التجارية اتجاه هذا البلد.

أما «**سلسلة القيمة**» (*value chain*) فقد عرّفها (*Shank & Govindarajan*) بأنها: "مجموعة من الأنشطة المترابطة المسؤولة عن توليد قيمة بدء من مصادر الحصول على المواد الخام من الموردين وانتهاء بتسليم المنتجات إلى المستخدم النهائي.[1]"

وقد ظهرت فكرة تحليل «سلسلة القيمة» عام 1985 كطريقة لتوضيح أثر العمليات والأنشطة الداخلية المسؤولة عن أداء كل من التصميم التصنيع والتسويق في تحقيق القيمة للعملاء، ويعتبر «بورتر» أول من وضع أسس تحليل «سلسلة القيمة»، حيث قام بتقسيم الأنشطة التي تخلق القيمة إلى أنشطة «أساسية» وأخرى «داعمة»، تشمل الأولى الامدادات، الإنتاج، التسويق والخدمات المرافقة، وتضم الثانية التموين، البحث والتطوير، إدارة الموارد البشرية والبنية التحتية للمؤسسة[2].

يقوم أسلوب تحليل سلسلة القيمة بتجزئة الشركة إلى مجموعات من الأنشطة بهدف فهم سلوك التكلفة لديها ومصادرها الحالية أو المحتملة لتحقيق الميزة التنافسية[3].

كما أن سلسلة القيمة تساعد على تسليط الضوء على الأنشطة الرئيسية التي تخلق القيمة، أي تلك التي يكون لها تأثير حقيقي من حيث التكلفة أو التميز عن المنافسين، والأنشطة التي لا تضيف أي قيمة بل تساهم في زيادة التكاليف، وينبغي أن يسمح تحليل سلسلة القيمة للمؤسسة بمعرفة نقاط قوتها وضعفها وتحديد الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها لتحقيق النجاعة والفعالية وزيادة القدرة التنافسية، كتحويل بعض أنشطتها للخارج أو الاستعانة بمصادر خارجية...الخ[4].

ويعتقد «بورتر» بأن المؤسسات تنفق الكثير من الوقت والمال على الأنشطة الداعمة والتي لا تمثل لها أي ميزة نسبية ولهذا دعا بأن تقوم المؤسسات بالتركيز على عمليات التصنيع والاستعانة بمصادر خارجية لمرحلتي ما قبل التصنيع (البحث والتطوير، الموارد...) وما بعد التصنيع (التسويق، خدمات ما بعد البيع...)[5].

1. عثمان بودحوش، **تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، 2008/2007، ص:21

http://www.univ-skikda.dz/doc_site/recherchePG/theses_memoires/fac_ecomon_eom_gest/MemoireAtman_PDF.pdf (2016/01/27)

2. *Raphaële Granger*, ***Identifier les activités créatrices de valeur***.
http://www.manager-go.com/strategie-entreprise/chaine-de-valeur.htm (28/01/2016)

3. نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، لبنان، 1996، ص 91.

4 . André JOYAL, Mohamed SADEG, Olivier TORRES, ***La PME algérienne et le défi de l'internationalisation****, l'harmattan, France, 2010, p 353.*

5 .WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE, ***global value chains in a changing world****, Edited by Deborah K. Elms and Patrick Low, Printing by WTO Secretariat, Switzerland, 2013, p :27*
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/aid4tradeglobalvalue13_e.pdf (13/11/2015)

الشكل (1-1)

رسم تخطيطي لسلسلة القيمة لبورتر

***La Source** : André JOYAL, Mohamed SADEG, Olivier TORRES, **La PME algérienne et le défi de l'internationalisation**, l'harmattan, France, 2010, p 355.*

ويوضح الشكل الموالي استراتيجيات التوزيع الهيكلي والجغرافي للأنشطة، فقد تقوم الشركة بهدف تقليل التكاليف بالاستعانة بمصادر خارجية لتزويدها بالمدخلات اللازمة لعملية الإنتاج سواء كانوا موردين من داخل أقاليم البلد أو موردين أجانب، أو نقل أنشطة التركيب وتجميع المنتجات النهائية للخارج. كما يمكن للشركات تحقيق التكامل الرأسي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر سواء مع أنشطة «المنبع» أو أنشطة «المصب»، فالأول يتم عن طريق التكامل الخلفي (*Backward integration*) ويحدث عندما تقوم شركة بإنتاج ما تحتاجه من مواد أولية لازمة لعملية الإنتاج كقيام شركة لتصنيع المواد الغذائية بامتلاك عدد من المزارع لزارعة ما تحتاجه من مدخلات. والثاني عن طريق التكامل الأمامي (*Foreward integration*) وذلك عندما تتجه الشركة نحو مراحل الإنتاج النهائية كقيام شركة استخراج البترول بامتلاك مصانع لتكرير البترول لاستخلاص مكوناته من بنزين وكيروزين...الخ[1]

إن تجزئة سلاسل القيمة ساهمت فيه عدة عوامل أحدها رغبة المؤسسة في تحقيق مكاسب في الكفاءة، فزيادة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية حتم على المؤسسات زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف، والطريق لتحقيق ذلك هو التموين بالمنتجات الوسيطة عبر منتجين أكثر كفاءة. ومن الأسباب الأخرى الوصول للأسواق الناشئة وامتلاك أصول استراتيجية تسمح للمؤسسة باستغلال المعارف الخارجية[2].

1. نبيل مرسي خليل، مرجع سبق ذكره، ص189 .

2 .OMC, IDE-JETRO, Op.cit, pp 5-6.

الشكل (1-2)

استراتيجيات التوزيع الهيكلي والجغرافي لأنشطة الشركات

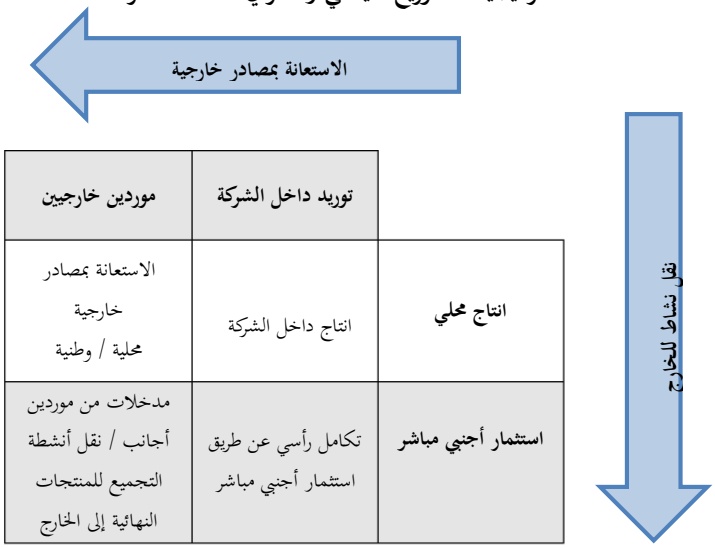

La Source : *O. Cattaneo, G. Gereffi, S. Miroudot, D. Taglioni,* ***joining, upgrading and being competitive in global value chains****, International Trade Department, The World Bank, April 2013 ،p : 03*
wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/04/09/000158349_20130409182129/Rendered/PDF/wps6406.pdf

وتجزئة عمليات الإنتاج تعني توطين حلقات الإنتاج في بلدان مختلفة حول العالم، وتقوم الشركات متعددة الجنسيات* بتجزئة عمليات الإنتاج إذا رأت أن عملية نقل هذه العمليات تحقق أرباحا أكبر، وقد ساعد التطور في وسائل النقل والاتصال على تجزئة سلسلة عمليات الإنتاج، فأصبح من الممكن صنع أي جزء من الأجزاء المكونة للسلعة في أي مكان بالعالم حيث تكون التكاليف منخفضة والأرباح مُعظمة، مع إمكانية شحن وبيع المنتجات بالسرعة المطلوبة إلى الأماكن الملائمة وفي الوقت المحدد[1].

ولفهم ظاهرة عولمة الإنتاج نقوم بتحليلها إلى مرحلتين الأولى تتعلق بتجزئة وتفكيك سلاسل القيمة إلى مراحل إنتاج محددة، والثانية تتعلق بالتشتت والتوزع الجغرافي لمراحل الإنتاج والذي نتج عنه سلاسل القيمة العالمية[2].

وتعرّف «**سلاسل القيمة العالمية**» بأنها "جميع الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها شركات في مواقع جغرافية مختلفة في جميع أنحاء العالم، لتقديم منتج أو خدمة بدء من مرحلة التصميم مرورا بمرحلة الإنتاج وصولا إلى تسليم المنتج إلى المستهلك النهائي، وتشمل أنشطة البحث والتطوير، التصميم، الإنتاج، التسويق وأحيانا إدارة وإعادة تدوير النفايات.[3] "

★. هي شركات ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة، وعلى الرغم من أن استراتيجيتها وسياساتها وخططها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة ويتوسع ليشمل دول أخرى تسمى الدول المضيفة. للتوسع أكثر أنظر: جمال الدين برقوق، **الاقتصاد الدولي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 262.

1. ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية،2003، ص51.

2. WTO,FUNG GLOBAL INSTITUTE, Op.Cit, p 27.

3 . http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/chaine-de-valeur-mondiale.html (12/10/2015)

وتقوم الشركات في الدول المتقدمة بنقل جزء من أنشطتها إلى الخارج وخصوصا نحو الدول النامية، ويرجع جزء من تحقيق الأرباح جراء التقسيم الدولي لمراحل الإنتاج، للاختلافات في تكاليف عوامل الإنتاج بين مختلف الدول، فالفروقات الشاسعة في أجور العمالة غير الماهرة بين الدول المتقدمة والنامية جعل من تجزئة مراحل عملية الإنتاج دوليا أمرا مربحا، وهو ما يتناسب مع نظرية عوامل الانتاج « لهكشر–أولين » حيث تتخصص كل دولة في انتاج وتصدير السلع التي تستخدم فيها عوامل إنتاج وفيرة لديها، وعلى هذا الأساس تتخصص الاقتصادات النامية والتي تتميز بوفرة نسبية في العمالة غير الماهرة بإنتاج وتصدير منتجات كثيفة العمالة غير الماهرة، أي التجميع النهائي للمنتجات، وبالمثل فإن الدول كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة تتخصص في تصدير المنتجات الوسيطة، وأعمال التصميم والبحث والتطوير[1].

من هنا فإن « الميزة النسبية » وثيقة الصلة بإنشاء سلاسل القيمة العالمية، فاختيار موقع الإنتاج يدور حول الكفاءة أي وضع كل مرحلة من مراحل الإنتاج في الموقع الأفضل من ناحية التكلفة، ومقارنة تكاليف الإنتاج مع تكاليف نقل النشاط إلى الخارج، وتشمل الأولى تكاليف الأجور، الحوافز والاعانات، التكنولوجيا ورأس المال، أما الثانية فتضم تكاليف نقل النشاط ومخاطره. وقد قامت شركات في دول كاليابان وألمانيا والولايات المتحدة بنقل الأنشطة كثيفة العمالة غير الماهرة إلى الدول المجاورة لها طالما أن الميزة التي تحصل عليها تفوق التكاليف المرتبطة بنقل النشاط للخارج[2].

وعلى ذلك فإنّ مفهوم «التخصص» الذي ارتكزت عليه نظرية «ريكاردو» وغيرها من نظريات التجارة الدولية بحسب مداخلها، لم يعد يرتكز على «التوازن العام» للمزايا النسبية للبلدان في إنتاج السلع النهائية، ولكن على الميزة النسبية لـ «المهام» التي يقوم بها البلد في مرحلة ما من سلاسل القيمة العالمية[3].

2. الاتجاه نحو تجزئة مراحل الإنتاج دوليا "الدوافع والأسباب":

لقد أتاح قيام التجارة الدولية للأفراد الحصول على السلع التي لا تنتج محليا مما سمح بفصل الإنتاج والاستهلاك لمسافات كبيرة. فقبل تطور وسائل النقل وظهور السكك الحديدية والسفن البخارية كانت التجارة الدولية تقتصر على السلع باهظة الثمن كالتوابل والحرير والذهب...إلا أنه وبعد الثورة الصناعية* وظهور وسائل نقل أكثر سرعة وكفاءة تم الفصل الجغرافي بين نشاطي الإنتاج والاستهلاك وظهر التخصص خصوصا في عنصر «العمل»، وارتفعت

1 .WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE, Albert Par, Gaurav Nayyar , Patrick Low, ***supply chain perspectives and issues: a literature review****, WTO Publication, 2013, p 29 .*
https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/aid4tradesupplychain13_e.pdf (13/11/2015)
2 .Idem, p 30.
3 . OMC, IDE-JETRO, Op.Cit, p 4.

★. وهي إحلال المكن محل العمل اليدوي، وقد ظهرت الثورة الصناعية في إنجلترا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وانتقلت بعد ذلك إلى دول غرب أوروبا ومن ثم إلى جميع أنحاء العالم، حيث شهدت بلدان أوروبا الغربية خلال القرن الثامن عشر نهضة علمية شاملة فتنوعت الأبحاث والتجارب لتشمل مختلف فروع العلم ولتؤدي إلى اختراعات واكتشافات مهمة، لعل أهمها اختراع المحرك البخاري، والتي كانت السبب المباشر في قيام الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر وقد كان لها انعكاسات بالغة الأثر على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

بذلك الإنتاجية. وفي التسعينات بظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*، وانخفاض تكاليف النقل والاتصال التي سهّلت ربط الشركات بمراكز الإنتاج البعيدة، مما نتج عنه تجزئة عمليات الإنتاج دوليا. كما أنّ اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف والاتفاقيات الإقليمية والتخفيض المتوالي للرسوم الجمركية عزّز من عمليات التبادل التجاري الدولي في السلع الوسيطة والتي تمثل العمود الأساس لسلاسل القيمة العالمية[1].

وفي السنوات العشرين الماضية تسارعت التحولات التي مست التجارة الدولية تماشيا مع امتداد آثار « العولمة »، وإجمالا هناك عدة أسباب ساهمت في تنامي تجزئة وتشتت مراحل عملية الإنتاج دوليا لعل أبرزها ما يلي[2]:

- الظروف التاريخية التي لعبت دورا هاما بما في ذلك انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي بداية التسعينات مما ساهم في تعميم نموذج التجارة الحرة وزيادة عدد الدول وبالتالي عدد الشركاء التجاريين المحتملين**؛
- تأسيس "المنظمة العالمية للتجارة WTO" إثر اتفاق مراكش 1994 وهو إشارة إلى وجود التزام مشترك لتحرير التجارة، واتجاه الدول نحو التخلي عن السياسات الحمائية وإزالة العوائق أمام تحركات السلع ورؤوس الأموال؛
- الاتجاه نحو التكامل الإقليمي وإقامة التكتلات الاقتصادية وتزايد الاتفاقيات الإقليمية الرامية لتحرير التجارة البينية وهذا شجع الدول لإقامة علاقات تجارية مع دول أقل قربا منها ***؛
- الابتكارات التكنولوجية السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي غيرت من شروط التجارة الدولية.

ونتيجة لذلك انخفضت تكلفة المبادلات التجارية وازداد حجم التجارة في السلع الوسيطة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.

وقد أدت زيادة تعقد وتجزؤ مراحل الإنتاج إلى دفع الشركات لتغيير استراتيجياتها وذلك بالتخصص في الأنشطة الأساسية والاستعانة بمصادر خارجية لبقية الأنشطة الأخرى سواء داخل البلد أو خارجه أو نقل أنشطتها للخارج، حيث ساعد توفر بيئة ملائمة للتبادل الدولي وتسهيل التدفقات عبر الخدمات اللوجيستية والنقل

★ . يقصد بها تلك التطورات التكنولوجية في مجالات الاتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين والتي اتسمت بالسرعة والانتشار والآثار الممتدة والتي شملت مجالات المعلومات (الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في الكم الهائل من المعلومات)، ووسائل الاتصال بدءا من الاتصالات السلكية واللاسلكية وصولا للأقمار الصناعية والألياف البصرية، وظهور شبكة الانترنيت، وأيضا تطور برمجيات تسيير وإدارة الأعمال والمحاكاة الرقمية...

1 . OMC, IDE-JETRO, Op.Cit, p : 10

*2 . OMC, **Mondialisation des chaines productives industrielles et mesure de commerce en valeur ajoutée**, acte de la conférence, OMC-Sénat, Paris, 15 octobre 2010, p 3*
https://www.wto.org/french/res_f/booksp_f/act_conf_f.pdf . (13/11/2015)

★★ . أدت الصراعات السياسية وتفكك الاتحاد السوفياتي إلى زيادة عدد البلدان المستقلة من 139 بلدا عام 1965 إلى 204 بلدا عام 2014 وسرعان ما بدأت هذه البلدان الجديدة في تأدية دورها في المحافل الدولية، حيث أنظم لمؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مدى الخمسين سنة الماضية نحو85 عضوا من البلدان المستقلة حديثا ودول الاتحاد السوفياتي سابقا. أنظر: إيهان كوسي وإزغي أوزترك، **عالم من التغيير**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، سبتمبر2013.

★★★ . تأتي أهمية التكتلات الاقتصادية كونها تشكل بكل صورها وأشكالها حوالي 75% من دول العالم، وتسيطر على أكثر من 85% من تجارته وبالتالي تعكس مدى الآثار التي تحملها التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي. أنظر: جمال الدين برقوق، مرجع سبق ذكره، ص 301.

والاتصالات في دخول الشركات في اتفاقات تعاقدية أو انشاء مشاريع مشتركة، فضلا عن اتفاقيات التوريد والإنتاج ما بين الشركات المتعددة الجنسيات والفروع التابعة لها.

3. ظهور سلاسل القيمة العالمية وآثار تجزئة الإنتاج دوليا:

ظهور سلاسل القيمة العالمية مهد له منعرجين مهمين شهدهما العالم وكان لهم أثر كبير على نمط التجارة والتبادل الدولي، أولهما الثورة الصناعية وثانيهما ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

فالأول نتج عنه تفكيك وفصل أماكن الإنتاج عن أسواق الاستهلاك، والثاني ساهم في تفكيك وتجزئة مراحل الإنتاج دوليا.

1.3 مرحلة التفكيك الأول: الثورة الصناعية جعلته ممكنا ووفرات الحجم جعلته مربحا:

ظهور وسائل النقل كالقطارات والسفن البخارية جعلت من الممكن فصل الإنتاج عن الاستهلاك جغرافيا، والذي بدأ خلال النصف الثاني من القرن 19 ووصل ذروته في سنوات 1870 وهذا أعطى قيمة لوفرات الحجم والميزة النسبية.

وقد ميزت هذه المرحلة خمسة مظاهر رئيسية[1]:

❶ تنامي التصنيع في دول الشمال (أوروبا-شمال أمريكا-اليابان) وبالمقابل الاتجاه نحو تخفيض التصنيع في دول الجنوب خاصة الهند والصين.

❷ الثورة الصناعية التي انطلقت من بريطانيا ثم انتشرت إلى أوروبا والولايات المتحدة منتصف القرن 19 والتي أثرت بشكل كبير على تكاليف التجارة وجعلت التبادل التجاري مربحا عبر وفرات الحجم، ومكنت هذه الدول من الاستفادة من الابتكارات والاختراعات في تحسين طرق الانتاج.

❸ تباين مستويات الدخل ما بين دول الشمال ودول الجنوب فالتخصص ووفرات الحجم إلى جانب الابتكار منحا الصناعة في دول الشمال ميزة نسبية قوية على الصناعة في دول الجنوب فضلا عن أن إقامة الصناعات في دول الشمال دمر حوافز الابتكار لدى دول الجنوب.

❹ ازدهار التجارة الدولية في السلع وتزايد هجرة اليد العاملة بسبب خفض التعريفات الجمركية وتنظيم وسائل النقل وذلك من منتصف القرن 19 لغاية ما قبل الحرب العالمية الأولى، وخلال فترة الحربين انخفضت المبادلات التجارية بسبب الحربين وموجة الكساد الكبير، إلا أنها عادت إلى مستويات ما قبل الحرب عام 1974.

❺ التحرير التجاري جعل النشاط الإنتاجي يتجمع محليا في مصانع ومناطق صناعية، وتحول مظهر الجغرافيا الاقتصادية العالمية من متجانس إلى شائك.

2.3 مرحلة التفكيك الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعلته ممكنا، الفوارق في الأجور جعلته مربحا:

إن تنسيق مراحل الإنتاج يتطلب تبادل معقد على مستويات عدة: السلع، العمليات، الأفراد، التدريب، التكنولوجيا، المعلومات والاستثمار. ولأن تكاليف بعضها تتعلق بالاتصال فإن الرابطة بدأت بالتلاشي منتصف ثمانينات القرن الماضي مع بداية ثورة المعلومات والاتصالات، فضلا عن الفروقات الكبيرة في الأجور بين الدول

1 .WTO , ***global value chains in a changing world***, *Op.Cit, pp :14-15*

المتقدمة والنامية وهذا جعل من التفكيك مربحا. خلال هذه المرحلة تم تفريق عمليات الإنتاج التي كانت تتم في نفس المنطقة الجغرافية ونتج عنها عولمة سلاسل القيمة[1].

تنطوي التجارة ضمن سلاسل القيمة العالمية على مشاركة المعرفة مع الخارج أي نقل التكنولوجيا، إضافة الى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خفضت تكاليف ومخاطر الجمع بين تكنولوجيا الدول المتقدمة مع عمالة الدول النامية، لذلك فالتفكيك الثاني كانت له آثار عدة على الاقتصاد العالمي لعل أبرزها ما يلي[2]:

❶ تقلص التباين في الدخل ما بين الدول المتقدمة والنامية الذي طبع المرحلة الأولى، حيث نقلت الشركات في دول الشمال مراحل الإنتاج كثيفة اليد العاملة إلى الخارج نحو دول الجنوب، إضافة إلى أن التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نجم عنه نمو مذهل في الأسواق الناشئة والذي عززه الإصلاحات الاقتصادية ودعمه النمو السريع للتصنيع فيها، وهو يعد التغيير الأكثر أهمية في المائة سنة الماضية والذي أعاد تشكيل العلاقات الدولية.

❷ تنامي التصنيع في دول الجنوب والاتجاه نحو تخفيض التصنيع في دول الشمال، حيث بدأ التوجه للتصنيع في هذه الدول بقوة في السبعينات وشهد ارتفاعا كبيرا في التسعينات، مدفوعا بالأداء الممتاز لعشرات الدول معظمها في آسيا.

❸ التحول الذي شهدته التجارة، ففي القرن 20 كانت تعني انتقال البضائع عبر الحدود، إلا أن القرن 21 شهد تحولا نحو تجارة أكثر تعقيدا بسبب تدويل سلاسل القيمة والذي طبعه التداخل ما بين:

- التجارة في السلع وخاصة الأجزاء والمكونات الوسيطة؛
- الاستثمار الدولي في مرافق الإنتاج، التدريب، التكنولوجيا...
- خدمات البنية التحتية لتنسيق الإنتاج الموزع دوليا: خدمات الاتصال، الانترنيت، التوصيل السريع، الشحن الجوي، التمويل والتخليص الجمركي...
- تدفقات المعرفة بين الحدود: الملكية الفكرية، الدراية والمعرفة الإدارية والتسويقية...

❹ مسار التصنيع الجديد الموجه نحو الانضمام لسلاسل القيمة العالمية بدلا من بناء صناعة متكاملة، وهذا أتى بخيارات تنمية جديدة للدول الفقيرة، فقبل ظهور سلاسل القيمة كان يتعين على الدولة بناء قاعدة صناعية واسعة وعميقة ومتكاملة قبل أن تصبح قادرة على المنافسة، أما اليوم فبإمكان الدول المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عن طريق التخصص في أنواع معينة من السلع والخدمات الوسيطة التي تمتلك ميزة نسبية في انتاجها، والدول التي تبنت هذه الاستراتيجية أطلق عليها اقتصادات الأسواق الناشئة.

❺ تبني الدول لسياسات اقتصادية جديدة للتحرير التجاري. اذ تخلت دول الاقتصادات الناشئة عن استراتيجية إحلال الواردات وتوجهت نحو تحرير أسواقها وتبنت سياسات مؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر بهدف جذب المشاريع والوظائف.

---

*1 . The World Bank, **joining, upgrading and being compétitive in global value chains**, April 2013, p 03.*

*2 . WTO , **global value chains in a changing world**, Op.Cit, pp 22-24 .*

❻ الحاجة إلى تبني طرق إحصائية جديدة لقياس المبادلات الدولية، حيث أن المؤشرات التقليدية لقياس التجارة كالميزان التجاري بين البلدين لم تعد كافية، فالسلع اليوم أصبحت تنتج في "العالم" وليس في "بلد" بعينه وبالتالي فان القيمة المضافة في المنتج النهائي تعود لعدة دول مما يستلزم إعادة النظر في الطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة لقياس التجارة الدولية[1].

الشكل (1-3)

أسباب ظهور سلاسل القيمة العالمية ونتائجها على الاقتصاد العالمي

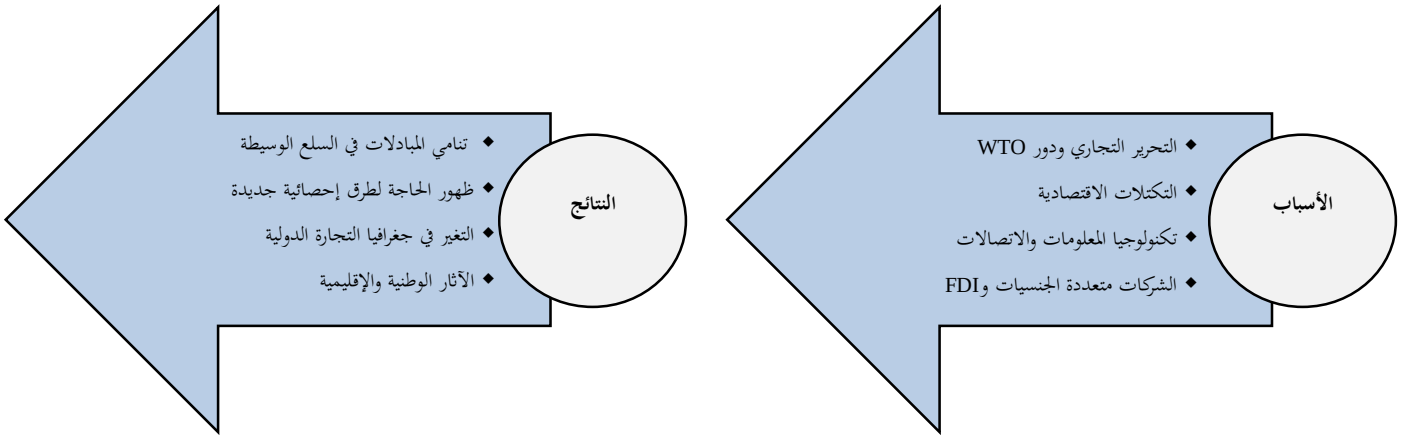

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على ما سبق

4. مرتكزات أساسية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية:

نجاح الاقتصاديات الناشئة في سلاسل القيمة العالمية دفع المزيد من الدول النامية إلى السعي للمشاركة في شبكات الإنتاج العالمية كونها تسمح لهذه الدول بالاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، ورغم المزايا التي تتمتع بها هذه الدول كتوفر الموارد الطبيعية وانخفاض تكلفة اليد العاملة، إلا أنها تعاني من جوانب قصور كارتفاع تكاليف التجارة بسبب الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتكاليف الخدمات اللوجستية وضعف البنية التحتية وبعد المسافات الجغرافية والاختلافات الثقافية.

وفقا لمنتدى الاقتصاد العالمي WEF فإن تحرير التجارة يذهب أبعد من مجرد تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية إلى تخفيض الحواجز التي تعترض سلاسل القيمة العالمية، والتي صنفها لأربع فئات وهي[2]:

الأولى تتعلق بـ «سهولة الوصول إلى الأسواق» ويقصد بها الأنظمة التي تسمح للبضائع والشركات الأجنبية بالدخول إلى السوق: كرسوم الاستيراد، المعايير الصحية، المعايير التقنية، قوانين أخرى.

أما الثانية فهي «إدارة الحدود» أي دخول وخروج البضائع بشكل فعال وسريع: كفاءة الجمارك، سهولة إجراءات الحدود، شفافية المعاملات. والثالثة تخص «البنية التحتية للنقل والاتصالات» أي جودة البنى التحتية ونوعيتها في قطاعي النقل والاتصالات ومدى تأثيرها على حركة البضائع داخل الدولة وعبر حدودها. أما الفئة

1 . *OMC, IDE-JETRO, Op.Cit, p 94.*

2 . *http://www.weforum.org/events/world-economic-forum-annual-meeting-2015 (10/02/2016)*

الأخيرة تتعلق بـ «بيئة الأعمال» أي الأطر التنظيمية والأمنية التي تؤثّر على عمليتي الاستيراد والتصدير: كقوانين الاستثمار، توظيف العمالة الأجنبية، مستويات الأمان.

وحسب دراسة أجراها منتدى الاقتصاد العالمي فإن تطوير إدارة الحدود والبنية التحتية سيرفع حجم التجارة العالمية بنسبة 15% مما يؤدي لزيادة النمو بـ 5 % وهي نسب تتجاوز تأثير إزالة التعريفة الجمركية على حجم التجارة والنمو الذين قدرا بـ 10% و0.7% على التوالي.

وفي دراسة (FEM et al 2013) فإنه عند قيام دولة ما بتحسين الإدارة الحدودية والبنية التحتية للنقل والاتصال والبلوغ بها لنصف المستوى العالمي، فإن الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يزداد بـ 4.7% والصادرات بـ14.5%. لذلك ينبغي على الدول التي تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي أن تولي أهمية لإزالة الحواجز أمام سلاسل القيمة العالمية[1].

من هنا يتضح بأن التحرير التجاري وحده غير كاف لضمان تحقيق مكاسب من التجارة الدولية، اذ يتعين على الدول تحقيق الاندماج بالاقتصاد العالمي للاستفادة من مزايا التحرير التجاري. ومن الجوانب التي ينبغي للدول النامية أن توليها اهتماما خاصا نذكر:

❶ **التكاليف التجارية:** التحكم في تكاليف التجارة الرأسية ضمن سلاسل القيمة العالمية ذو أهمية لأنه وبسبب التخصص الرأسي فإن السلع تعبر الحدود لعدة مرات قبل وصولها للمستهلك النهائي، فالرسوم الجمركية على سبيل المثال تتراكم لتصل مستوى مرتفع عند وصولها للمستهلك النهائي مما يؤدي لتثبيط الطلب والإنتاج والاستثمار في جميع مراحل سلسلة القيمة. كما أن الحماية المفروضة على الواردات من السلع والخدمات الوسيطة ترفع من تكاليف الإنتاج وتقلل من القدرة التنافسية للبلد في أسواق التصدير[2].

كما إن قدرة الشركات والاقتصادات على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية تعتمد بشكل كبير على كفاءة العمليات الحدودية والإجراءات الجمركية وسرعة إتمامها فتأخير يوم واحد في حركة البضائع يقلل من القدرة التنافسية ويؤدي لزيادة الأسعار للمستهلك النهائي. كما أن الأنظمة المحلية والوثائق الإدارية المتعلقة بالتجارة من بين عوامل التكلفة التي تؤثر على تنافسية الشركات في الخارج. وحسب ترتيب البنك الدولي لسنة 2015 لأكثر الدول سهولة لممارسة أنشطة الأعمال جاءت سنغافورة في المركز الأول من بين 189 بلدا تلتها نيوزلندا، الدنمارك ثم كوريا في المركز الرابع. أما فيما يخص تكاليف التصدير فالدول الأقل تكلفة هي ماليزيا وسنغافورة والصين، وفي تكاليف الاستيراد جاءت سنغافورة وماليزيا والامارات العربية المتحدة في المراتب الأولى للدول الأقل تكلفة[3].

فالاندماج في سلاسل القيمة يعتمد إلى حد بعيد على سهولة وتكلفة التدفقات الدولية للسلع والخدمات ورأس المال والأفراد والمعرفة مما يتطلب توافر سياسات فعالة للحد من الحواجز التجارية.

---

*1 . OMC, OCDE, **panorama de l'aide pour le commerce : se connecter aux chaines de valeur**, 2013, p 97.*
http://www.oecd-ilibrary.org/docserver/download/4313122ec007.pdf?expires=1454251580&id=id&accname=guest&checksum=21B4C0C6BDBEE713E40D4B3651283049 (13/11/2015)

2 . Idem

3 . OMC, IDE-JETRO, Op.Cit, p 33.

❷ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر في المقام الأول إلى تجزئة عمليات الإنتاج للاستفادة من المزايا النسبية والبحث عن الكفاءة في أفضل المواقع، أو ضمان الوصول مباشرة للأسواق الدولية، وهو يساهم في التنويع الهيكلي والجغرافي للشركات متعددة الجنسيات، وتطوير شبكات الإنتاج الدولية، فالاقتصادات التي شهدت أكبر تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر هي نفسها التي سجلت توسعا في صادرات السلع[1].

وتتضمن الآثار الإيجابية الأخرى المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر زيادة فرص العمل وتحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمعارف والنمو الاقتصادي بوجه عام. وغالبا ما يؤدي تزايد المنافسة من قبل الشركات الأجنبية، إلى إرغام الشركات المتنافسة على زيادة إنتاجيتها حتى لا تخرج من السوق. ويمكن أيضا أن يقوم الموردون ومقدمو الخدمات لمشروع الاستثمار المباشر بزيادة إنتاجيتهم، غالبا لأن المستثمر يشترط طلبات أكبر حجما أو أعلى جودة. وتؤدي الزيادة في حجم المنتجات والخدمات وتغيرها في الاقتصاد إلى تحسن عام في جودة السوق وحجمها. وتستفيد البلدان المضيفة أيضا من عملية نقل المعارف والتكنولوجيا، التي تنشأ غالبا عن دوران القوة العاملة. وفي كثير من الأحيان تكون الفرص التدريبية التي توفرها الشركات المستثمرة أكبر من تلك التي يوفرها أصحاب العمل المحليون. ويتم لاحقا نقل هذه المعارف إلى الشركات المحلية عندما يغادر الموظفون المدربون المؤسسة الأجنبية للعمل في مشاريع محلية. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنقل المعارف بطريقة عرَضية من خلال شبكات غير رسمية، عندما يتبادل الموظفون الأفكار والآراء بشأن الممارسات المطبقة في مكان العمل[2].

❸ **نوعية البنية التحتية***: يعدّ تطور البنية التحتية عاملا أساسيا في نجاح اندماج البلدان في سلاسل القيمة العالمية. إن الابتكارات في مجال خدمات البنية التحتية فتحت الباب لتحسين النقل الدولي وبالتالي السماح لعدد أكبر من البلدان بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. كما ينظر لنوعية خدمات البنية التحتية كأحد محددات الأداء التجاري للبلدان النامية فإمكانية الوصول الفوري للمعلومات لصانعي القرار، والتجارة الإلكترونية للمستهلكين، وإدارة النقل والإمداد، والربط بين مختلف الأطراف في سلسلة القيمة العالمية يعتمد على مدى توافر ومستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالبنية التحتية للاتصالات هي أحد الشروط الأساسية للنمو واستدامة سلاسل القيمة وشبكات الإنتاج العالمية[3].

والاقتصادات النامية يجب أن تنمي خدماتها وفق أحدث التطورات إذ تحتاج شركات الصناعات التحويلية للخدمات لكي تربطها بسلاسل القيمة وتطور قدراتها التنافسية في أنشطة أكثر اعتمادا على المهارات على امتداد سلسلة القيمة، ويمكن لبعض البلدان الاستفادة من ميزتها التنافسية من حيث تكاليف العمالة لتصبح من مصدري السلع الوسيطة أو النهائية[4].

---

1 . Idem, p 55.

2. تاديوس غالوينزا وجيمس شان، ما هو الاستثمار المباشر، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2013، ص25.
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2015/09/pdf/basics.pdf (01/01/2016)

★. تشمل خدمات النقل والاتصالات، الخدمات المالية وخدمات التأمين. خدمات النقل تشمل النقل البحري والبري والجوي، فضلا عن خدمات الدعم والخدمات الملحقة. أما خدمات الاتصالات فتشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية، البيانات الإلكترونية، بما في ذلك خدمات شبكات الشركات وخدمات الاتصال بالإنترنت. وتشمل الخدمات المالية خدمات الوساطة المالية والخدمات المساعدة التي تقدمها البنوك والبورصات وشركات الخصم، ومصدري بطاقات الائتمان وغيرها من الشركات.

3 . OMC, IDE-JETRO, Op.Cit, p 30.

4. باراكاس لونغاني وسوراب ميشرا، قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد51، العدد2، صندوق النقد الدولي، واشنطن، جوان 2014، ص 54.
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2014/06/pdf/loungani.pdf (01/02/2016)

وعلى ذلك فإن تطور البنية التحتية ساهم في نقل أنشطة الخدمات إلى الخارج وعزّز من إمكانية التبادل في عدة أنشطة خدمية كما ولّد عدة أنماط خدمية يمكن تبادلها دوليا، كمعالجة البيانات وخدمات البحث والاستشارة التي يمكن إجراؤها عبر الانترنيت[1].

5. القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية:

إن توسع التجارة ضمن سلاسل القيمة العالمية نتج عنه تحديات تتعلق بضرورة وضع طرق ملائمة لقياس تدفقات التجارة الدولية ارتكازا على القيمة المضافة، فالطرق التقليدية كالميزان التجاري للبلدين لا تتلاءم وهذا النمط من التجارة لأن السلع والأجزاء الوسيطة تمر لعدة مرات عبر الحدود مما يتسبب في إشكالية ازدواجية الحسابات. وهذا يتطلب تحليل سلسلة القيمة لتحديد القيمة التي تضيفها كل صناعة أو بلد في المنتج النهائي. وفي هذا العنصر سنحاول التعرف على مصادر تباين القيمة المضافة في سلسلة القيمة العالمية وكيفية الارتقاء في السلسلة وأيضا قياس التجارة بالقيمة المضافة.

1.5 التباين في القيمة المضافة على طول سلسلة القيمة:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة، حيث يُشير «منحنى الابتسامة»★ (*Smily Curve*)، إلى أن هذه العلاقة تأخذ شكل U، حيث أن أنشطة المنبع (*upstream*) (البحث والتطوير، التصميم...)، إلى جانب أنشطة المصب (*downstream*) (العلامة التجارية، التسويق...) تشكّل الحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية، في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة أي تصنيع المكونات والتجميع النهائي للمنتجات لا تساهم إلا بالقليل من القيمة المضافة[2].

ويوضح منحنى الابتسامة كيفية تحقيق القيمة المضافة، ويستخدم في الفصل بين الأنشطة عالية القيمة المضافة والأنشطة منخفضة القيمة المضافة، وتقوم معظم الشركات الدولية باختيار مواقع التصميم والتسويق في اقتصاديات متقدمة والتجميع في الاقتصاديات الناشئة، إلا أنه هناك اتجاه نحو تغيير توزيع المهام دوليا، حيث بدأت الشركات في الاقتصادات الناشئة تلحق بالركب فيما يتعلق بالأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والتي شهدت انتشار مكاتب الاستشارات في مجال الأعمال وانتعاش التجارة الالكترونية خاصة في دول جنوب شرق آسيا، الصين، الهند، البرازيل، ودول من الشرق الأوسط ومن بينها المملكة العربية السعودية، وبدأت الشركات تنقل أنشطتها ذات القيمة المضافة العالية باتجاهها[3].

---

1 . OCDE, ***progresser le long de la chaine de valeur : rester compétitif dans l'économie mondiale****, 2007, p 10*
http://www.oecd.org/fr/sti/ind/38558122.pdf (13/11/2015)

★. صممه *Stan Shih* الرئيس التنفيذي لشركة *ACER* في التسعينات.

2 .WTO, ***supply chain perspectives and issues,*** *Op.Cit, p 32*

3. باراكاس لونغاني وسوراب ميشرا، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الشكل (1-4):

منحنى الابتسامة

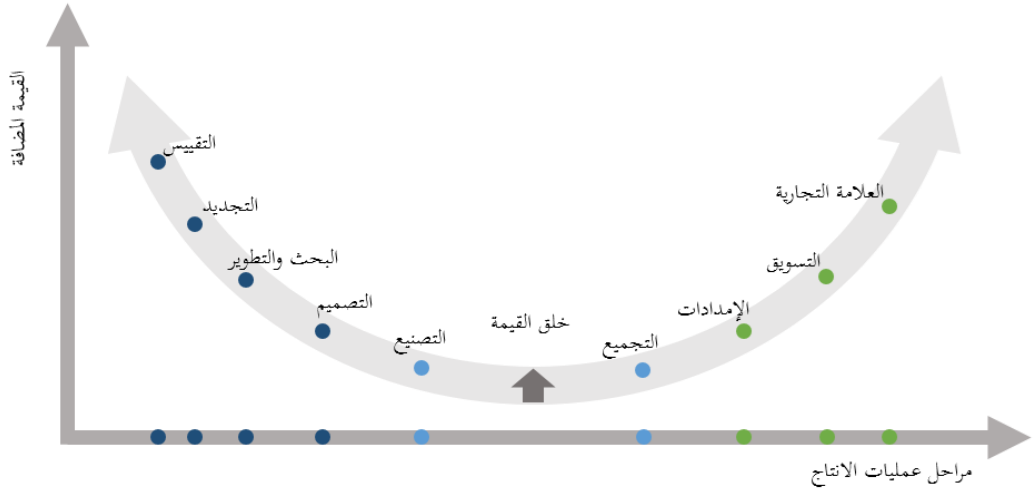

***La Source**: World Economic Forum, **the shifting geography of global value chains: Implications for Developing Countries and Trade Policy,** 2012, p 21.*
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GAC_GlobalTradeSystem_Report_2012.pdf

ويجدر التأشير أن تحديد المواقع على سلسلة القيمة تختلف أيضا بين البلدان ويعتمد على درجة تقدم الدولة وعلى الخصائص الهيكلية للاقتصاد وتخصصاتهم اضافة إلى السياسات التنموية والاقتصادية المنتهجة. فدول « المنبع » تنتج المواد الخام أو المعرفة (على سبيل المثال الأبحاث والتصميم) التي يتم تنفيذها في المراحل الأولى من عملية الإنتاج، في حين أن دول « المصب » تقوم بتسويق المنتجات أو تتخصص في تقديم الخدمات للزبائن. تموقع بلد على سلسلة القيمة يمكن أن يؤثر على حجم المكاسب التي يحصل عليها من مشاركته في سلاسل القيمة العالمية. بعض الأنشطة، مثل البحث والتطوير والتصميم، وأيضا بعض الخدمات، تخلق قيمة مضافة تفوق أنشطة التجميع[1].

الجدول (1-1)

مصفوفة إمكانيات الجمع بين مراحل الإنتاج في سلاسل القيمة العالمية

	التجميع	التصنيع	الامدادات	التصميم	التسويق	البحث والتطوير	التجديد	العلامة التجارية	التقييس
التقييس	0	0	0	0	1	1	1	1	0
العلامة التجارية	0	0	0	1	1	1	1	0	1
التجديد	0	0	0	1	1	1	0	1	1
البحث والتطوير	0	0	0	0	1	0	1	1	1
التسويق	0	0	1	1	0	0	1	1	1
التصميم	0	1	1	0	1	0	0	0	1
الامدادات	1	1	0	0	0	0	0	0	0
التصنيع	1	0	1	0	1	0	0	0	0
التجميع	1	1	0	0	1	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبتين

من الجدول أعلاه يمكننا أن نُشير إلى أنه هناك إمكانات بأن تجمع دولة واحدة بين مرحلتين أو أكثر من مراحل الانتاج، كأن تجمع بين (التقييس، والعلامة التجارية) أو تجمع بين (التجديد، البحث والتطوير) أو بين (التصنيع، والتجميع) ... وبذلك فإن القيمة المضافة المتحققة على مستوى الدولة أو المشروعات تُمثّل مجموع ما

1 . *OCDE, **Économies interconnectées : Comment tirer parti des chaînes de valeur mondiales**, Edition OECD, Paris, 2014, p 16*
http://www.oecd.org/fr/sti/ind/economies-interconnectees-CVM-synthese.pdf (10/02/2016)

ينتج عن المرحلتين أو المراحل. وعلى ذلك يكون الأثر على التنمية الاقتصادية موافق لطبيعة المراحل وخصائصها ومميزاتها، ويُمثل بذلك مجموع أثر المرحلتين مجتمعة أو بنسب متوافقة مع مستويات المشاركة.

وتشارك أغلبية البلدان النامية مشاركة متزايدة في سلاسل القيمة العالمية، فقد ارتفعت حصتها في التجارة العالمية ذات القيمة المضافة من 20% عام 1990 إلى 40% عام 2012، غير أن البلدان النامية الأفقر ما زالت تسعى جاهدة للنفاذ لسلاسل القيمة العالمية في قطاعات أخرى غير صادرات الموارد الطبيعية. وتنتشر سلاسل القيمة بشكل أوسع في بعض الصناعات مثل صناعة الالكترونيات، السيارات والملابس، إلى جانب قطاع الخدمات والذي أخذ أهمية متزايدة فرغم أنه لا يمثل سوى 20% من إجمالي الصادرات العالمية غير أنه يسهم بقرابة 46% من القيمة المضافة لأن معظم صادرات الصناعة التحويلية تتطلب خدمات لإنتاجها[1].

كما أن سلاسل القيمة لا تتوزع عالميا بشكل متساوٍ بل تميل للتركّز حول ما أسماه «بلدوين» بمصنع أمريكا الشمالية ومركزه الولايات المتحدة، ومصنع أوروبا ومركزه ألمانيا، ومصنع آسيا وتتوسطه اليابان. لأن «الروابط الإقليمية» في سلاسل القيمة أهم من «الروابط العالمية»، ولهذا ظلت دول كثيرة لا سيما في إفريقيا وأمريكيا اللاتينية بعيدة عن المشاركة في سلاسل القيمة، ورغم ذلك فإن جغرافيا سلاسل القيمة ليست ثابتة فالصين مثلا عملت لسنوات كمركز تجميع وتجهيز السلع المصنعة لكن مع ارتفاع تكاليف اليد العاملة الصينية قامت بنقل هذه الأنشطة إلى بلدان أقل تكلفة كفيتنام، كمبوديا والمكسيك وهذا يوفر فرصا للبلدان النامية الأخرى للمشاركة في سلاسل القيمة[2].

ورغم أن موقع كل دولة في سلسلة القيمة من حيث مراحل الإنتاج يرتبط عادة مع ميزته النسبية، فالبلدان النامية تنجز المهام منخفضة القيمة المضافة التي تعتمد على العمالة غير الماهرة، والدول المتقدمة تنجز المهام كثيفة رأس المال والمهارة، والتي تستأثر بمعظم القيمة المضافة، وبالرغم من أن المزايا النسبية هي "هبات طبيعية" إلا أن في الاقتصادات الحديثة أضحت المزايا النسبية من صنع الانسان، لذلك من الممكن لدولة ما لديها ميزة نسبية في المهام كثيفة العمالة غير الماهرة أن تمتلك مستقبلا ميزة نسبية في المهام كثيفة التكنولوجيا، ارتباطا بظاهرة «الميزة النسبية الديناميكية»، وتجدر الإشارة إلى أن التحول في الميزة النسبية غالبا ما تشكّله السياسات الحكومية والقرارات التجارية[3].

فمثلا دولة كوريا التي تبنت خلال الستينات سياسة التصنيع لأجل التصدير من خلال التركيز على الصناعات الخفيفة كثيفة اليد العاملة، اتجهت في سنوات السبعينات إلى الصناعات البتروكيماوية والصناعات الثقيلة ذات القيمة المضافة العالية وإقامة التكتلات الصناعية، وفي سنوات الثمانينات وبسبب النمو البطيء لصناعات التصدير وعجزها عن المنافسة الدولية تم تبني خطة جديدة تتضمن تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز التوسع في صناعة الالكترونيات

1. الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2013 : سلاسل القيمة العالمية**، الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، 2013، ص 21.

*2 . Stephenson Sherry, **Trade Governance Frameworks in a World of Global Value Chains: Policy Options. Policy Options Paper**, E15Initiativ,International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD) and World Economic Forum, Geneva,2016, p:10. (08/01/2016)*
http://www3.weforum.org/docs/E15/WEF_Global_Value_Chainreport_2015_1401.pdf
*3 . WTO, **supply chain perspectives and issues,** Op.Cit, p 33.*

والآلات القادرة على مواجهة المنافسة والانفاق على البحث والتطوير، وقد لعبت الحكومة دورا كبيرا في توجيه سياسات التنمية[1].

ويمكن للشركات المحلية في البلدان التي تقوم بعمليات التجميع الاستفادة من التعرض للتكنولوجيا الجديدة التي تستخدمها الشركات الأجنبية أو من تحسن بيئة الأعمال المصاحب للاستثمار الأجنبي، وقد تمكنت عدة دول نامية من الاستفادة من هذه الأنشطة والتحول تدريجيا الى المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة العالمية من خلال إضافة قيمة حقيقية على المدخلات الوسيطة، وحققت نموا بوتيرة سريعة نسبيا [2].

وهكذا نجد أنه هناك إمكانية للارتقاء في سلسلة القيمة من خلال الانتقال نحو أنشطة «المنبع» أو «المصب» ذات القيمة المضافة الأعلى.

2.5 الارتقاء في سلسلة القيمة العالمية:

يرتبط الارتقاء (*upgrading*) بالمهارات والتكنولوجيا والقدرة على التعلم ويقصد به الانتقال إلى أنشطة ذات محتوى مهارات أعلى، أو هو قدرة الشركة على الابتكار لزيادة القيمة المضافة للمنتجات والعمليات، وهو بذلك يشمل رفع مستوى المهارات، التكنولوجيا، المعرفة، المنتجات، العمليات والوظائف[3].

وعلى ذلك فإن عملية الارتقاء في سلسلة القيمة يُمثل أفضل استراتيجية للحفاظ على ديمومة المشاركة في سلاسل القيمة، والحصول على قيمة مضافة أعلى، وتعظيم فوائد المشاركة في سلاسل القيمة[4].

وقد صنفت دراسة (*Guiliani et al 2005*) العوامل المحددة للارتقاء في سلسلة القيمة إلى عوامل داخلية ويقصد بها الجهود الداخلية للشركة الموجهة لتحقيق الارتقاء، أما الخارجية فتشمل ثلاث مؤثرات وهي[5]:

- كفاءة التكتل الذي تتموقع فيه الشركة؛
- كيفية إدارة سلسلة القيمة التي تشارك فيها الشركة؛
- أنماط التعلم والابتكار في قطاع الصناعة التي تساهم بها.

كما قسمت دراسة (*Humphrey and Schmitz 2000*) منافذ الارتقاء في سلسلة القيمة إلى أربع فئات رئيسية وهي[6]:

- **العملية (*process*)**: زيادة القيمة المضافة من خلال تحقيق كفاءة عملية الإنتاج، ويتم ذلك عبر إعادة هندسة العمليات، وإدخال التكنولوجيا المتفوقة.
- **المنتج (*product*)**: الارتقاء بالمنتج برفع القيمة المضافة من خلال الانتقال إلى خطوط إنتاج وحدات ذات قيمة مضافة أعلى (تطوير المنتج مثلا).

1 . نقلا عن: الوكالة الكورية للتعاون الدولي ومعهد استراتيجية التنمية، **تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية**،2005. بتصرف

2. ميشيل روتا، ميكا سايتو، سلسلة القيمة، **مجلة التمويل والتنمية**، مارس 2014، صندوق النقد الدولي، ص 2.

*3 . WTO, **supply chain perspectives and issues,** Op.Cit, p 80*

*4. The World Bank, **joining, upgrading and being compétitive in global value chains,** Op.Cit, p 29.*

*5 . WTO, **supply chain perspectives and issues,** Op.Cit, p 81.*

*6. The World Bank, **joining, upgrading and being competitive in global value chains,** Op.Cit, pp 29-30.*

- **الوظيفة (*function*)**: الارتقاء الوظيفي في سلسلة القيمة الداخلية للشركة من خلال التركيز على الوظائف ذات القيمة المضافة الأعلى والاستعانة بمصادر خارجية لبقية الأنشطة.
- **السلسلة القطاعية (*intersectorial chain*)**: الارتقاء بين سلاسل القطاعات وهي استراتيجية تستخدم فيها الشركة المعرفة الوظيفية التي تمتلكها للتوسع في وظيفة في سلسلة أخرى لقطاع صناعة مختلفة، مثل قيام شركة لصناعة أجهزة المذياع بالتوسع في صناعات التلفاز ومن ثم الانتقال إلى صناعة الكمبيوتر، الكمبيوتر المحمول.

والشكل المقابل مثال لمسارات الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

الشكل (1-5)

مسارات الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية

	العملية	المنتج	الوظيفة	السلسلة
المسار	←			
أمثلة	عمليات تجميع الأجزاء الأصلية ↓ عمليات تصنيع الأجزاء الأصلية	تصنيع التصميم الأصلي	تصنيع العلامة التجارية الأصلية	الانتقال من سلسلة لأخرى مثال: الانتقال من تصنيع تلفاز غير ملون إلى صناعة شاشات الكمبيوتر
مستوى الأنشطة	تزايد المحتوى من القيمة المضافة تدريجيا ←			

***La Source** : WTO, **supply chain perspectives and issues**, Op.Cit, p 85.*

وقد جعلت سلاسل القيمة العالمية التكنولوجيا متاحة عالميا لذا ينبغي الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري وقدرة الشركات على استيعاب التكنولوجيا التي تعد أمر أساسي لتحسين التموقع في سلسلة القيمة[1].

فتنمية القوى العاملة والابتكار هي عناصر أساسية لتعزيز القدرة التنافسية والمشاركة في سلاسل القيمة وأيضا الارتقاء في سلسلة القيمة، فضغوط المنافسة الدولية تحتم على البلدان رفع مستوى المهارات وتطوير الكفاءات في القطاعات السوقية، كما أن الارتقاء في سلسلة القيمة يتطلب مهارات ومعارف متجددة، حيث وجد أنه هناك علاقة ارتباط إيجابية وواضحة ما بين تطوير رأس المال البشري وصادرات الخدمات. كما أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تساهم في تنمية القوى العاملة عن طريق المؤسسات الرائدة التي تقوم بتدريب العاملين لديها حتى تتوافق مهاراتهم مع معاييرها، علاوة على ذلك فهناك حجة قوية للاستثمار في تطوير القوى العاملة لتلبية احتياجات التجارة الدولية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية[2].

وقد خلصت دراسة (*gereffi, fernendez-stark and psilos 2011*) حول تطوير وتنمية القوى العاملة في إطار GVC في 20 بلدا ناميا لأربع مجالات: الفواكه والخضروات، الملابس، السياحة والخدمات خلصت إلى ما يلي[3]:

*1. WTO, **supply chain perspectives and issues,** Op.Cit, p 33*
*2. The World Bank, **joining, upgrading and being compétitive in global value chains,** Op.Cit, p 32.*
3. Idem, p 32.

- ◆ المهارات الملائمة ضرورة لترقية الصناعة، إضافة على أنه هناك حاجة لمجموعة جديدة ومتطورة من مهارات القوى العاملة للمشاركة في سلاسل القيمة.
- ◆ التركيز على تنمية القوى العاملة يجب أن يأخذ بالاعتبار كلا من الاحتياجات المحلية وتلك المتعلقة بالاقتصاد العالمي.
- ◆ يوجد نقص في المهارات الإدارية لسلاسل القيمة في البلدان النامية.
- ◆ الارتقاء في سلاسل القيمة يتطلب مهنيين وتقنيين أكثر وأفضل.
- ◆ نظم التعليم الحالية لا توفر المهارات المطلوبة، مما يتطلب التنسيق ما بين الجامعات ومؤسسات التدريب التقني من جهة والقطاعات المعنية من جهة أخرى. وفي هذا الصدد يمكن للجهات الفاعلة الجديدة (الرابطات الصناعية، المنظمات غير الحكومية والبرامج الحكومية الخاصة) أن توفر العديد من المهارات التي تتطلبها سلاسل القيمة.

3.5 قياس التجارة بالقيمة المضافة:

وهو يعني تتبع مصدر القيمة المضافة من طرف البلد أو الصناعة التي تحتويها السلع والخدمات التي يتم تداولها عبر العالم. وكما سبق أن ذكرنا فإن القيمة المضافة هي القيمة التي يتم إضافتها من قبل الصناعات خلال مراحل الإنتاج للسلع والخدمات. وفي الحسابات الوطنية فإنها تعكس مساهمة كل من: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والأصول غير المادية المستخدمة في الإنتاج. ويتم قياس التجارة بالقيمة المضافة من خلال تحليل الصادرات الاجمالية لمكوناتها من القيمة المضافة بما يتيح تبيان الدور الذي تلعبه مختلف الاقتصادات في سلاسل القيمة العالمية*.

وعلى ذلك فإن التجارة بالقيمة المضافة تعالج مشكلة الحساب المزدوج في تدفقات التجارة الاجمالية، وفي الشكل الموالي، فإنه بافتراض دولة A صدرت ما قيمته 100 ون من السلع الوسيطة التي تم انتاجها محليا نحو الدولة B والتي قامت بتصنيعها –حيث أن القيمة المضافة في الدولة B تساوي 10 ون– ثم قامت بتصدير سلع للدولة C للاستهلاك النهائي بقيمة 110 ون، فإن القياسات التقليدية للتجارة تظهر بأن اجمالي الصادرات والواردات يساوي 210 ون، لكن القيمة المضافة لعملية الإنتاج تساوي 110ون فقط. وبالعودة للميزان التجاري الثنائي نلاحظ أن الدولة C تعاني عجزا مقداره 110 ون مع الدولة B في حين لا يوجد تبادل تجاري مع الدولة A مع أنها هي المستفيد من السلع الوسيطة المستهلكة من طرف الدولة C. لهذا يتم تتبع تدفقات القيمة المضافة، التي توضح العجز التجاري ما بين البلدين B و C على أساس شراء القيمة المضافة من B مما يقلل العجز إلى 10ون

★. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE وبالتعاون مع المنظمة العالمية للتجارة OMC أطلقت مشروع قياس التجارة بالقيمة المضافة التي يتم تقديرها استنادا إلى جداول المدخلات والمخرجات بين الدول ICIO التي تغطي السلع والخدمات ل 61 بلدا و34 قطاعا وتمثل أكثر من 95% من الانتاج العالمي، وتعد مصدرا مهما للحصول على تقديرات أفضل لتدفقات التجارة الثنائية من حيث القيمة المضافة ومساهمة كل اقتصاد في الإنتاج العالمي مع هامش خطأ منخفض.

فقط، وبتطبيق نفس المنهج مع الدولة A يظهر عجز الدولة C اتجاه الدولة A مقداره 100ون. مع ملاحظة أن العجز التجاري الكلي للبلد C اتجاه العالم الخارجي لا يزال 110ون[1].

الشكل (1-6)

قياس التجارة بالقيمة المضافة

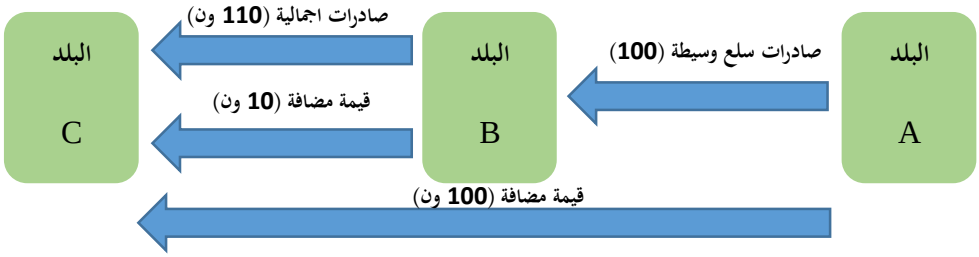

***La Source**: WTO, **FUNG GLOBAL INSTITUTE**، **global value chains in a changing world**, Op.Cit, p 86.*

وتتألف القيمة المضافة المحلية في الصادرات من المؤشرات التالية[2]:

❶ القيمة المضافة المحلية المحتواة في السلع /الخدمات النهائية أو الوسيطة التي تستهلك مباشرة من قبل البلد المستورد، ويتم هنا نقل القيمة المضافة من بلد لبلد آخر واحد حيث أنها تعبر الحدود لمرة واحدة فقط.

❷ القيمة المضافة المحلية المحتواة في السلع/الخدمات الوسيطة التي يتم تصديرها لدولة ما والتي تقوم بدورها بإعادة تصديرها لدولة ثالثة فتدخل في انتاج سلع /خدمات أخرى، ويعبر هذا المؤشر عن نقل القيمة المضافة من دولة لأخرى بحيث أن السلع والخدمات تعبر الحدود لعدة مرات، ويوضح هذا المؤشر مستوى مشاركة اقتصاد الدولة في الإنتاج الدولي.

❸ القيمة المضافة المحلية المحتواة في السلع/الخدمات المصدرة إلى دولة بحيث أن هذه السلع تم استيرادها قبلا من نفس الدولة، وهي تمثل انتقال القيمة المضافة بين البلدين، ويوضح هذا المؤشر القيمة المضافة المحلية التي تحتويها صادرات البلد. أما القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات فهي المدخلات التي يتم استيرادها لأجل انتاج السلع/الخدمات الوسيطة أو النهائية الموجهة للتصدير.

إن القيمة المضافة في المنتج النهائي تعود لعدة دول، حيث أن عملية الإنتاج تمر بعدة مراحل وتبادل متعاقبة تقوم خلالها الدول المشاركة في سلاسل القيمة بخلق قيمة مضافة في السلع والخدمات ومن ثم تصديرها إلى بلدان أخرى كمدخلات للتصنيع ثم تصديرها أو إعادة تصديرها، وتنتهي السلسلة بتسويق المنتجات إلى وجهتها النهائية. من هنا فإن تخصيص الحلقة الأخيرة من سلسلة القيمة –أي الدولة المصدرة للمنتج النهائي تام الصنع–بمجموع القيمة المضافة قد يخلق تحيزا احصائيا ويؤدي إلى أخطاء في حسابات التدفقات التجارية والذي يتسبب في تشويه التحليل والتأثير على السياسات التجارية والمفاوضات المتعددة الأطراف. مما يستلزم تطبيق طرق قياس جديدة لتحديد حصة كل بلد من القيمة المضافة الإجمالية للسلع/الخدمات، وقد تم تطوير مناهج جديدة وتكييف الإحصائيات التقليدية لتحديد أفضل لكيفية مشاركة الدول في الاقتصاد العالمي[3].

*1 . WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE, **global value chains in a changing world**, Op.Cit, p 87.*
*2. WTO, **internationale trade statistics** , 2015, pp163-164*
https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2015_e/its15_toc_e.htm (13/11/2015)
3. OMC, IDE-JETRO Op.Cit, p 94.

وارتكازا على ما سبق فإنّ طريقة القيمة المضافة تسمح بتحليل التجارة من منظور آخر وتثير تساؤلات حول جدوى تقييم الموازين التجارية الثنائية. فالميزان التجاري الثنائي خاصة في حالة العجز يلعب دورا هاما في توجيه السياسة التجارية. وبالنسبة للمنتجات المصنعة ضمن سلاسل القيمة العالمية فإنها ذات أصول جغرافية متعددة لذلك من غير المعقول نسب كل قيمة الصادرات أو الواردات لدولة واحدة لأن ذلك يقلل من أهمية التحليل المبني على فائض أو عجز الميزان التجاري للبلدين، ويمكن توضيح ذلك من خلال مثال العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين والذي كان مبالغ فيه لأنه لا يُعزى فقط إلى الصين ولكن أيضا لكل الشركاء الاقتصاديين الآخرين المشاركين في خطوط الإنتاج نفسها، لذلك فالتقدير على أساس القيمة المضافة يسمح بضبط المعاملات الثنائية القائمة على القيم الفعلية التي تم إنشاؤها في كلا البلدين.

الشكل (1-7)

الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين لأجهزة الأيفون سنة 2009 بالمليون دولار

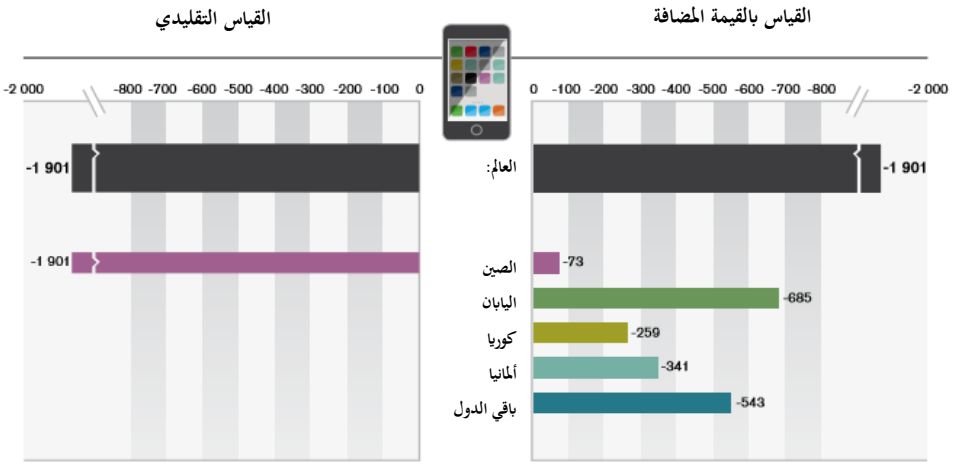

***La Source** : OMC, IDE-JETRO, Op.cit, p 105.*

إن حساب محتوى الصادرات من الواردات أي قيمة المدخلات المستوردة (القيمة المضافة الأجنبية) التي تحتويها السلع المصدرة (يشار إليها عادة باسم مؤشر التخصص الرأسي) يستلزم بيانات حول مراحل عمليات الإنتاج واتجاه تدفق التجارة، لذا يتم استخدام جداول المدخلات والمخرجات ما بين الدول ICIO، كما يمكن حساب قيمة المدخلات المستوردة التي تدخل بشكل غير مباشر في انتاج السلع المصدرة، أي المدخلات المستوردة التي تدخل في صناعة ما حيث تستخدم مخرجاتها في قطاع ثالث لتصنيع منتجات توجه للتصدير[1]. وقد قدم كل من (*koopman et al 2010*) في دراستهم مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والذي يأخذ بالاعتبار محتوى الصادرات من المنتجات الوسيطة المستوردة (المشاركة مع المنبع) والقيمة المضافة المحلية التي تدخل كسلع وسيطة في صادرات دولة أخرى (المشاركة مع المصب). ومؤشر المشاركة هو مجموع القيمة المضافة الأجنبية التي تدخل في صادرات بلد والقيمة المضافة المحلية التي تصدر بشكل غير مباشر أي قيمة المدخلات المصنعة محليا والتي تدخل في

1 . WTO, ***supply chain perspectives and issues,*** *Op.Cit, p 141.*

الصادرات لبلد ثالث، وذلك كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، ويعكس هذا المؤشر المشاركة مع كلا من المنبع والمصب[1].

الشكل(1-8)

عناصر القيمة المضافة في اجمالي الصادرات

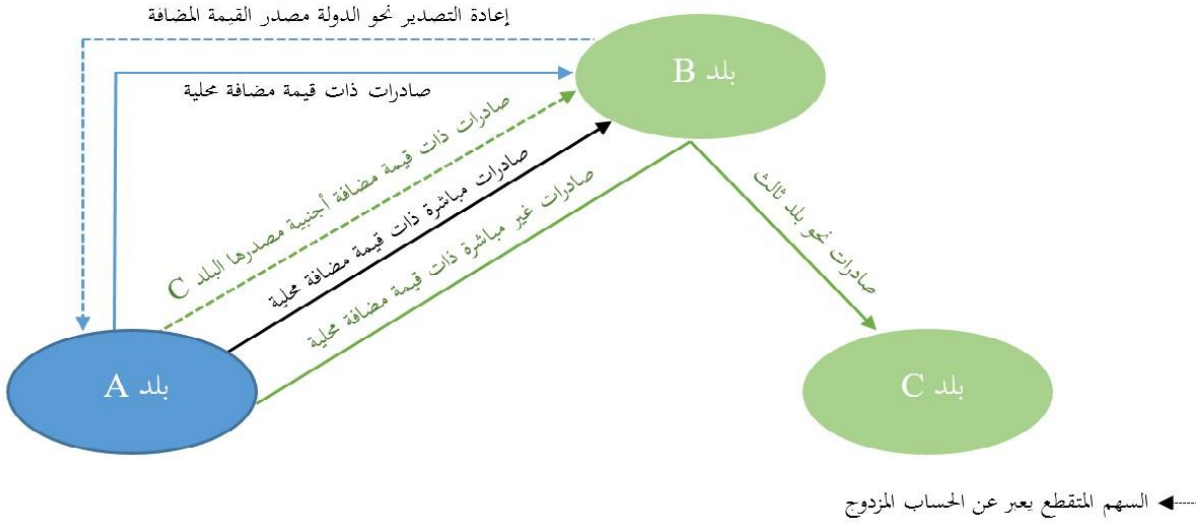

La Source : *OMC,* ***rapport sur le commerce mondiale 2014****, p 87.*

يوضح الشكل أعلاه مختلف عناصر القيمة المضافة في اجمالي الصادرات، وبافتراض أن البلد A تصدر إطارات إلى البلد B وأنها تستورد المطاط من دولة ثالثة فإن قيمة المطاط الذي يدخل في انتاج الإطارات المصدرة متضمنة في القيمة المضافة الاجمالية لصادرات البلد A نحو البلد B. وإذا تم استعمال هذه الإطارات في تصنيع سيارات في البلد B وتصديرها مباشرة إلى البلد C فان القيمة المضافة في انتاج الإطارات في البلد A تدخل في صادرات البلد B نحو البلد C. مجموع التدفقين الأخيرين (ممثلين بالخط الأخضر المتصل) يعبران عن مشاركة الدولة A في سلاسل القيمة العالمية.

إن الأخذ بالقيمة المضافة المحلية في المنتجات المصدرة قد تساعد الدول من عدة نواحي، منها[2]:

❶ تحديد مصدر القدرة التنافسية الدولية والمزايا النسبية وتوضيح المساهمة الفعالة لمختلف القطاعات الصناعية في عملية تصنيع المنتجات المصدرة؛

❷ تقدير الأثر الفعلي للتجارة الدولية على النمو الاقتصادي والعمالة، إحصاءات القيمة المضافة يمكن أن تظهر أين يتم توفير فرص العمل بالضبط؛

❸ تحليل الموازين التجارية للعلاقات الثنائية والمعاملات الإقليمية، فمراعاة القيمة المضافة رغم أنه لا يغير الميزان التجاري للبلد مع العالم إلا أنه يسمح بتوزيع الفائض والعجز بين الشركاء التجاريين؛

1 . OMC, ***rapport sur le commerce mondiale****, 2014, p 87.*
https://www.wto.org/french/res_f/reser_f/wtr_f.htm (13/11/2015)
2 . *OMC, IDE-JETRO, Op.Cit, p95.*

❹ دراسة الجدوى الاقتصادية لبعض أدوات السياسة التجارية مثل مكافحة الإغراق والتدابير التي تؤثر على الشركات المحلية وتضر بسلاسل القيمة العالمية؛

❺ إن فهم التدفقات التجارية ذات القيمة المضافة توفر أدوات لصانعي السياسات لاستباق تأثير الصدمات الاقتصادية الكلية واعتماد الاستجابات الملائمة[1].

6. المخاطر والتحديات في سلاسل القيمة العالمية:

يمكن أن تُسهم سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير في التنمية إلا أن المشاركة فيها لا تخلو من المخاطر، ففي عالم يزداد ترابطا تنتقل آثار الأحداث المحلية (أزمات، أحداث، كوارث طبيعية...) أسرع وأبعد من أي وقت مضى، لذلك تحظى مخاطر سلاسل القيمة العالمية باهتمام خاص*، وقد تم تحديد ثلاث خصائص ناشئة عن انتشار سلاسل القيمة العالمية تقود النمو نحو الخطر، هي[2]:

❶ تزايد عدد الشركات ضمن سلاسل القيمة مما يعني تزايد عدد نقاط توقف التوريد المحتملة؛

❷ انخفاض وضوح الرؤية الناجمة عن زيادة طول سلسلة القيمة مما يعيق بدوره جهود الكشف والاستجابة؛

❸ زيادة الآثار العالمية للأنشطة المحلية في سلسلة القيمة مما يزيد من مخاطر النتائج دون المستوى العالمي الأمثل.

وقد تم تصنيف المخاطر في سلاسل القيمة العالمية إلى ثلاث مجموعات رئيسية[3]:

❶ **مخاطر تشغيلية:** مصدرها من داخل الشركة وهي ناجمة عن اضطرابات في تنسيق مجموعة من العمليات ذات القيمة المضافة، كالتصميم والتصنيع والتوزيع.

❷ **مخاطر الإمدادات:** ناجمة عن الروابط مع المنبع، وهي تؤثر سلبا على الوقت والتكلفة أو مواصفات المدخلات المطلوبة كإفلاس المورد.

❸ **مخاطر الطلب:** تتعلق بالروابط مع المصب، نتيجة لعدم مطابقة المنتج مع الطلب بسبب تغير أذواق المستهلكين أو التوسع في الأسواق مع عدم توفر معلومات كافية حول التفضيلات المحلية.

إضافة إلى مجموعة من المخاطر تقع خارج نطاق سلسلة القيمة وتم تصنيفها إلى مخاطر بيئية بما فيها المخاطر الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، ومخاطر أمنية، ومخاطر الشركات...

إن تصنيف المخاطر مهم كونه يساعد على إدراك المخاطر والاستجابة لها، وقد تم ملاحظة نوعين من المخاطر وفقا للمكان: محلية وعالمية، ومستويين من النتائج الناجمة عنها: مستوى محلي وآخر عالمي موضحة في الشكل الموالي.

---

*1 .WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE, **global value chains in a changing world**, Op.Cit, p 89*

★. هذه المخاطر نتيجة التفاعلات التي تميز سلاسل القيمة العالمية ويمكن إدراك أهميتها من خلال سلسلة الأحداث العالمية مطلع الألفية الثالثة. اندلاع مرض الحمى القلاعية في بريطانيا أدى بالحكومة تكليف خبراء لإجراء دراسة حول ضعف سلاسل القيمة، وأدت هجمات 11سبتمبر 2001 إلى أن وضعت الولايات المتحدة دراسة مخاطر سلسلة القيمة في جدول أعمال البحوث، كما أن تفشي السارس في الصين وهونغ كونغ أدى إلى غلق المراكز الاقتصادية الكبرى خوفا من تفشي الوباء، إلى جانب قضايا الأمن الغذائي مثل تلوث حليب الأطفال بالميلانين في الصين. كل هذه الأحداث زادت من الوعي بإدارة مخاطر سلاسل القيمة وعززت الجهود الرامية إلى انشاء جدول أعمال للبحث في مجال إدارة مخاطر سلاسل القيمة العالمية.

*2. WTO, **supply chain perspectives and issues,** Op.Cit, p 97*

3 . Idem, pp 99-100

الشكل (1-9)

مصفوفة مصادر ونتائج مخاطر سلاسل القيمة العالمية

	نتائج المخاطر محلية	نتائج المخاطر عالمية
مستوى المصدر محلي	مخاطر تشغيلية: مخاطر محلية ناجمة عن العرض أو الطلب	مخاطر الشبكة: مخاطر ناجمة عن شركة أو منطقة تنتشر لتؤثر على سلسلة التوريد بأكملها
مستوى المصدر عالمي	مخاطر التوطين: مخاطر ناجمة عن قرارات الشركات في أسواق أو مناطق معينة	مخاطر الشركة: مخاطر ناجمة عن قرارات على مستوى الشركات التي تؤثر سلبا على كامل سلسلة التوريد

La Source: *WTO,* ***supply chain perspectives and issues,*** *Op.Cit, p 102.*

لذا ينبغي أن تقارن البلدان بعناية بين إيجابيات وسلبيات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتكاليف ومزايا السياسات الاستباقية لتعزيز سلاسل القيمة العالمية أو الاستراتيجيات الإنمائية التي تقودها تلك السلاسل، وذلك وفقا للحالة الخاصة بكل بلد وعوامل الإنتاج المتوفرة فيه. وإذا قررت البلدان أن تعزز بنشاط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، فينبغي لواضعي السياسات العمل على تحديد درجة تطور الأوضاع التجارية والقدرات الصناعية في بلدانهم، وتقييم المسارات الواقعية لتنمية تلك السلاسل من أجل التمركز الاستراتيجي. فالنفاذ إلى سلاسل القيمة والاستفادة من المشاركة فيها، والقدرة على الارتقاء يتطلب اتباع نهج منظم يضم عناصر عدة موضحة في الجدول الموالي[1].

الجدول (1-2)

بناء إطار سياساتي إنمائي لسلاسل القيمة العالمية

العناصر الرئيسية	الإجراءات السياساتية الرئيسية
ادماج سلاسل القيمة العالمية في استراتيجية التنمية	• دمج سلاسل القيمة العالمية في سياسات التنمية الصناعية • وضع أهداف سياساتية على طول مسارات تنمية سلاسل القيمة العالمية
تيسير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	• تهيئة بيئة ملائمة للتجارة والاستثمار والحفاظ عليها • وضع الهياكل الأساسية اللازمة للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية
بناء القدرات الإنتاجية المحلية	• دعم تنمية المنشآت وتعزيز القدرة التفاوضية للشركات المحلية • تعزيز مهارات القوى العاملة
توفير إطار بيئي واجتماعي وإداري متين	• التقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال التنظيم والمعايير العامة والخاصة • دعم المنشآت المحلية في الامتثال للمعايير الدولية
تحقيق التآزر بين سياسات ومؤسسات التجارة والاستثمار	• ضمان الاتساق بين سياسات التجارة والاستثمار • تحقيق التآزر في مجال ترويج وتيسير التجارة والاستثمار • إبرام "الاتفاقات الإقليمية للتنمية الصناعية"

المصدر: الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013**، ص26.

1. الأونكتاد، **تقرير الاستثمار العالمي 2013**، مرجع سبق ذكره، ص25.

ثانيا: التنمية الاقتصادية والأبعاد الاقتصادية لمؤشرات القياس:

تعتبر « التنمية » و« النمو الاقتصادي » من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية ومن أكثر المواضيع التي تُعنى بها الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، لذلك سنحاول في هذا الجزء من الدراسة التمييز بين المصطلحات السالفة الذكر وكذا « التنمية المستدامة »، مركزين على بعض العناصر الخاصة بالتنمية الاقتصادية بحكم ارتباطها المباشر بموضوعنا، حيث سنتطرق إلى أهداف ومستلزمات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المنظمات الدولية لقياس التنمية الاقتصادية في أغلب الدول.

1. النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة قراءة مفاهيمية:

ركّزت حالة التخلف التي شهدتها كثير من البلاد النظر في أبعاد المصطلحيين، ولولا ذلك لظل البناء المفاهيمي لكل من مصطلح «النمو» و«التنمية الاقتصادية» تعبيرين لمفهومٍ واحد. فقد كان ينظر للمصطلحين بأنهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد*، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ولكنهما يختلفان في المضمون والأهداف والقضايا التي يعالجانها[1]، فمن الناحية اللغوية هناك فرق واضح بين تعبير النمو وتعبير التنمية، فنمو الشيء يعني زيادته أو تغييره في حال أكبر وأحسن، أما تنمية الشيء فتعني فعل أو إحداث النمو، وهكذا فإنّ النمو يحدث بشكل تلقائي بينما تحدث التنمية بفعل قوي وإجراءات تهدف للتغيير[2].

1.1 تعريف النمو:

يعرف «سيمون كازنت» الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 النمو الاقتصادي بأنه: ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها[3].

وفي تعريف آخر له، يُقصد به حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفري الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل هو حاصل قسمة الدخل الكلي على عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي أو الناتج الكلي، بل يتعدى ذلك ليعني زيادة نصيبه من الدخل الكلي وهذا لا يتحقق إلا إذا فاقت الزيادة في معدل نمو الدخل الكلي معدل الزيادة في عدد السكان، فإذا كان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإنّ نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يضل ثابتا، أي أن مستوى المعيشة للفرد لن يتغير بمعنى لا يوجد نمو اقتصادي، أما إذا زاد الدخل الكلي بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن نصيب الفرد سوف ينخفض وبالتالي تتدهور مستوى معيشته والعكس صحيح.

★. وهو المفهوم الذي ركّز عنه «آدم سميث» حين سمّى كتابه الرائد بـ «ثروة الأمم» مُبيناً أنّ الثروة الحقيقية للأمم بما يُتاح لها من رفع للإنتاج وزيادة في الإنتاجية.

1. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012 -2013، ص 16.

2. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، ط 1، دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 6 -7.

3. جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، ص 5.

http://www.alukah.net/culture/0/78001 (10/10/2015)

والنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة حقيقية في الدخل الفردي وليس النقدي، وللحديث عن النمو الاقتصادي لابد من حدوث زيادة مستمرة في الدخل فعادة ما يتم منح إعانة إلى دولة ما تزيد من متوسط الدخل الحقيقي لمدة عام أو عامين ولكنها تعتبر زيادة مؤقتة وليست نمو[1].

2.1 تعريف التنمية الاقتصادية:

مفهوم التنمية مفهوم نسبي متغير المحتوى في الزمان والمكان، فبالنسبة لعنصر الزمان فإن مستوى التطور الذي يسمح بالحكم على بلد ما بأنه متقدم اقتصاديا يتغير كلما مرت فترة من الزمن، حيث نجد مثلا أن المستوى الذي بلغته الدول المتخلفة اليوم أعلى من مستوى الدول المتقدمة قبل 50 عاما، أما بالنسبة للمكان فإن لكل بلد خصائصه المتميزة اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا لذلك من الصعب إعطاء تعريف موحد ودقيق لمستوى التنمية المنشود[2].

وعلى ذلك فيقصد بالتنمية الاقتصادية تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية، التنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[3]. ويرى «بونيه»: أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا، أي إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة[4].

ومن وجهة نظر الأمم المتحدة، فالتنمية الاقتصادية هي العملية الموسومة لتقدم مجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي ومشاركته[5].

وقد شهد مفهوم التنمية تطورا بمرور الزمن فبعد أن كان يتمثل في النمو السريع للدخل بعد الحرب العالمية الثانية، تغير المفهوم خلال عقد الستينيات بعد ما ظلت مظاهر التخلف الاقتصادي سائدة حتى في ظل تحقيق الدول معدلات عالية من نمو الناتج الوطني، ومن هنا ظهر قصور مفهوم التنمية التقليدي والذي يحصر التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وتحول ليشمل تحقيق العدالة في توزيع الدخل والقضاء على الفقر، وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي[6]. ويُمكن أن نُلخّص الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كما يلي:

---

1. عبد القادر محمد عبد القادر، إيمان عطية ناصف، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 11 -13.
2. عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص 12.
3. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، **الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 -2010، ص 4.
4. لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، **الملتقى العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء الأورومغاربي، سطيف، 7 -8 أفريل 2008، ص 2.
5. إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 12.
6. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 126.

الجدول (1-3)

الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
الزيادة المضطرة في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الطويلة دون إحداث تغيرات مهمة وملموسة.	الزيادة في الناتج المحلي مع حدوث تغييرات هيكلية مهمة وواسعة في أغلب المجالات وعلى وجه الخصوص الاقتصادية والاجتماعية.
تغير تدريجي ومستقر في المدى الطويل.	تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة.
حالة تتحقق تلقائيا، لا تتدخل الحكومة فيه، إلاّ من خلال السياسات المالية والنقدية بمُرتجى تحفيز الاستثمار وزيادة الطلب الكلي.	عملية تتطلب تخطيط استراتيجي وتوجيه وتنظيم وقيادة للتنفيذ ولتوليد قوى التوسع وتوجيهها وفقاً لاستراتيجية التنمية المبرمجة، مع ضرورة المراقبة والتقييم والتقويم للمحافظة على استمرارية التوسع أفقا ورأسيا. (أي يشمل المجالات المحددة ذات الأولوية، ويتوسع ليشمل المجالات المحددة مُستقبلا).
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، من خلال ضبط وعلاج الظواهر التي تُؤدي إلى تشويه هذا المتوسط.
يُركّز على الزيادة في قيمة نصيب الفرد أي معدل التغير الحاصل	يهتم بتحقق الرفاهية الاجتماعية، أي انعكاس متوسط نصيب الفرد على الحالة الاجتماعية، أي تحوله إلى قدرة شرائية للفرد.

المصدر: خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر، 2014، ص 38. (بتصرف)

3.1 مفهوم التنمية المستدامة:

عرّفت اللجنة العالمية في التقرير المعنون بـ «مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة » الصادر عام 1987 التنمية المستدامة على أنها " تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة [1]"

كما يُمكن النظر إليها بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، اعتمادا على ذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي[2].

2. أهداف التنمية الاقتصادية:

تسعى الدول لرفع مستوى معيشة سكانها، وتختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى تبعا لاختلاف ظروفها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، إلا أن هناك أهدافا أساسية تسعى الدول إليها، ويمكن حصر أهم هذه الأهداف فيما يلي[3]:

❶ **زيادة الدخل الوطني**: تعطي الدول النامية أولوية وأهمية كبيرة لزيادة الدخل الوطني لعلاج المشاكل المرتبطة بالفقر وانخفاض المستوى المعيشي وزيادة النمو السكاني السائد في هذه الدول، خصوصا إذا ترافق ذلك بإحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البيئة الاقتصادية.

1. بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير**، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص 2.

2 . نهى الخطيب، اقتصاديات **البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة، جامعة القاهرة، مصر، 2000، ص220.

3 . عبد اللطيف مصيطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 25 -28.

❷ **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة، من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المنتظر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، والوصول لمستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان بدرجة كافية لتحقيق هذه الغايات.

❸ **تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:** تعاني معظم الدول النامية من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ أقلية من المجتمع على جزء كبير من ثروته، بينما تعاني أغلبية السكان من الفقر وانخفاض مستويات الدخول والذي ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي.

❹ **التوسع في الهيكل الإنتاجي أو تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:** يجب أن تسعى استراتيجيات التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، والتوسع في القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، إذ يتميز الهيكل الاقتصادي لمعظم الدول النامية بهيمنة القطاع الزراعي والصناعات الاستخراجية مما عرضها لكثير من التقلبات الاقتصادية نتيجة تقلبات الإنتاج والأسعار، مما يستوجب التوسع في هيكل الإنتاج وبناء صناعات تحويلية تمد الاقتصاد الوطني بالاحتياجات اللازمة.

وتأسيسا على ما سبق فإن أهداف التنمية الاقتصادية تنطلق أصلا من حاجات اجتماعية، أي أن دوافع التنمية تأتي من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، هذه الدوافع تتوسع وتتنوع مع المتغيرات والتطورات التي تطرأ على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

وبما أن هدف التنمية بشكل عام هو رفاه الإنسان ورفع مستواه المادي والاجتماعي والثقافي لذا فإن الإسراع في تحقيق هذا الهدف يتلازم مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة الإنتاج كما ونوعا عن طريق مزج الطاقات غير المستخدمة ورفع الإنتاجية وتعميم رقابة الجودة والتخلص من الهدر في الموارد الاقتصادية والبشرية، وبما يحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف مناطق القطر [2].

الشكل (1-10)

أهداف التنمية الاقتصادية

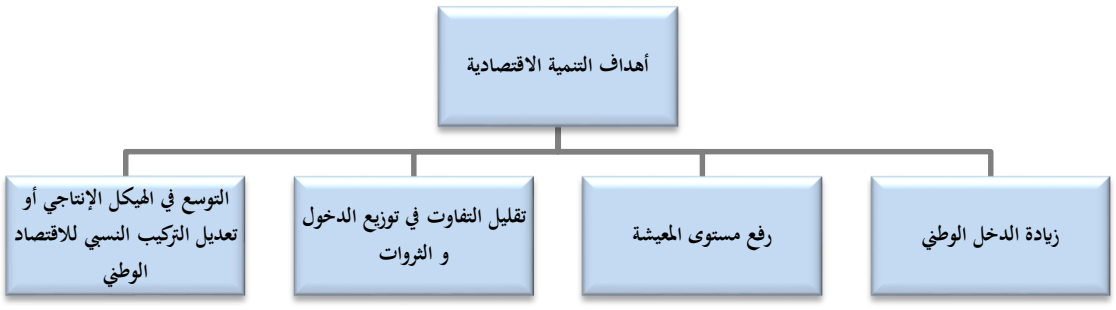

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق

1. حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان، الطبعة الأولى، 1993، ص 56.
2. عروة علي، **نظريات التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص 5.

3. مستلزمات التنمية الاقتصادية:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب العديد من المستلزمات الضرورية لتحقيق أهدافها والتي تتمثل في عوامل الإنتاج إلى جانب عوامل أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية، مثل النظم السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والأنماط الثقافية ونظم التعلم ومشاركة الشعب في عملية التنمية، ونستعرض فيما يلي بعضها[1]:

❶ **تراكم رأس المال:** تولى أهمية كبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والذي يستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، والتراكم في رأس المال يعزز من قدرة البلد على إنتاج السلع، وتمكنه من تحقيق معدل نمو عالي.

وينقسم رأس المال إلى: رأس مال مالي يتمثل في الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض للبنوك، ورأس المال المادي الذي يتكون من المصانع والآلات والمعدات والمواد الخام ... إلخ إلى جانب البنية التحتية المتمثلة في المدارس، المستشفيات، الطرق، الجسور ... إلخ. وتوافر رأس المال يمكن أن يشجّع على التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى الإنتاجية، إضافة إلى أنه يسمح بتسهيل وتحقيق التقدم التكنولوجي.

❷ **الموارد البشرية:** ويقصد بها القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتكتسي الموارد البشرية دورا هاما في التنمية، كما أن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني وتتوزع الموارد البشرية ما بين العمل المادي والقدرات الإدارية والتنظيمية، ومع تقدم التنمية يقل دور الأولى وتزداد أهمية الثانية.

❸ **الموارد الطبيعية***: وتتمثل في العناصر التي تمثل هبات الأرض، وهي توفر قاعدة للتنمية الصناعية من خلال تمكين البلد من توسيع نشاطه الصناعي باستخراج المواد الخام وتصديرها على حالتها وتوفير عملة صعبة لاستيراد السلع الضرورية للتنمية أو تصنيعها وتحويلها إلى سلع نهائية.

ويمكن القول إن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية خصوصا في مراحلها الأولى إذا تم استغلالها بالشكل المناسب، إلا أنها لا تعد شرطا للتنمية فعدة دول تقدمت اقتصاديا وهي لا تمتلك موارد طبيعية كاليابان مثلا.

❹ **التقدم التكنولوجي:** ويقصد به المعرفة العملية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.

فتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات، ويلعب التقدم التكنولوجي حوارا في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال تحسين طرق الإنتاج وتقليل

---

1. مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 134 - 146.

★. من أهم أساسيات تحقيق التنمية الاقتصادية التمكن من « الهيمنة على التراكم »، ويتحقق ذلك من خلال هيمنة الدولة على العناصر الخمسة الآتية: « الهيمنة على قوى العمل» وتوجيهها بما يخدم القطاعات ذات الأولوية وتأسيس قاعدة إنتاجية للسلع الاستهلاكية، و« الهيمنة على رأس المال » ويتعدى ذلك ملكية الدولة لمؤسسات مالية إلى استقلاليتها عن رأس المال المتعدد الجنسية بما يُتيح لها حرية تمويل استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية، و« الهيمنة على السوق المحلية » حتى في ظل غياب السياسات الحمائية بمرتجى حماية وحضانة الصناعات الوليدة، والركيزة الرابعة « الهيمنة على الموارد الطبيعية » ويتعدى ذلك الملكية الوطنية الشكلية إلى امكانيات التحكم في هذه الموارد والموازنة مع حرية الخيار بين الحصول على النقد الأجنبي والحفاظ على الموارد الطبيعية للمستقبل، أما العنصر الخامس فيرتكز على « الهيمنة على التكنولوجيا » ولا يعني ذلك عدم استيرادها بشكل مطلق ولكن اكتساب إمكانية إعادة تركيبها أو تكوين بعض مراحلها.

تكاليفه، ويسمح بالتغلب على مشكلة الندرة والتقليل من قيودها*، وبالتالي يتعين على الدول تعزيز قدراتها التكنولوجية واكتساب التكنولوجيا من البلدان المتقدمة.

الشكل (1-11)

مستلزمات التنمية الاقتصادية

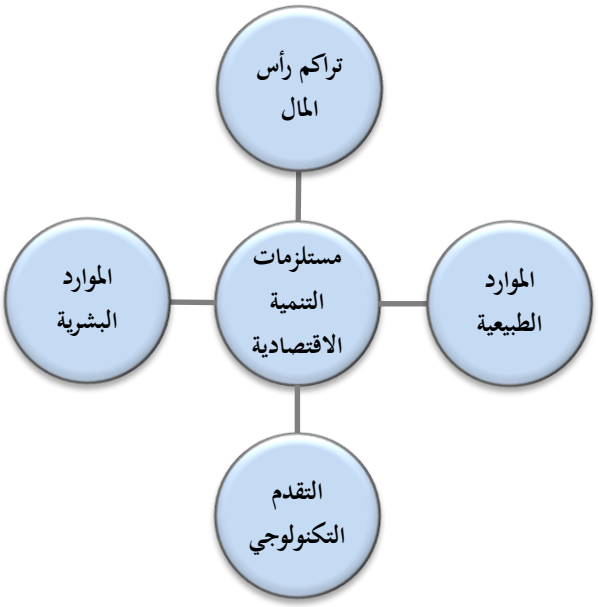

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق

4. مؤشرات التنمية الاقتصادية:

تتعدد وتتباين المؤشرات التي تستخدم لقياس التنمية الاقتصادية، وتتغير بمرور الزمن، فبعد أن كان الاهتمام منصبا على مقاييس تتعلق بالدخل، انتقل الأمر إلى مقاييس تتعلق بالحاجات الأساسية كالغذاء، الصحة والتعليم، وأخرى لها صلة بالتنمية البشرية والانسانية[1].

1.4 المؤشرات الاقتصادية:

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج المحلي الإجمالي كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات، و أبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي GNP أو GDP الكلي أو للفرد [2].

❶ **الناتج المحلي الإجمالي**: هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد وتحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تقسيمه إلى ثلاث قطاعات تتمثل في قطاع الإنتاج

★. انخفاض حجم الإنفاق على الموارد، فيصبح جزء منها متوافر الاستخدام، والتوفير في الموارد المادية التي تستخدم في انتاج السلع يؤدي إلى انخفاض أسعارها.

1 . إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 246.

2. محمد عدنان وديع، مؤشرات التنمية، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 1، العدد 2، فيفري 2002، ص 1.
www.arab-api.org/images/publication/pdfs/115/115_develop_bridge2.pdf (10/01/2016)

السلعي، قطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية، وكل من هذه القطاعات تقسم إلى قطاعات جزئية أخرى*، ومن جهة أخرى يمكن دراسة الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق والتي تعني إنفاق القطاعات المكونة للاقتصاد ويتمثل في الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي والاستثمار الإجمالي وصافي الصادرات [1].

❷ **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يُعتبر هذا المقياس أفضل من سابقه كونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا، ويمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل المحلي إلى إجمالي عدد السكان[2] .

وقد عرّف البنك الدولي نصيب الفرد من الناتج المحلي بأنه حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام[3]، ونظرا لقصر GDP في قياس درجة التنمية المحققة حيث غالبا ما يصاحبه زيادة عدد السكان وارتفاع الأسعار ظهر هذا المؤشر ليراعي النمو النقدي في متوسط نصيب الفرد مطروحا منه معدل التضخم[4].

وقد واجه هذان المؤشران انتقادات واسعة منها[5]:

◆ ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية والصعوبات والأخطاء الحاصلة عند تقدير الدخل، مع ما يُسجل قصور في الدقة المتعلقة بإحصاءات السكان، إضافة إلى مشكلة عدم ثبات أسعار الصرف، فضلا عن اختلاف الأسعار الحقيقية عن الأسعار الرسمية، مما يجعل المقارنة بين الدول على أساس معدل الدخل الفردي الحقيقي أمرا غير دقيق.

◆ يخفي هذان المؤشران حقيقة توزيع الدخل، إذ أثبتت التجربة في الدول النامية عدم وجود علاقة مباشرة وقوية بين ارتفاع الدخل الفردي والتحسن في نوعية الحياة، ففي معظم البلدان النامية تستحوذ قلة من السكان على أغلبية الدخل، وبالتالي لا يمكن الحديث عن تنمية في هذه الحالة، لأن آثار النمو لم تنسحب إلى إحداث تغييرات هيكلية كتقليل الفوارق في توزيع الدخل مثلا.

وقد جرت محاولات لتصحيح هذا المقياس وتسويته، ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية، وكان «كولن كلارك» من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤات القوة الشرائية (PPP) الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك (الأسعار الدولية). ولا يُسوي هذا التصحيح كل مشكلة المقارنة بين البلدان استنادا إلى GDP، فتقدير أسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها كالخدمات العمومية مثلا صعب وعرضة لمشكلات مفاهيمية وعملية، إضافة إلى صعوبة إعداد الـ(PPP) نظرا لما يحتاجه من بيانات واختلاف أنماط الاستهلاك حسب ظروف البلدان [6].

★. القطاع الأول يقسم إلى قطاع الزراعة والصيد والغابات، وقطاع التشييد، وقطاع الصناعات الاستخراجية وقطاع الصناعات التحويلية، أما القطاع الثاني فيقسم إلى قطاع التجارة والمطاعم والفنادق وقطاع النقل والمواصلات، وقطاع التأمين والمصارف، أما القطاع الثالث يقسّم إلى قطاع الإسكان وقطاع الخدمات الحكومية وقطاع الخدمات الأخرى.

1 . علي لزعر، عبد الحليم جدي، **تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة**، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، عدد 34، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، جوان 2013، ص 65.

2. إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 247.

3 .*http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD (16/01/2016)*

4. كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

5. عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

6. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص 53.

كما حاول *Northous & Tobin* العام 1972 تصحيح GDP ليصبح بشكل أفضل مقياسا للرفاه الاقتصادي، وتستلزم هذه المقاربة تخفيض الـ GDP وعدم احتساب نفقات الدفاع والنفقات المتعلقة بالأمراض الحضرية كالتلوث والازدحام والجريمة، كما تستلزم إضافة قيمة مقدرة لأوقات الفراغ وخدمات الاستهلاك المعمر، ورأى *Ahluwalia & Chenery* عام 1979 أن معدل نمو الـGDP كمؤشر للتنمية يُعتبر مُضَللا لأنه مرجح بشدة بحصص دخل الأغنياء، واقترحا لذلك بديلين: الأول هو ترجيح متعادل لكل عشر من متلقي الدخل، و الثاني إدخال أوزان الفقر لتعطي وزنا أكبر لنمو الدخول لـ 40% من السكان الأقل دخلا .

كما أوصت دراسة *Grootaert* عام 1994 باستعمال أكثر من خط للفقر*، أي رؤية أوضاع الفقراء جدا التي لا تبرز نسبيا، بسبب دراسة الفقراء كمجموعة متجانسة وهي ليست كذلك، ومن الناحية العملية فإن المساعدات الضرورية كالوجبات الغذائية في المدرسة والكتب ينبغي أن تكون انتقائية، وأن توجه إلى الفقراء بحسب رصد وضعياتهم والفروقات بينهم، وإلا لن تكون ذات جدوى في معالجة الفروقات [1].

بالإضافة إلى هذين المؤشرين ندرج مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي لا تقل أهمية عنها ونذكرها كالآتي [2]:

❸ **نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يُمثل المؤشر نسبة مئوية تدل على مقدار الاستثمارات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فهو يقيس الحوافز التي تحفز التنمية الاقتصادية، ويعكس المعدل الذي تحول من خلاله رؤوس الأموال لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، لذا فإن ارتفاع هذا المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

❹ **نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يمكن اللجوء إلى نسبة الدين الخارجي العام لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي الإجمالي كمؤشر مهم من مؤشرات التنمية الاقتصادية في هذه الدولة، ومن الأفضل أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

❺ **مستوى التضخم:** يعرّف مستوى التضخم بأنه المعدل السنوي للتغير في أسعار المستهلك في سنة معينة مقارنة بأسعار المستهلك في السنة السابقة، هذا المؤشر هو مؤشر لارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل واضح مما يؤثر على الظروف المعيشية للمواطن، وكلما انخفض مستوى التضخم كان ذلك دليلا على تقدم الاقتصاد.

❻ **مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:** تعتبر مساهمة القطاع الصناعي المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي دليلا على تحقيق التنمية الاقتصادية.

❼ **مشاركة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي:** يساهم القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين مباشرة وغير مباشرة، وتمثل الدخل المباشر لعناصر الإنتاج السياحي والتي شاركت في تقديم المنتج السياحي ببنوده المختلفة، وهو ينقسم إلى قسمين رئيسيين: قسم يخص عوامل الإنتاج الموظفة في القطاعات الموردة للقطاع السياحي

★. خط الفقر هو المستوى من الدخل الذي لا يمكن من دونه للسكان في مجموعهم الحصول على السلع الأساسية والاستهلاكية والغذائية.

1 . أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

2. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، ط 1، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2014، ص ص : 125 - 127 - 133 - 136 - 144 .

وقسم آخر يخص عوامل الإنتاج الموظفة في القطاع السياحي. أما الطريقة غير المباشرة فتتمثل في تنشيط الدورة الاقتصادية بأثر الإنفاق السياحي والذي يطلق عليه اصطلاحا بـ «أثر المضاعف السياحي»، ويتمثل في مجموع الدخول المتولدة بعد ذلك من خلال دورات الإنفاق. ذلك أن الدخل الذي يحصل عليه الذين شاركوا في تقديم المنتج السياحي، سينفق جزء منه لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع والخدمات، ومن ثم دخول أخرى لمجموعة جديدة من أصحاب عناصر الإنتاج، ستقوم بدورها بإنفاق جزء من هذه الدخول على احتياجاتهم الاستهلاكية، وهكذا تستمر دورة الدخل والإنفاق حتى يتلاشى أثر الإنفاق الأولي، كما أنها سبب لتوليد دخول عامة تساهم في تدعيم الاستثمارات العامة بفضل ما تسببه من زيادة الموارد الضريبية المفروضة على نشاط السياحة.

❽ **الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي**: الميزان التجاري لدولة ما هو الفرق بين القيمة النقدية لصادرات هذه الدولة والقيمة النقدية لوارداتها خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، والميزان المفضل هو ما يسمى بالفائض التجاري الذي تكون فيه الصادرات أكبر من الواردات[1]. كونه يُؤشّر على فائض عرض النقد الأجنبي في الدولة، وقيمة الاحتياطات من العملة الصعبة.

❾ **مستوى الفقر**: الفقر هو أدنى مستوى للمعيشة، يعتبر من لا يحصل عليه ضمن فئة الفقراء، ويُسمى هذا المستوى الأدنى بخط الفقر، وهو معيار أو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في وضع التنمية الاقتصادية في أيه دولة، فكلما ارتفع المستوى الفقر في دولة ما كلما كانت بعيدة عن التنمية الاقتصادية، ويقدّر خط الفقر على أساس مفهوم الدخل أو على أساس الإنفاق الاستهلاكي، ويقاس بنسبة عدد الفقراء إلى إجمالي السكان.

❿ **مستوى البطالة**: إن ارتفاع مستوى البطالة دلالة على انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية في أية دولة[2] .

2.4 المؤشرات الاجتماعية:

ظهر الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينيات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال توسيع التحليلات الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية، وإذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرّفة بوضوح، لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور كالعدالة والأمن والتعليم والمعايير الصحية ... إلخ [3].

❶ **المعايير الصحية**: من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي [4]:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان (أقل من سنة): فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية، وكل هذه من صفات التخلف؛

1. علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 148.
2. نفس المرجع، ص ص 153 - 155 .
3. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 54.
4. محمد مهدي يس آدم، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ووسائل قياسهما**.

http://kenanaonline.com/users/mohamadmahdi/posts/650792 (23/01/2016)

- معدل توقع الحياة عند الميلاد متوسط عمر الفرد): فكلما زاد هذا المعدل دلّ ذلك على درجة التقدم الاقتصادي، وكلما انخفض دلّ على درجة من التخلف؛
- مؤشرات صحية أخرى: عدد الأفراد لكل طبيب، عدد الأفراد لكل سرير في المستشفيات ... إلخ .

❷ **المعايير التعليمية:** تخضع العلاقة بين التعليم وجوانب التنمية المختلفة إلى المبدأ العام في التفاعل بين مختلف جوانب المجتمع، فالتعليم يؤثر في مختلف جوانب التنمية ويتأثر بها حيث يبرز دور التعليم بشكل مباشر في تنمية المهارات والقدرات لقوى العمل، إذا فإن الإنفاق على التعليم يعتبر استثمارا في الإنسان ليكون ما يسمى برأس المال البشري[1]. ومن بين أهم المعايير التعليمية نسجل ما يلي:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع؛
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع؛
- نسبة الإنفاق عن التعليم في جميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إجمالي الإنفاق الحكومي.

❸ **معايير التغذية:** يعدّ الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع، فسوء التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الفرد، فينخفض دخله وتسوء تغذيته أكثر، لذا تم تحديد معايير لقياسه منها[2]:

- متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية؛
- متوسط نصيب الفرد اليومي من البروتين.

وبنفس طريقة المقارنة للنوعين السابقين يتم الرجوع للقيمة المحددة من طرف هيئة دولية متخصصة في الغذاء كمنظمة الغذاء والزراعة العالمية.

❹ **المعايير السكانية:** صُنفت هذه المعايير إلى قسمين السكن والنمو السكاني، فالسكن يتمثل بضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين ضمن التخطيط العمراني والحضري للمدن، ووضع خطط لاستيعاب الحاجات المتزايدة لها، ويقاس مؤشر السكن بحصة الفرد من الأمتار المربعة المبنيّة، أما معيار النمو السكان ويرجع لإيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية، لأن حصول ارتفاع في معدلات النمو السكاني أكبر من المعدلات الحاصلة في النمو الاقتصادي، ينتج عنهما خلل يولد مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يصعب حلها، لوجود علاقة قوية بينهما تعمل بصورة عكسية، والمؤشر المستخدم للقياس يتمثل في النسبة المئوية لنمو السكان [3].

❺ **المعايير الأمنية:** يتمثل بتحقيق الأمن الاجتماعي للناس وحمايتهم من الجريمة بمختلف أنواعها، وحالات التعدي على حقوق الإنسان، وقد توسعت المفاهيم والمواضيع المرتبطة بها، وأصبحت من الأمور ذات الأهمية في المجتمعات العالمية خصوصا بعد انتشار تطبيقات العولمة في جانبها السياسي والثقافي وشيوع مؤسسات المجتمع المدني ويقاس هذا المؤشر بنسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع [4].

---

1. جمال محمد المهيري، **مستقبل التعليم والتنمية المستدامة.**

http://www.education39.net/node/2812 (23/01/2016)

2 . نفس المرجع، ص 253.

3 . نورة عمارة، **النمو السكاني والتنمية المستدامة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد البيئة، جامعة عنابة، الجزائر، 2012، ص 32.

4 . نورة عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

وعلى الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكلات الصرف والتثمين فإنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية والزمانية بسبب اختلاف التعاريف المستعملة في جمع البيانات أو استنادها إلى مسرح بالعينة المحدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة [1].

3.4 مؤشرات التبعية الاقتصادية: يوجد عدة مؤشرات لقياس التبعية الاقتصادية نذكر منها:

❶ **مؤشر الإنتاج الاقتصادي (*Productivity Index*)**[2]: ويُمثل حاصل قسمة حجم تجارة البلد على إجمالي الناتج المحلي.

$$PI = \frac{X + M}{GDP} \times 100$$

❷ **مؤشر معدل التبادل التجاري (*Net Barter Terms of Trade Index*)**[3]: ويُمثل حاصل قسمة الرقم القياسي للصادرات على الرقم القياسي للواردات.

$$TI = \frac{XIP}{MIP} \times 100$$

❸ **مؤشر التبعية المالية (*Financial Dependence Index*)**[4]: وهو يُعبر عن عبء خدمة الدين الخارجي، ويمثل مجموع الديون والفوائد المترتبة عليها مقسوما على قيمة الصادرات.

$$DFI = \frac{De + IN}{X} \times 100$$

❹ **مؤشر عبء الإعالة (*Dependency ratio*)**[5]: ويتعلق بالزيادة السكانية التي تقع في فئة من الأعمار غير العاملة (الأطفال الأقل من 15 سنة أو الشيوخ فوق 65 سنة) والذي يحمل المجتمع عبء إعالتهم، وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$Dependency\ R = \frac{N\ p[\ 15\text{-}0\ ] + N\ p\ [aged\ 65\ and\ over]}{N\ p\ [64\text{-}15]} \times 100$$

4.4 المؤشرات المركبة:

ظهرت عدة محاولات لبناء مؤشرات مركبة لقياس مستوى التنمية منها الرقم القياسي لمستوى المعيشة*، الرقم القياسي لـ « ماكجرانان » والذي استخدم فيه 18 مؤشرا، والرقم القياسي لنوعية الحياة المادية والذي يقيس ثلاث جوانب رئيسية هي توقع الحياة وفيات الأطفال والرضع والقراءة. والرقم القياسي للتنمية البشرية**، وهو مؤشر اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990، وهو يقيس ثلاث جوانب باستخدام ثلاث مؤشرات فرعية، وقد تمّ تعديله سنة 2010، حيث تضمن تقرير التنمية البشرية كيفية حساب دليل التنمية البشرية (HDI) (*Human Development Index*) بأبعاده الثلاث كما يلي:

---

1 . أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2 . عبد اللطيف مصيطفى، مرجع سبق ذكره، ص 47.

3. *http://data.worldbank.org/indicator/TT.PRI.MRCH.XD.WD*

4 . عبد اللطيف مصيطفى، مرجع سبق ذكره، ص 48.

5. *http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.DPND*

★. الرقم القياسي لمستوى المعيشة *Standard of Living* يستعمل لقياس التغير في الأسعار التي يدفعها المستهلك النهائي لمجموعة من السلع والخدمات على مر الزمن.

★★ . يتعلق مؤشر التنمية البشرية بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم. قام بابتكار هذا المؤشر عالم الاقتصاد الباكستاني «محبوب الحق» وساعده في ذلك عالم الاقتصاد الهندي «أمارينا سين» الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد والعالم البريطاني «ماغاند ديساي».

❶ **حياة مديدة وصحية:** تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وتقدر القيمة الدنيا بـ 20 سنة، والقصوى بـ 83.2 سنة.

❷ **اكتساب المعرفة:** يقاس بدليل التعليم المركب وتتراوح قيمته بين 0 كحد أدنى و 0.951 كحد أقصى، وهو يتألف من مؤشرين فرعيين هما: متوسط سنوات الدراسة ويترامح ما بين 13.2 سنة، ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع ويتراوح ما بين 0 و 20.6 سنة.

❸ **مستوى معيشة لائق:** يقاس باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد معبرا عنه بمقياس تكافؤ القوة الشرائية بالدولار الأمريكي PPA ويأخذ قيمة تتراوح ما بين 163 و108211

ويحسب دليل التنمية البشرية كالآتي:

$$HDI = \frac{I_1 + I_2 + I_3}{3}$$

وتصنف على أساسه الدول إلى أربع مجموعات*: المجوعة الأولى وهي دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا، في حين تضم المجموعة الثانية دولا ذات تنمية بشرية مرتفعة، أما المجموعة الثالثة فتجمع الدول ذات تنمية البشرية المتوسطة، والمجموعة الأخيرة تُصنف ضمنها الدول ذات التنمية المنخفضة.

5.4 المؤشرات الهيكلية:

يرى بعض الاقتصاديين بأن التنمية تقاس بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل القومي، و كلما زادت نسبة القطاع الصناعي في الناتج و تناقصت نسبة القطاع الزراعي كلّما دلّ ذلك على أن الدول تقطع أشواطا متقدمة في التنمية استنادا إلى تجربة الدول الصناعية في مراحل تطورها الاقتصادي و يمكن الإشارة لبعض منها كما يلي [1]:

❶ **مؤشرات التصنيع:** وتضم هذه المؤشرات مجموعة من الأوزان والنسب أهمها:

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛
- نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة؛
- نسبة صادرات المنتجات ذات التقنية العالية من إجمالي الصادرات السلعية.

وارتفاع هذه المؤشرات يدل على تنوع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وعلى نجاح التنمية الاقتصادية، والعكس بالعكس.

❷ **مؤشرات الإنتاجية:** تستخدم لقياس تنافسية الدولة، ومن بينها:

- **مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج:** والذي يقيس نسبة المخرجات إلى المدخلات (عناصر الإنتاج) وقد أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول

★ . ترتب الدول تنازليا حسب قيمة HDI بحيث تضم المجموعات الأربع عدد متساويا من الدول وفي تقرير سنة 2010 الذي شمل 169 دولة ضمت كل مجموعة 42 دولة ما عدا بمجموعة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة التي شملت 43 دولة.

[1] عبد اللطيف مصيطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 46 – 47.

النامية، ذلك لأنها توضّح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي لزيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال [1]، ويعاب على هذا المؤشر صعوبة الحصول على بيانات لبعض عناصر الإنتاج كرأس المال بشكل يساعد على إجراء مقارنات بين الدول وذلك بسب تباين أسعار الفائدة واختلاف الأنظمة الضريبية.

◆ **مؤشر تكلفة وحدة العمل:** ويعبر عنه بمؤشر الكثافة النسبية لعنصر العمل، وهو يساوي إجمالي الأجور الموزعة في الصناعة مقسوما على القيمة المضافة الصافية الموزعة في الصناعة. وانخفاض هذا المؤشر عن الواحد الصحيح يدل على انخفاض تكلفة وحدة العمل بالمقاربة مع القيمة المضافة في الصناعة. لكن يؤخذ على هذا المؤشر أن انخفاض تكلفة العمل لم تعد كافية لتحقيق التنافسية في ظل التقدم التكنولوجي والذي جعل أغلب العاملين في الصناعة من ذوي المهارات والخبرة العالية الذين يتقاضون أجورا مرتفعة.

الشكل (1-12)

مؤشرات التنمية الاقتصادية

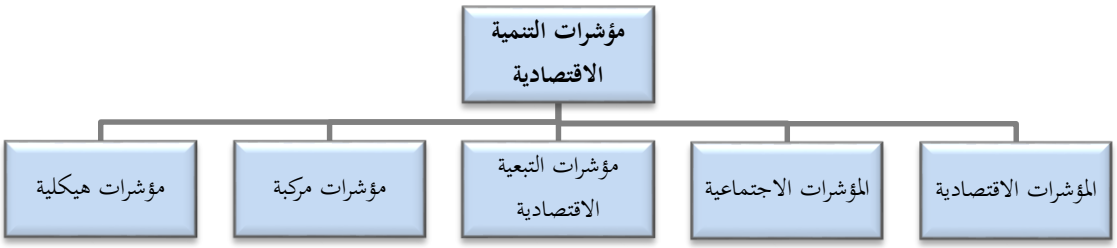

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق

1. كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 30 .

المبحث الثاني

الأدبيات التطبيقية: العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي

من أهم الخصائص التي يرتكز عليها البحث العلمي أنه يعتمد على الجهود السابقة فيما يُصطلح عليه بالاعتماد على التراكمية في العلم، إذ لا يمكن تصور البحث العلمي منفصل على جهود الآخرين. كما أنه من شروط الإجابة على الإشكاليات البحثية ضرورة توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث الحالي والتراث العلمي السابق. وارتباطا بما تُمليه منهجية IMRAD المعتمدة في هذه المذكرة فقد خُصص المبحث الثاني لاستعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة متعلقة بموضوع المذكرة، ومن ثم نحاول في الجزء الثاني من المبحث إبراز العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة، ونقاط التقاطع والاختلاف والإضافة العلمية التي ننشد تحقيقها من خلال هذا العمل.**أولا. الدراسات السابقة:**

خلال السنوات الأخيرة عنيت الكثير من الدراسات بموضوع سلاسل القيمة العالمية كنمط حديث للتجارة الدولية، وفيما يلي بعض الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها:

1. دراسة كورين فادكار (2015)[1]: تركّز موضوع الدراسة حول سلاسل القيمة العالمية كنموذج للتجارة الدولية وقد هدفت الدراسة إلى تحديد النتائج الناجمة عن التوزع الجغرافي لأنشطة الإنتاج وتحديد أثار كل من درجة تعقد وطول سلاسل القيمة وعملية الارتقاء في سلسلة القيمة. ومن ثمّ تحديد موقع الاقتصاد الفرنسي في سلاسل القيمة العالمية، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي بالاعتماد على الدراسات السابقة وبيانات الهيئات والمؤسسات الدولية، وتوصل إلى النتائج الآتية:

- تحدي تحقيق التنمية لم يعد يعتمد على سياسات التصدير بل أصبح مرهونا باندماج الاقتصاد في سلاسل القيمة العالمية إذ أصبحت مشاركة الاقتصادات والشركات في التجارة الدولية بهدف التصنيع المنتجات وليس تصدير السلع التامة الصنع؛
- الصعود القوي للسلع والمنتجات الوسيطة في المبادلات الدولية حيث تمثل نسبة المنتجات الوسيطة 30 بالمئة من تجارة السلع ومن المتوقع ان ترتفع النسبة إلى 60 بالمئة خلال العشرون سنة القادمة؛
- التوزع الجغرافي لأنشطة الإنتاج حول العالم أعطى قيمة لقطاع الخدمات، فالقيمة المضافة بشكل مباشر أو غير مباشر للخدمات كعامل وسيط تمثل أكثر من 30 بالمئة من القيمة المضافة الاجمالية للسلع المصنعة؛
- أصبح حساب المبادلات الدولية يتم بالقيمة المضافة وليس بالقيمة الصافية حيث لم يعد بالإمكان تقدير حجم التجارة الدولية من خلال البيانات الصافية؛
- السلاسل الأقصر تعني سلاسل أقل تعقيدا، وتعتمد درجة تقسيم مراحل الإنتاج على الخصائص التقنية للمنتج وتقوم الشركات المتعددة الجنسيات بمد شبكاتها الإنتاجية بهدف إيجاد أفضل توليفة عالمية لمقرات الإنتاج ولمنافذ

1 . corinne Vadcar , ***les chaines de valeur mondiale paradigme du commerce internationale***, *Friendland Papers, n 49, mars 2015. http://www.cci-paris-idf.fr/etudes/competitivite/europe-international/chaines-de-valeur-mondiales-etudes (15/12/2015)*

التسويق، مما يُفسّر جزء من أسباب اتساع وتعقّد سلاسل القيمة العالمية في السنوات الأخيرة، فمنتجات *Apple IPhone*تعد مثالا يجسّد اتساع وتمدد سلسلة الإنتاج في حين أن سلاسل القيمة البسيطة تتعلق بمنتجات الصناعات الغذائية والنسيج؛

◆ القيمة المضافة تكون غير متساوية في النشاطات التي تقع أعلى السلسلة كالبحث والتطوير والتصميم وتلك النشاطات التي تقع أسفل السلسلة كالتوزيع والتسويق والعلامات التجارية، ويمثل منحنى الابتسامة الأهمية النسبية لتموقع الاقتصادات والشركات في بداية أو نهاية سلسلة الإنتاج، والذي كان بشكل مستوي خلال العشريات السابقة واليوم أصبح أكثر انحناء بفضل صعود دول BRIC والدول الناشئة الكبرى واندماجها ضمن سلاسل القيمة العالمية بالاستثمار في قطاع الخدمات؛

◆ تتم عملية الارتقاء في سلم سلاسل القيمة إما بالارتقاء في مجموعة المنتجات بابتكار منتجات راقية أو في مجموعة التشغيل بزيادة مهارات الإنتاج أو الارتقاء في مجموعة السلسلة أوبين القطاعات بالانتقال من صناعة لأخرى؛

◆ يحتل الاقتصاد الفرنسي موقعا وسطا في سلاسل القيمة العالمية إلى جانب ألمانيا وكوريا تليهم الصين، إلا أنها تعاني من ضعف بسبب تراجع قطاع صناعة السيارات؛

◆ نسبة القيمة المضافة المحلية لصادرات دولة ما تؤول إل النقصان إذا اندمجت في سلاسل القيمة العالمية.

2. دراسة راشمي بانجا (2013)[1]: الموسومة بـ : قياس القيمة في سلاسل القيمة العالمية، والتي أُعدّت لصالح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في إطار مشروع التنمية في جنوب آسيا الذي يموله مصرف التنمية الآسيوي وأمانة الكومنولث. هدفت الدراسة للمقارنة بين الطرق البديلة لقياس مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية وتقديرات توزيع مكاسب القيمة الإجمالية المضافة التي أوجدتها التجارة تحت سلاسل القيمة العالمية بين البلدان محل الدراسة، والمكاسب المتحققة المرتبطة بسلاسل القيمة من حيث صافي صادرات القيمة المضافة. وخلصت إلى أن الآثار المترتبة على الربط في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تتفاوت بشكل كبير خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وقد استخدم الباحث قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية للتجارة المتعلقة منها بالقيمة المضافة للسنوات 1995-2000-2005-2008-2009، وقد أظهرت هذه الدراسة بأن 67 بالمئة من إجمالي القيمة المضافة العالمية المحصل عليها من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يعود إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بينما نصيب بلدان NIC[2] وبلدان BRIC[3] لا يتعدى 25 بالمئة، وفقط 8 بالمئة من اجمالي القيمة المضافة يتقاسمها باقي الدول النامية والدول الأقل نموا. وقد كانت أهم نتائج الدراسة كالآتي:

◆ مشاركة الصين والولايات المتحدة في سلاسل القيمة العالمية هي الأعلى (9٪) تليها ألمانيا (8.7٪)، واليابان (4.5٪) وفرنسا والمملكة المتحدة وكوريا (4٪) لكل واحدة؛

---

*1 . Rashmi Banga, **measuring value in global value chains**, background paper no RCV-8, UNECTAD, 2013. http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ecidc2013misc1_bp8.pdf (15/12/2015)*

2. *Newly Industrialized Country* : جنوب إفريقيا، المكسيك، البرازيل، الصين، الهند، اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفلبين، تركيا.

3 . البرازيل، روسيا، الهند، الصين.

◆ بتقدير الروابط الأمامية أي الصادرات ذات القيمة المضافة المحلية لدولة التي تذهب إلى صادرات دولة أخرى، والروابط الخلفية أي القيمة المضافة الخارجية في إجمالي صادرات البلد في سلاسل القيمة العالمية خلصت الدراسة إلى أنه بالنسبة للولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة فإن الروابط الأمامية هي أقوى بكثير من الروابط الخلفية، وأظهرت مكاسب في صافي القيمة المضافة نتيجة ارتباطها بسلاسل القيمة العالمية. الصين وكوريا من ناحية أخرى لديها الروابط الخلفية أقوى بالمقارنة مع الروابط الأمامية وبالتالي صافي مكاسب القيمة المضافة سلبية في الصين وكوريا؛

◆ بلدان نامية أخرى كالهند وفيتنام وتايلاند وماليزيا والفلبين لديها نسبة أقل من واحد بالمئة من الروابط من الأمام للخلف في سلاسل القيمة العالمية. وبدراسة هيكل الصادرات لمختلف الدول ومكاسب المشاركة في سلاسل القيمة تبين أنها قد لا تساعد على زيادة حجم التجارة دون تعويض المكاسب المرتبطة بأنشطة الإنتاج وخلق القيمة المضافة المحلية؛

◆ من المتوقع أن تجلب المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مكاسب مرتبطة بتحسين القدرة التنافسية وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق العالمية، وزيادة الإنتاج وفرص العمل في هذه البلدان، مع ذلك فإن تحديد هذه المكاسب لا يزال غير واضح بسبب محدودية أدوات قياس مدى مشاركة البلدان في سلاسل القيمة وكيفية توزيع الدخول المتحققة في مختلف البلدان؛

◆ ارتفاع معدلات التصدير لا يعني بالضرورة قدرة تنافسية أعلى إذا كانت الصادرات تتضمن حصة كبيرة من المنتجات الوسيطة المستوردة، وارتفاع معدل الصادرات قد لا يضمن زيادة الإنتاج المحلي والمزيد من فرص العمل إذا لم يكن مقرونا بارتفاع القيمة المضافة المحلية في الصادرات؛

◆ بسبب ارتفاع حصة إجمالي تجارة المنتجات الوسيطة لم يعد مجديا استخدام الوسائل التقليدية كحجم الصادرات في تقييم تنافسية البلدان لذا تستخدم هذه الدراسة القيمة المضافة القائمة على جداول المدخلات والمخرجات لبيانات منظمة التجارة العالمية وOECD وتقدير القيمة المضافة المحلية في صادرات كل بلد، وكذا محتوى القيمة المضافة الأجنبية في صادراتها؛

◆ بداية سلاسل القيمة تكون غالبا في البلدان النامية حيث يتم الحصول على المواد الأولية ولكن تنتهي في البلدان المتقدمة والنامية حيث تباع المنتجات النهائية؛

◆ مصدري المنتجات الأولية لديهم الروابط الأمامية أعلى من الطبيعي بالمقارنة مع الروابط الخلفية كما تستخدم صادراتها كمدخلات في صادرات الدول الأخرى. إلا أن هذه الدول لديها انخفاض معدلات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛

◆ سلاسل القيمة العالمية تميل إلى التركز في صناعات التكنولوجيا الفائقة، مما يحد من نطاق البلدان النامية للارتقاء ضمن سلاسل القيمة وزيادة حصتها في إجمالي الدخل المتولد عن سلاسل القيمة العالمية. مثال الصين يظهر أنه في حالة الصناعات ذات التقنية العالية فإن مشاركة أكبر في سلاسل القيمة العالمية قد لا تعني بالضرورة تحقيق مكاسب أعلى. حتى إذا كانت الصين هي أكبر دولة مصدرة في العالم للمعدات الكهربائية والبصرية، فإن القيمة المضافة المحلية

تشمل 57٪ فقط من صادراتها الإجمالية. وقد تم العثور على روابط أمامية أقوى بكثير في الولايات المتحدة بالمقارنة مع الروابط الخلفية في بعض الصناعات مثل صناعة الآلات والمعدات والمواد الكيميائية؛

◆ زيادة خلق قيمة مضافة محلية، مخرجات، مدخلات وفرص عمل من وراء الصادرات هي الأهداف الإنمائية للسياسات الصناعية والتجارية وتظهر تجارب الدول أن هذه الأهداف قد لا تتحقق بالضرورة جراء الربط إلى سلاسل القيمة العالمية فقد شهدت بلدان ذات مشاركة عالية في سلاسل القيمة تراجعا في صادراتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نسبة القيمة المضافة المحلية في صادراتها؛

◆ كوريا وألمانيا هي أمثلة لدول ترتفع فيها نسبة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وارتفاع صادراتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لكنها شهدت انخفاضا في نسبة القيمة المضافة المحلية في الصادرات سنة 2009 مقارنة بسنة 2005، في حين أن اليابان شهدت مشاركة مرتفعة في سلاسل القيمة وتراجع الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض نسبة القيمة المضافة المحلية، في حين أن الصين أفضل حالا فبالرغم من أن صادراتها إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت في نفس الفترة إلا أن نسبة القيمة المضافة المحلية في صادراتها ارتفعت، ويمكن أن يعزى هذا إلى تدخلات سياسية قوية في هذا المجال. أما الولايات المتحدة فهي الدولة الوحيدة التي سجلت ارتفاعا في معدل المشاركة في سلاسل القيمة مع زيادة صادراتها إلى الناتج المحلي الاجمالي وكذلك نسبة القيمة المضافة المحلية في صادراتها، وبالتالي تظهر التجارب القطرية أن الربط على سلاسل القيمة العالمية قد لا يأتي بالمكاسب تلقائيا.

ومما يؤخذ على هذه الدراسة عدم حداثة البيانات المستخدمة في التحليل فرغم أنها أُعِدّت سنة 2013 إلاّ أن الإحصاءات التي اعتمدها الباحث تعود لسنوات ما قبل 2009 مما يقلل من مصداقية النتائج نظرا للديناميكية التي تتميز بها التجارة ضمن سلاسل القيمة العالمية، إضافة إلى أن الباحث في تحليله لم يأخذ بالاعتبار آثار الأزمة المالية العالمية 2009.

3. دراسة جون رافنهيل (2014)[1] : المعنونة بـ : سلاسل القيمة العالمية والتنمية، وتُعتبر دراسةً نقدية تحليلية للتقارير التي تناولت موضوع التحرير التجاري والتنمية وسلاسل القيمة العالمية خصوصا تقارير الأونكتاد والمنظمة العالمية للتجارة وقد تمحورت ملاحظاته حول الآتي:

◆ اعتماد إطار سلاسل القيمة العالمية من طرف المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف MEIs [2] أدى إلى ظهور وجهات نظر أوسع وأحدث في الخطابات الرسمية. فيما يتعلق بالآثار المترتبة عن السياسات فالتقارير تعود لجدول أعمال يبتعد قليلا عن إجماع واشنطن★؛

◆ تفتقر التقارير لمناقشة تفاصيل تحرير التجارة والاستثمار والسياسات التكميلية المطلوبة لتعزيز النمو؛

1.John Ravenhill, Global value chains and devlopement , ***review of international political economy***, Vol 21 ,N1, 264-274 , 2014 http://dx.doi.org/10.1080/09692290.2013.858366 (07/06/2015)

2 . multilateral economic institutions

★. إجماع واشنطن هو السياسات التي تتفق عليها مؤسسات التمويل الدولي ومقرها واشنطن وتتضمن العناصر التالية: إعادة توجيه الانفاق من الإعانات إلى مشروعات البنية الأساسية والتعليم الأساسي والرعاية الصحية والخدمات الأخرى الداعمة للنمو، الإصلاح الضريبي وإصلاح أسعار الفائدة، تحرير التجارة وإزالة القيود أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، خصخصة المشروعات العامة وحماية حقوق الملكية.

◆ أهملت التقارير الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات في التغلب على مشاكل التنسيق وكيفية تعزيز سلطة الدولة اللازمة لإنفاذ سياسات المنافسة والمشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية؛

◆ التقارير مثل كل الوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية هي نتاج لعمل عدة محررين لذا تختلف المادة بين فصل وآخر بشكل ملحوظ؛

◆ فيما يتعلق بالإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتعزيز النمو، فالتقارير ببساطة تفتقر للخيال ونادرا ما تتجاوز المساعدة جدول أعمال تسهيل التجارة؛

◆ التقارير الأخيرة المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية جاء فيها ملاحظات تدور حول هذا الموضوع منها:

❖ "التعلم ليس مجاني" (اونكتاد، 2013، ص: 161)؛

❖ "بناء القدرات التكنولوجية والإنتاجية عن طريق سلاسل القيمة العالمية لا يتم تلقائيا" (اونكتاد، 2013، ص: 174)؛

❖ "المشاركة في سلاسل القيمة أفاد عديد الاقتصادات التي تقع في أدنى درجات سلم التنمية، لكن الاقتصادات التي تقترب من مستويات الدخل المتوسط بحاجة متزايدة لرفع مستوى أنشطتها والارتقاء في سلسلة القيمة، علاوة على ذلك الاقتصادات الناشئة التي ترغب باللحاق بالركب والانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى (البحث والتطوير والابتكار مثلا) عادة تطارد هدفا متحركا، فالاقتصادات المتقدمة تستثمر مبالغ ضخمة في هذا المجال (اونكتاد، 2013، ص ص: 162-163)؛

◆ التحرير التجاري وسياسات الاستثمار بحد ذاتها لن تقدما الكثير ما لم تقترن بسياسات تكميلية لتعزيز النمو، وهذه الأخيرة تلقى اهتماما متواضعا في التقارير مقارنة بالتركيز الذي تحظى به سياسات تحرير التجارة وتسهيلها؛

◆ فيما يخص السياسات التجارية ركّزت التقارير الصادرة عن المؤسسات التجارية متعددة الأطراف على الضرر الذي يمكن أن تلحقه البلدان بمصالحها من خلال التمسك بالسياسات الحمائية وخلق آثار الرسوم التراكمية التي تنتج عن تعدد مرات عبور السلع عبر الحدود، ورغم أن هذا يبدو معقولا إلا أن هناك دلائل قليلة على أن الحواجز الجمركية تمثل عائقا كبيرا أمام إدارة سلاسل التوريد، وحتى الدول التي تطبق تعريفات مبالغ فيها–وهو أمر نادر– فإنها في إطار سعيها للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية قامت بترتيبات الاعفاء من الرسوم الجمركية وتجهيز مناطق خاصة لتسهيل استيراد البضائع المعفاة من الرسوم؛

◆ ريتشارد بلدوين الذي قدم الكثير للمجتمع الاقتصادي لإبراز الأهمية المعاصرة لسلاسل القيمة العالمية جعل التأكيد الذي أصدرته منظمة التجارة العالمية غير ذي أهمية بقوله: "انتقل صنع السياسات التجارية إلى ترتيبات التجارة الإقليمية RTAs حيث القواعد اللازمة من أجل أداء سلس لسلاسل القيمة العالمية. وقد ساعدت الضوابط الجديدة في ترتيبات التجارة الإقليمية الدول النامية للالتزام بالسياسات الملائمة لهم".

◆ إذا كانت تكلفة الدخول في سلاسل القيمة العالمية هو توقيع اتفاقيات التجارة الإقليمية مع البلدان الصناعية، فقد يكون هذا ثمنا غاليا نظرا لعدم تكافؤ أطراف الاتفاق مما يضطر الاقتصادات النامية إلى تقديم تنازلات أكبر من شركائها والحصول على مجال ضيق للتفاوض.

كما أن أحكام هذه الاتفاقيات قد تقيد جهود تنمية الاقتصاد خاصة القواعد المتعلقة بتمرير حقوق الملكية الفكرية وقواعد المنشأ في الترتيبات التجارية الإقليمية والتي تقدم امتيازات لواردات البلدان الشريكة، هذه القواعد قد تمنع المنتجين المحليين من الحصول على مدخلات أقل تكلفة وتعيق قدرتها التنافسية في أسواق بلد ثالث. علاوة على ذلك اتفاقات التجارة الإقليمية قد تكون لها مشاركة مكثفة في سلاسل القيمة وقد لا تكون، ومع ذلك فمن غير المرجح – في شرق آسيا على الأقل لأن الأمر يختلف بالنسبة للاتحاد الأوروبي– أن تعمل الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف بالتعاون مع سلاسل القيمة العالمية. وخلاصة الأمر أن اعتماد المؤسسات التجارية متعددة الأطراف لإطار سلاسل القيمة العالمية أدى الى اتساع نطاق التنمية والتي تحتاج إلى جانب تحرير التجارة والاستثمار إلى "سياسات تكميلية" مطلوبة لتحقيق الهدف المرجو.

4. الدراسة الموسومة بـ: سلاسل القيمة العالمية وانتاجية المؤسسات الصناعية في كندا دراسة مقارنة للفترة 2002-2006[1]: استهدفت الدراسة تبيان مدى مساهمة اندماج المؤسسات الصناعية الكندية في سلاسل القيمة العالمية في تحسين في الإنتاجية، من خلال إجراء دراسة مقارنة بين المؤسسات التي انضمت إلى سلاسل القيمة العالمية والمؤسسات غير المشاركة فيها بالتركيز على مدى الاختلاف في نمو الإنتاجية، وذلك اعتمادا على بيانات المسح السنوي حول التصنيع وسجلات المستوردين والمصدرين الخاصة بإحصاءات كندا، وقد كانت نتائج الدراسة كالآتي:

- المشاركة في سلاسل القيمة ترفع إنتاجية المؤسسات الصناعية نتيجة التحسينات التكنولوجية.
- خلال الفترة ما بين 2002-2006 فإن 28% من المؤسسات الصناعية الكندية شاركت في سلاسل القيمة العالمية، هذه المؤسسات كانت الأكثر إنتاجية وتمنح أجورا أعلى من غيرها قبل انضمامها لسلاسل القيمة العالمية. كما أن المؤسسات التي شرعت في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ارتفعت انتاجيتها بمرور الوقت، وعلى العكس من ذلك المؤسسات التي توقفت عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية شهدت إنخفاضا في الإنتاجية على المدى القصير والطويل.
- رغم أن سلاسل القيمة العالمية كانت أكثر شيوعا في الصناعات عالية التقنية، البحث والتطوير، وسلع التجهيز إلا أن مزايا المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وجدت في عدد معتبر من القطاعات الصناعية.
- تختلف الآثار الناجمة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وكذا وقت ظهورها باختلاف طريقة اندماج المؤسسة في سلسلة القيمة.
- رغم أن المبادلات التجارية بين كندا والدول ذات الدخل المنخفض عرفت ارتفاعا إلا أن الدول ذات الدخل المرتفع ظلت المصدر الرئيس للمنتجات الوسيطة المستوردة والوجهة الرئيسية للصادرات.
- زيادة الإنتاجية كانت أكثر قيمة في المؤسسات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية التي تستورد منتجات وسيطة قادمة من الدول ذات الدخل المرتفع والتي تقوم أيضا بتصدير منتجاتها اتجاه هذه الدول، لأن التجارة مع هذه الدول

1. *Gouvernement du Canada, Les chaines de valeur mondiales et la productivité des entreprises manufacturières au canada 2002-2006, statistique Canada, 2014*
http://www.statcan.gc.ca/daily-quotidien/140317/dq140317/b-fra.htm (23/7/2015)

تُسهم في تطوير التكنولوجيا وتحسين طرق التسيير والإدارة. إلى جانب أن مكاسب الإنتاجية للمؤسسات المشاركة حديثا في سلاسل القيمة العالمية هي الأكثر أهمية في القطاع التكنولوجي مما يدعم النظرية القائلة بأن نقل التكنولوجيا يمثل مصدر هام للمنافع التي تقدمها سلاسل القيمة العالمية.

◆ المؤسسات التي توقفت عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بوقف وارداتها من الدول ذات الدخل المنخفض شهدت الانخفاض الأكبر في الإنتاجية، مما يدعو إلى الاعتقاد بأن تخفيض التكاليف هو أحد مزايا المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. لكن هذه الميزة محصورة في المؤسسات التي لديها مبادلات مع الدول التي تتمتع بانخفاض معتبر للتكاليف المحتملة بسبب التباين الواضح في مستويات الدخول.

5. دراسة مارسل تايمر وآخرون (2013)[1]: قام الباحثون بدراسة الآثار الناجمة عن تقسيم العمل الدولي على توزيع دخل عوامل الإنتاج وتحليل أنواع العمالة لمجموعة من السلع المصنعة وتتبع تطورها خلال فترة الدراسة التي تمتد من 1995 إلى 2008 باستخدام تقنية التحليل التي قدمها ليونيتيف وتتبع القيمة المضافة لكل من العمل ورأس المال في سلاسل القيمة العالمية التي تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في تصنيع سلع نهائية بالاعتماد على بيانات المدخلات والمخرجات الدولية WIOD بما في ذلك السلع الوسيطة وقد قام الباحثون ببناء نموذج قياسي وتحليل الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات المدروسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، وقد شملت الدراسة 558 سلعة مصنعة لـ 14 قطاع صناعي في 40 بلدا. وهدفت الدراسة إلى الوصول الى حقائق حول تجزئة الإنتاج دوليا والتي يمكن أن تكون بمثابة نقطة الانطلاق لتحليل أعمق لأسبابه ونتائجه.

ولمعرفة عدد ونوع وهيكل العمالة المشاركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في الصناعات التحويلية لسلاسل القيمة المضافة قام الباحثون بتحليل البيانات المتعلقة بالعمل لـ 11 دولة متقدمة و 9 دول ناشئة التي تشملها قاعدة بيانات WIOD حيث يعبر عن عدد العمال في سلاسل القيمة العالمية بالنسبة المئوية من عدد العمال الإجمالي في الاقتصاد وقد وجد الباحثون أن العمالة في صناعات سلاسل القيمة في الدول الناشئة هي أكثر أهمية منها في الدول المتقدمة إذ تمثل حصتها في الأولى 70% وفي الثانية 17% وفسر ذلك على أن الطلب المحلي في الاقتصادات المتقدمة موجهة للخدمات، وتماشيا مع نموذج هكشر أولين الذي يفترض أنه مع انخفاض تكاليف تقسيم العمل الدولي فإن الدول المتقدمة تتخصص في المزيد من المهام التي تحتاج إلى العمالة ذات المهارة العالية وتنقل المهام التي تحتاج لمهارة أقل إلى الخارج، وقد أكدت نتائج الدراسة ذلك فبحساب حصة العمالة ذات المهارة العالية لـ 40 بلدا للفترة 1995-2008 نسبة إلى العدد الإجمالي للعمالة، كانت جميع المشاهدات حول خط 45 درجة مما يدل أن التحول العالمي نحو استخدام المزيد من العمال ذوي المهارة العالية تنشأ في إطار سلاسل القيمة العالمية.

وقد قدم الباحثون أدلة جديدة حول زيادة التجزئة الدولية للإنتاج فالدراسات السابقة درست تجزئة الإنتاج على مستوى المؤسسات المتعددة الجنسيات استنادا إلى بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي للشركات وفروعها التابعة مما سمح بتفسير جزء من تقسيم الانتاج دوليا وتوصلت لنتيجة مفادها انخفاض المساهمة المحلية في الصادرات وتم

*1. Marcel P.Timmer et .al. **slicing up global value chains**, GGDC research memorandum135, may 2013 http://www.irs.princeton.edu/sites/irs/files/event/uploads/Slicing%20Up%20Global%20Value%20Chains%20Timmer%20and%20others%20GGDC%20RM.pdf (8/11/2015)*

تفسيرها بالتخصص العمودي في التجارة أما هذه الدراسة فقدمت أدلة إضافية لا تستند الى التخصص العمودي في التجارة فقط بل تقيس تجزؤ عمليات الإنتاج لسلع معينة وهو الأقرب الى مفهوم التجزئة في سلاسل القيمة، وبقياس القيمة المضافة التي تحتويها سلاسل القيمة العالمية بالطرق الإحصائية المذكورة أعلاه كانت النتائج المحصل عليها تتمحور حول أربع نقاط:

- أصبح الإنتاج مجزأ دوليا على نحو متزايد في العقدين الماضيين مع ارتفاع في القيمة المضافة الأجنبية في الإنتاج خلال فترة الدراسة؛
- توزع القيمة المضافة لعوامل الإنتاج قد شهد تغيرا فبالنسبة لمعظم المنتجات زادت مساهمة رأس المال والعمالة ذات المهارة العالية في حين انخفضت نسبة مساهمة العمالة المتوسطة والمنخفضة المهارة؛
- القيمة المضافة في المعاقل الصناعية التقليدية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان) ثابتة خلال فترة الدراسة، في حين أنها شهدت ارتفاعا بأكثر من الضعف في بقية أنحاء العالم وقد كانت الحصة الأكبر تعود لرأس المال؛
- الدول المتقدمة تتخصص على نحو متزايد في المهام التي يقوم بها العمال ذوي المهارة العالية، هذه النتائج تتناسب مع اتجاه الشركات في الاقتصادات المتقدمة لنقل الأنشطة الإنتاجية كثيفة العمالة غير الماهرة للبلدان ذات الأجور المنخفضة وحفاظها على الوظائف الاستراتيجية وذات القيمة المضافة العالية في عدد قليل من الأقاليم التي تتوفر بها عمالة ذات مهارة عالية.

6. دراسة تاجوشى هيرويوكي وني لار (2015)[1]: والموسومة بـ: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ورفع مستوى الصناعة في الاقتصادات النامية الآسيوية، وقد ركّزت الدراسة على الاقتصادات الأسيوية، حيث انطلق الباحثين من فكرة أن التكامل الاقتصادي من خلال تشكيل سلاسل القيمة العالمية خاصة في قطاعات الصناعات التحويلية هو واحدة من القوى الدافعة للنمو الاقتصادي الآسيوي، وهدفت الدراسة لتحليل العلاقة السببية الثنائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لعينة من عشرة دول حيث غطّت الدراسة الفترة الممتدة ما بين 1984 و2012 واعتمد الباحثون على بيانات الأونكتاد، وباستخدام اللوغاريتم الطبيعي للاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي والصادرات قام الباحثون ببناء نموذج الانحدار للمتغيرات الثلاث وتحويله لاختبار جرانجر للسببية الثنائية. وقد شملت الدراسة جانبين بالتحليل هما:

- دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات مع التركيز على اقتصاديات دول الآسيان، عن طريق إجراء اختبارات السببية في نموذج لصناعة السيارات. وقد أظهر التحليل وجود تباين في حجم العلاقة السببية بين الاقتصادات المدروسة حيث أنه في جمهورية لاو وفييتنام وسنغافورة وتايلاند كانت علاقة السببية قوية وواضحة، لكن الأمر يختلف بالنسبة لميانمار حيث لوحظ ضعف العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وقد فسروا ذلك بانخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد اليها مقارنة

1 . *Taguchi Hiroyuki and Ni Lar, Global value chains participation and industrial upgrading in Asian developing economies, **Advances in Business and Management,** Vol. 8, April 2015.*
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/65708/ (20/12/2015)

ببقية الدول، إضافة إلى أن الاستثمارات فيها تعتمد على قطاع النفط والغاز بنسبة 69 بالمئة في حين أن قطاع الصناعات التحويلية لا يساهم إلاّ بـ 5 بالمئة فقط وذلك راجع لافتقارها للبنية التحتية اللازمة.

وتشير النتائج التحليلية عموما إلى وجود علاقة سببية واضحة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي والصادرات ما يعني ضمنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قوة دافعة للنمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال ونقل التكنولوجيا، في حين تم جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات والأسواق الناشئة. كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقة السببية الكبيرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات قد تعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد سهل مشاركة الاقتصاديات الآسيوية في سلاسل القيمة العالمية.

◆ دراسة الآثار الاقتصادية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال تحليل بيانات التجارة ذات القيمة المضافة في الاقتصادات الآسيوية النامية، وخلصت الدراسة إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في قطاعات الصناعات التحويلية أدت لجعل القيمة المضافة المحلية لصادراتها تساهم في نمو ناتجها المحلي الإجمالي. كما توصلوا أيضا إلى أن مسارات تنمية مساهمة القيمة المضافة المحلية في صادرات الاقتصادات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية اتبعت "منحنى الابتسامة" مع نقطة تحول عند 5651 دولار أمريكي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ما يعني دخول مرحلة استعادة نصيب القيمة المضافة المحلية في سلاسل القيمة العالمية من خلال التوسع في القدرات الإنتاجية المحلية ورفع مستوى الصناعة. المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تنطوي على تأثيرات ديناميكية، حيث أنه في المرحلة الأولى من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لوحظ انخفاض مساهمة القيمة المضافة المحلية في الصادرات، ولكنها ترتفع في مرحلة لاحقة من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مع تطوير القدرات الإنتاجية المحلية. كما تجدر الإشارة إلى أن شكل منحنى الابتسامة ونقطة التحول تختلف وفقا لقطاعات التصنيع قطاعات الأغذية والأخشاب والمنتجات النسيجية تصل إلى نقطة تحول عند نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح ما بين 5100 إلى 5400 دولار وعلى نسبة أعلى من القيمة المضافة المحلية المساهمة في الصادرات الإجمالية من 57٪ إلى 71٪. على العكس من ذلك، فإن قطاعات الآلات، ومعدات النقل الكهربائية تواجه نقطة تحول أعلى في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتراوح ما بين 5800 إلى 6400 دولار وعلى نسبة أقل من مساهمة القيمة المضافة المحلية في الصادرات الإجمالية من 37٪ إلى 49٪. هذا يعني أن قطاعات الأغذية والأخشاب والمنتجات النسيجية، والتي تتطلب تقنيات أقل تطورا نسبيا وعدد أقل من سلاسل التوريد، تمكن من تحقيق درجة أعلى من توطين الطاقة الإنتاجية اللازمة للصادرات في وقت مبكر. من ناحية أخرى، فإن قطاعات الآلات، ومعدات النقل الكهربائية، والتي تنطوي على تقنيات أكثر تطورا نسبيا وعدد أكبر من سلاسل التوريد، يستغرق وقتا أطول لتطوير القدرة الإنتاجية المحلية، لأن هذه القطاعات تحتاج إلى استيعاب الكثير من التكنولوجيا المنقولة إلى جانب سلاسل توريد طويلة وأيضا الحاجة لتجسيد التكنولوجيا المنقولة في الإنتاج المحلي.

7. دراسة بان شيفيرد (2013)[1]: تركّز موضوع الدراسة حول سلاسل القيمة العالمية والعمل في الدول النامية ، وهدفت إلى تحديد أثر سلاسل القيمة العالمية على أسواق العمل في الدول النامية، وقد اعتمد الباحث على أدبيات

*1 . Ben Shepherd, **Global value chains and developing country employment**, OECD trade policy papers N 156, OECD, 2013. http://www.oecd-ilibrary.org/trade/global-value-chains-and-developing-country-employment_5k46j0qw3z7k-en (20/12/2015)*

سلاسل القيمة مستخدما الأدلة التجريبية وتحليل البيانات بحجة صعوبة مراقبة التبادلات البينية في سلاسل القيمة العالمية، فقام بعمل استقراء للأدلة التجريبية للدراسات السابقة لاستخلاص استنتاجات بشأن التأثيرات المحتملة لسلاسل القيمة العالمية، بحيث ركّز على آثار العمليات الثلاثة التي تقع صلب سلاسل القيمة العالمية (استيراد، تصدير، استثمار أجنبي مباشر) ودراسة أثر كل منها على العمالة والأجور في مجموعة من البلدان النامية بما فيها بعض الدول من مجموعة العشرين، إلى جانب استعراض دراسة حالة الإلكترونيات في آسيا والخدمات في تشيلي والتي تثبت مدى تعقّد القضايا المطروحة ودور السياسات المكملة في مجال تنمية رأس المال البشري. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

◆ بخصوص أثر التجارة والاستثمار على سوق العمل والأجور: وباستعراض الأدلة التجريبية المتوفرة حول سوق العمل لسلاسل القيمة العالمية في الدول النامية – على أساس أن الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تقوم بواحدة على الأقل من العمليات الثلاث (استيراد، تصدير، استثمار أجنبي مباشر) – وفي جميع الحالات الثلاث وجدت أدلة اقتصادية قوية على مستوى الشركات والصناعات، تظهر بأن الشركات الدولية توظف عمالا أكثر وتدفع أجورا أعلى من الشركات المحلية باستثناء واحد وهو عمليات تجميع المنتجات الوسيطة في الصين، كما ارتبطت المشاركة في سلاسل القيمة مع تحسن سوق العمل في الدول النامية بسبب أثر التوفيق بين الحجم والإنتاجية. كما أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة ترتبط عادة مع رفع المستوى التكنولوجي وبالتالي زيادة الطلب على العمالة الماهرة والأجور، لكن ذلك قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين أجور العمالة الماهرة وغير الماهرة. وتحليل بيانات 115 دولة (منها اقتصادات متقدمة وأخرى ناشئة مع تقسيم العينة إلى دول أعضاء منظمة OECD والدول غير الأعضاء) أظهر تحسّن في الإنتاجية ناجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في دول المجموعة الثانية مما يدعو للاعتقاد بأن مكاسب الاستثمار الأجنبي الذي يحدث في سياق تطوير سلاسل القيمة سوف تكون معتبرة بالنسبة للبلدان النامية.

◆ استنادا إلى دراسة حالة الإلكترونيات في آسيا والتي استهدفت في سياق سلاسل القيمة العالمية، لمجموعات الانتاج الرئيسية في الصين وماليزيا وتايلندا ومرافق الإنتاج الصغيرة الموجودة في هونغ كونغ والصين وسنغافورة واليابان. فمنذ التسعينات شكّل ظهور شبكات الانتاج الدعامة الأساسية لصناعة الإلكترونيات العالمية، وغالبا ما تكون هذه الشبكات على نطاق عالمي وتقدم مجموعة كاملة من خدمات تصنيع السلع النهائية للعملاء وتضم شركات أخرى مشاركة في عمليات الشراء أو عمليات نقل وتوزيع المكونات والأجزاء وخدمات الإصلاح.

من حيث الطلب على اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة فإن نسبة كبيرة من القوة العاملة ذات المهارات المنخفضة نسبيا ترتكز في عمليات تجميع بسيط، بحيث 70 إلى 80 بالمئة من هؤلاء العمال صغار السن أو ذوي مؤهل ثانوي فقط. ما يتبقى من القوى العاملة تمثل العمال المهرة مثل المديرين والمهندسين الذين لديهم مستوى أعلى من التدريب.

من حيث الطلب على العمل لوحظ الارتفاع في معدل دوران الموظفين الذي تراوح بين 20 % إلى 40% سنويا. هذه الميزة مع المرونة في سوق العمل من حيث التعيين والفصل كلاهما بسيط نسبيا وغير مكلف، كما أن أجر العامل الماهر يزيد ب 2.5 إلى أربعة أضعاف من متوسط العامل غير الماهر.

دلت هذه الدراسة على الأهمية المستمرة للحفاظ على فتح الأسواق أمام السلع النهائية، المدخلات الوسيطة، والاستثمار، لأن سلاسل القيمة العالمية لا يمكن أن توجد كنموذج للأعمال التجارية من دون هذه المكونات الأساسية. كما أكد الباحث على أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، خصوصا في مناطق مثل أفريقيا والتي لا زالت في مراحلها الأولى، غير ممكن إلا على أساس متين من الانفتاح الاقتصادي.

◆ دراسة الحالة الثانية حول قطاع الخدمات في شيلي، حيث أن هذا القطاع مسؤول عن 1 مليار دولار على الأقل من صادراتها السنوية، ويوظف 20 ألف شخص في عام 2009، فشيلي مصنفة ثامن أفضل دولة في الخدمات عالميا، وذلك لتوفرها على قوة عاملة جيدة التدريب، واعتمادها على برنامج التكنولوجيا الفائقة حيث توفر حوافز كبيرة لتطوير رأس المال المحلي، بدفع 50 % من الراتب السنوي لعامل جديد يمر على التدريب المهني إضافة إلى برنامج آخر لدعم اكتساب معرفة محددة او الاستعانة بالخبراء حيث تدفع 50 % من تكلفة التدريب.

وتوضّح هذه الدراسة أنه على الرغم من أن الانفتاح ضروري للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، إلا أنه لا يكفي لضمان الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي على مر الزمن وضرورة تطوير رأس المال البشري لضمان الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى في سلاسل القيمة العالمية. وبالتالي السياسات في مجالات مثل التعليم والتدريب وتنمية القوى العاملة، والبحث والتطوير مكملة للانفتاح التجاري.

8. دراسة أرماندو رانجي (2012)[1]: والمعنونة بـ: سلاسل القيمة العالمية، ملكية الدولة والموارد الطبيعية، باستخدام مجموعة بيانات 146459 شركة تنشط في جميع أنحاء العالم في قطاع التعدين (الفحم والنفط والغاز والمواد الخام والأنشطة الداعمة) والتي تم تجميعها وفقا لـ 3686 شركة محلية أو متعددة الجنسيات، حيث قام الباحث بداية باستكشاف الاستراتيجيات الاستثمارية المختلفة حسب نوع الملكية (وطنية أو شركة عالمية) ثم تحديد أنماط إنتاجية رأس المال كتعبير عن جدوى الاستثمار في الداخل والخارج. فوجد ازدواجية قوية للسلوك الاستثماري من قبل الشركات العالمية والوطنية، الأول هو احتمال أن تنتقل إلى أنشطة المنبع والثاني الانتقال إلى أنشطة المصب مثل التكرير والنقل والتوزيع. وعلاوة على ذلك، عند النظر في إنتاجية رأس المال والشركات التابعة المملوكة للدولة في الفترة 2001-2010 يبدو أنها أصبحت أكثر إنتاجية، وبخاصة عندما تستثمر في بلادها الأصلية، باستثناء شركات الطاقة حيث الاستثمار في الخارج هو في المتوسط أكثر إنتاجية من الاستثمار في بلد المنشأ. وأخيرا تم الكشف عن الاتجاه الإيجابي العام للأداء الاستثماري والذي ربما يرتبط بطفرة السلع في العقد الماضي. وعموما خلصت الدراسة للنتائج الآتية:

◆ شهد العقد الماضي ارتفاع في كل من التجارة المباشرة والاستثمار الأجنبي في الموارد الطبيعية. وهي الظاهرة التي ترتبط بظهور الدول الصناعية حديثا حيث أن الطلب على الطاقة والمواد الخام والمدخلات الوسيطة دفع لإنشاء سلاسل القيمة العالمية عبر الحدود الوطنية، مع شبكات شركات تشارك على نحو متزايد في الإنتاج وفقا للمزايا النسبية والمزايا التنافسية؛

1 . Armando Rungi, ***global value chains, state ownership and natural resources***, *POLINAR working paper n.47, April 2012. http://www.polinares.eu/docs/d3-1/polinares_wp3_case3.pdf (13/11/2015)*

◆ توافر البيانات الجزئية على نوع الملكية والمكان والشركات التابعة لها في جميع أنحاء العالم سمح باستكشاف استراتيجيات استثمارية مختلفة على طول سلاسل القيمة من قبل شركات الصناعة الاستخراجية (المواد الخام والطاقة والفحم) وأنماط الأداء الاستثماري. حيث وجد أن الشركات الدولية في صناعات الطاقة والمواد الخام، أكثر قدرة على الانتقال لأنشطة المصب مثل التكرير والتصنيع والنقل والتوزيع، في حين أن الشركات الوطنية هي أكثر قدرة على التموضع في أنشطة المنبع. ومع ذلك أنشطة المصب لا تزال تمثل مراحل عملية الإنتاج حيث يتم انشاء القسم الأكبر من القيمة المضافة؛

◆ رغم أن دور الشركات الوطنية المملوكة للدولة قد ارتفع نسبيا في العقد الأخير من حيث حصتها في العائدات على الصناعة الكلية، إلا أن عمليات الاستثمار من قبل الشركات الدولية في المتوسط أكبر وأكثر ربحية، أي أنها مازالت تمثل حصة أعلى من العائدات مقارنة بالشركات الوطنية؛

◆ تُعتبر شركة *Gasprom* حالة مثيرة للاهتمام في مجال المؤسسات الوطنية العاملة في قطاع الطاقة، شركة تظهر ازدواجية في أداء الاستثمار في الداخل والخارج، في كلا من أنشطة المنبع والمصب. لا تتوقف على التكامل الرأسي من الاستخراج إلى التوزيع في الخارج، في السنوات الأخيرة ربحية الشركة لا تزال قائمة على نشاطات المصب سواء في الداخل أو في الخارج، أين تحصل معظم العوائد. وفي الوقت نفسه فإن بعض الشركات المحلية التي تقوم بنقل وتخزين وبيع الغاز الطبيعي لا تزال تعاني خسارة بسبب التسعير المزدوج لسوق الغاز، حيث المستهلك الصناعي المحلي يحظى بسعر أقل مقارنة مع المستهلكين الأجانب، والأرباح التي اكتسبت في الخارج يتم استخدامها من قبل الشركة لتغطية فروع غير ربحية في السوق المحلية.

9. دراسة سفيان خرازي (2015)[1]: والموسومة بـ: صعود سلاسل القيمة " الحاجة لاستراتيجية مزدوجة في إفريقيا "، ويؤكّد الباحث على أن سلاسل القيمة العالمية تمثل فرصة حقيقية للصناعات الإفريقية لتحقيق اقلاع صناعي، إذ تتفق جميع الدراسات الحديثة على حقيقة أنه رغم مشاركة العديد من البلدان الإفريقية في سلاسل القيمة العالمية إلا أن ذلك لا يترافق مع خلق قيمة مضافة، ولأن هذه الدراسات لم تفسّر أسباب هذا الوضع بما فيه الكفاية، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى العمل على فهم الأسباب على ضوء التجارب السابقة واقتراح بعض التدابير الممكنة للتحسين، وقد حاول الباحث الإجابة على إشكالية الدراسة الآتية: ما هي الاستراتيجية اللازمة لدول إفريقيا لتحقيق الاستفادة القصوى من سلاسل القيمة العالمية من حيث المشاركة وخلق القيمة؟ وللوصول لحل الإشكالية المطروحة قام الباحث أولا بمراجعة الأدبيات الاقتصادية ثم قام بدراسة وضع الدول الافريقية في سلاسل القيمة بالعودة إلى مؤشر الابتكار العالمي GII واختيار الست دول الإفريقية الأولى وفقا لهذا المؤشر واجراء التحليل والمقارنة، كما قام بدراسة حالة دولة جنوب إفريقيا، الأولى اقتصاديا على مستوى القارة من أجل الخروج بنتائج يمكن تعميمها حول تجربتها الناجحة للاندماج في شبكات الإنتاج العالمية.

1 . KHERRAZI Soufiane, l'essor des chaines de valeur mondiale : l'impératif d'une stratégie duale pour l'Afrique, ***Revue de management et de stratégie****, Maroc, (3 :2), pp : 11-24, 2015.*
http://www.revue-rms.fr/L-essor-des-Chaines-de-Valeur-Mondiales_a73.html (20/12/2015)

وجاء في الدراسة أن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ذو أهمية بالنسبة للبلدان الافريقية لإدارة استراتيجية التصنيع كما يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الإفريقية التعلم من الشركات الرائدة والتمتع بنفوذ استراتيجي، فالقارة الإفريقية تتربع على 1/4 المساحة الزراعية العالمية في حين لا يتجاوز انتاجها 1/10 الإنتاج العالمي فتجد بلدا مثل ساحل العاج أكبر منتج للكاكاو في العالم يستورد منتجات كاكاو نهائية أو نيجيريا أكبر منتج للنفط في إفريقيا تستورد معظم حاجاتها من الوقود، وهو ما أكّده تقرير البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الذي جاء فيه بأن الدول الافريقية لا تلعب دورا هاما في سلاسل القيمة العالمية، إذ أن حصتها من القيمة المضافة تتراوح ما بين 1.4% و2.2% (1995-2011). وذلك راجع لأن موقع الدول الإفريقية في سلاسل القيمة العالمية هو إما كمصدر للمواد الأولية الخام أو في أنشطة التجميع والخدمات اللوجستية، في حين أن القيمة المضافة الأعلى تنشأ من أنشطة التصميم والبحث والتطوير، والتسويق، لذلك فمشاركة الدول الإفريقية في سلاسل القيمة العالمية لم تؤدي إلى خلق قيمة مضافة. ورغم أن موقع الدول الإفريقية في سلاسل القيمة قد سمح بخلق فرص عمل من وراء أنشطة التركيب والتجميع خصوصا في الدول التي لا تزال تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية، إلا أن خلق فرص العمل لا يعني خلق القيمة وإلا لحققت الدول الافريقية منذ سنوات تنمية اقتصادية من وراء مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

ويكمن الحل لهذه المعضلة حسب رأي الباحث هو في وضع استراتيجية مزدوجة للاندماج والارتقاء، أي الاندماج في سلاسل القيمة العالمية من خلال إعداد البنية التحتية المناسبة لتحسين سلاسل التوريد، تطوير النظم الايكولوجية، توفير امدادات الطاقة، تطوير الطاقات المتجددة إلى جانب تخفيض العوائق أمام المبادلات وتوفير الحوافز الضريبية وتسهيل الحصول على التمويل. ثم الارتقاء نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى والعمل على الارتقاء في سلسلة القيمة، وهذا يعني أن تعمل الدول الإفريقية على خلق قيمة مضافة لمواردها الطبيعية قبل تصديرها. فهذه الاستراتيجية المزدوجة هي الطريق لتحقيق تغيير هيكلي في الصناعات الإفريقية، فالقارة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية مما يمنحها مزايا مماثلة للبلدان الآسيوية، مع ذلك فإنه يوجد مجموعة من الشروط الواجب توافرها لتلبية متطلبات تطوير سلاسل القيمة وتعزيز تموقع البلدان الإفريقية فيها، منها السيطرة على تدفق المعلومات وامتلاك الخبرة ضرورة لمنافسة الشركات الرائدة، وامتلاك المهارات اللازمة للسيطرة على سلسلة كاملة ذات أهمية استراتيجية لأن الارتقاء لا يتم بدون إرساء منظومة فعالة للتجديد. لذا ينبغي على الدولة تسهيل وتشجيع نقل المعرفة والتكنولوجيا بتشجيع الشركات متعددة الجنسيات على إقامة شراكة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في تطوير التكنولوجيا.

وعموما تمحورت نتائج الدراسة حول النقاط التالية:

- تتخصص البلدان الإفريقية في الأنشطة الأقل أهمية وبالتالي الأقل خلقا للقيمة المضافة؛
- غياب استراتيجيات للارتقاء في سلاسل القيمة العالمية؛
- محدودية فعالية نظم الابتكار الافريقية.

وهذا الوضع لا يعكس عدم مشاركة في سلاسل القيمة بل يعني عدم احراز تقدم فيها واقترح الباحث وضع استراتيجية مزدوجة للتغلب على هذا الوضع تعتمد على الجمع بين الاندماج والارتقاء حتى يكون دخول سلاسل القيمة مؤدي لتحقيق قيمة مضافة يتم من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية.

10. دراسة جون همفري وهيبرت شميتز (2002)[1]: تتمحور إشكالية الدراسة حول تأثير دخول سلاسل القيمة العالمية على تطوير التجمعات الصناعية، والاستراتيجيات المحلية المحتملة للتطوير بالنسبة للمنتجين العاملين في سلاسل القيمة العالمية، وهي على عكس الدراسات الأخرى التي تركز على المشترين العالميين وكيفية إدارة سلسلة القيمة ودورهما في رسم حدود وإمكانيات التطوير، تولي هذه الدراسة أهمية خاصة للشركات في البلدان النامية التي تبيع لمشترين عالميين.

ويؤكد الباحث بأن إدراك أهمية التجمعات الصناعية وضعت الجغرافيا الاقتصادية في مركز النقاش حول التنمية الاقتصادية مع ذلك أدى الانشغال بالروابط المحلية إلى إهمال الروابط العالمية. كما أنّ منهج سلاسل القيمة العالمية يؤكّد أنه في كثير من الحالات المصنعين في التجمعات الصناعية لا يبيعون لأسواق مفتوحة وأن السلاسل التي تربط المنتجين المحليين مع تجار التجزئة البعيدين تخضع لإدارة كبرى الشركات الرائدة، وقد هدفت هذه الدراسة لتحديد الآثار المترتبة على إدارة سلاسل القيمة من طرف هذه الشركات على التطوير المحلي. وقد صنفت الدراسة الروابط في سلسلة القيمة وأثرها على الارتقاء في التجمعات الصناعية إلى أربعة أشكال هي:

- علاقة السوق: تتميز بعلاقة غير وثيقة بين المشتري والمورد وتنطوي على أن المورد لديه القدرة على انتاج المنتج الذي يريده المشتري، وبأن متطلبات هذا الأخير فيما يتعلق بالجودة، والكفاءة، يمكن تلبيتها من طرف عدة شركات كأن يكون المنتج قياسي أو يمكن تخصيصه بسهولة.
- الشبكات: شركات تتعاون في علاقة تبادل معلومات وعادة ما يتم تقسيم كفاءات سلسلة القيمة الأساسية فيما بينهم، وهي علاقة متبادلة ويمكن للمشتري تحديد بعض معايير المنتج أو العملية إذا كان على ثقة من قدرة المورد على تلبيتها.
- تسلسل شبه هرمي: حيث تمارس شركة واحدة درجة عالية من السيطرة على بقية الشركات الأخرى في السلسلة، وتقوم بتحديد خصائص المنتج، والعمليات الواجب اتباعها وآليات الرقابة على تنفيذها، وقد تمتد سيطرة الشركة على موردیها لتشمل طول سلسلة القيمة.
- التسلسل الهرمي: هو أن تمتلك شركة رائدة بعض العمليات في السلسلة.

من هذا المنطلق فإن احتمالات الارتقاء في التجمعات الصناعية تختلف حسب نوع سلسلة القيمة، وقد كانت أهم استنتاجات الباحث وفقا لدراسات المقارنة هي كالتالي:

- في العلاقات القائمة على السوق فان عملية تطوير المنتج تميل لأن تكون أبطأ لكن الطريق في الارتقاء الوظيفي أكثر انفتاحا.

---

*1 . John Humphrey, Hubert Schmitz, How does insertion in global value chains affect upgrading in industrial clusters, **Regional studies**, vol 36:9, pp: 1017-1027, 2002.*
http://dx.doi.org/10.1080/0034340022000022198 (07/06/2015)

◆ سلاسل شبكات الإنتاج توفر الظروف المثالية للارتقاء، لكنها أقل احتمالا لمنتجي الدول النامية لأنها تتطلب مستوى مرتفع من الكفاءات المطلوبة.

◆ التسلسل شبه الهرمي يوفر الظروف المواتية لعملية تطوير سريعة للمنتج ولكنه يعيق التطور الوظيفي.

وقد ركزت الدراسة على التسلسل شبه الهرمي، لأنه يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لصادرات المنتجين في الدول النامية، من خلال دراسة حالة صناعة الأحذية البرازيلية *Sinos Valley* وكيف ساهم المشترين العالميين في معالجة وتطوير المنتجات المحلية من جهة ووضع القيود على الارتقاء الوظيفي وتنوع الأسواق من جهة ثانية. وقد طرحت الدراسة تحليلا وحلولا للتغلب على ذلك، أهم ما جاء فيها:

◆ ممارسة السيطرة من طرف واحد ترتبط بعجز الأطراف الأخرى في السلسلة، لذا يمكن للمنتجين حيازة مهارات جديدة أو استكشاف أسواق أخرى...وهذا يغير علاقات القوة.

◆ إرساء وإدارة تسلسل شبه هرمي غير مكلف بالنسبة للشركات الرائدة لكن يؤدي لعدم مرونة بسبب الاستثمارات الخاصة وعدم وجود خيار الانسحاب، وهو ما يخلق فرصة رفع المستوى للمنتجين المحليين، دون الاستثمار في مجال المعدات والترتيبات التنظيمية وإدارة الأفراد.

◆ يوجد طرق مختلفة للخروج من التسلسل الهرمي أحدها استخدام المعرفة المكتسبة من العمل مع المشترين العالميين لتزويد أسواق أخرى والتي ربما تكون أصغر. استراتيجية أخرى تتمثل في الانتقال إلى الوظائف الأخرى والتي تستعد الشركات الرائدة للتخلي عنها (حيث تخلت الشركة الرائدة في سلسلة انتاج الأحذية عن الخدمات اللوجستية لصالح شركات محلية) وقد أدى الارتقاء الوظيفي في عدة صناعات إلى إحداث تغيير في ادارة سلاسل القيمة وتطورها من تسلسل شبه هرمي إلى شبكات أو علاقات قائمة على السوق.

كما قدمت الدراسة حلولا للمنتجين المحليين لكسر هذا الحاجز والذي ينتج عن العمل مع عدد قليل من المشترين العالميين. وفتح الأبواب للمنتجين المحليين للاستفادة من هذه الفرص، والتي لا تحتاج إلى هدف استراتيجي واستثمارات كبيرة من قبل الشركات المحلية بل المطلوب والأهم هو نظام ابتكار محلي فعال يتضمن مبادرات جماعية خاصة ودعم من المؤسسات العامة.

ثانيا. العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة:

نأمل من خلال هذه الدراسة تقديم إضافة علمية في مجال أبحاث سلاسل القيمة العالمية وآثارها المحتملة على التنمية الاقتصادية، نظرا لأن الدراسات السابقة التي عُنيت بالموضوع لم تهتم بقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية، باستثناء دراسة «تاجوشي هيرويوكي وني لار» والتي عنيت بقياس أثرها على النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي على الرغم من عديد الانتقادات الاقتصادية الموجهة لهذا المؤشر والمبينة لقصور تفسيره لأغلب جوانب التنمية الاقتصادية.

كما أن أغلب الدراسات التي عُنيت بالموضوع وتم سردّها في الدراسات السابقة لم تستخدم المتغيرات التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية كمؤشرات تقيس ماديات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وهو ما سنعتمد عليه في هذه المذكرة.

ولأن موضوع التنمية الاقتصادية يحظى باهتمامات الباحثين وصناع القرار، كما أنّ المؤشرات التي تقيس مستويات التنمية الاقتصادية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال البنيان الاقتصادي والهيكلي متعددة ومتنوعة، فقد تركّز هدفنا حول تحديد أي من مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة الأكثر تأثيرا على مؤشرات التنمية الاقتصادية، من خلال قياس أثرها على المؤشرات الاقتصادية للتنمية الاقتصادية مُعبرا عنها بنصيب الفرد من الناتج وهو من المؤشرات المستخدمة لتفادي النقائص التي تشوب مؤشر الناتج المحلي ومعدل نمو الناتج المحلي.

وبما أن الدول اليوم سواء متقدمة كانت أم نامية تسعى لتحقيق أقصى استفادة من التحرير التجاري –والذي أصبح واقعا أملته ظاهرة العولمة وعززته ضرورة التعاون المتبادل سواء من خلال التحرير الإقليمي أو المتعدد الأطراف– وتسعى لتُحقق آليات هذا التحرير انعكاسات إيجابية على التنمية الوطنية، فسنحاول في هذه المذكرة قياس ماديات انعكاس النمو الاقتصادي المسجل في مجموعة من الدول على الرفاهية الاجتماعية وذلك من خلال قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على المؤشرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية ممثلة في استهلاك القطاع العائلي، وقياس أثرها على المؤشرات المركبة للتنمية الاقتصادية ممثلة في مؤشر التنمية البشرية والذي يُعطي صورة أكثر دقة لمستويات التنمية في هذه الدول.

وستتركز الدراسة الميدانية حول أربعة عشر بلدا ناميا يختلف تموضعهم في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، بين دول تتموضع في أسفل السلسلة ودولا أخرى تتموضع في بعض مراحل أطراف السلسلة.

كما تستخدم الدراسة الميدانية القياس الاقتصادي من خلال الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل، والتي تتفوق على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (*time series unit root tests*)، نظرًا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية. كما ترتكز الدراسة على استخدام اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنماذج، وللتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة للدول ومحدداتها، سيتم استخدام اختبارات مطوّرة لفحص التكامل المشترك لبيانات البانل، منها اختبارات (Pedroni: 1999, 2004) و (Kao test: 1999) و (Maddala and Wu: 1999). وفي حالة اكتشاف العلاقات المتكاملة عن طريق كل من اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك، تقوم الدراسة بتوظيف مقاربة قياسية تم تطويرها حديثا والموسومة بـ: وسط المجموعة المدمجة (PMG).

خلاصة الفصل:

من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية، خلصنا إلى أن سلاسل القيمة العالمية هي صيغة حديثة للتجارة الدولية، ترتكز على تجزئة مراحل عمليات الإنتاج وتوزعها دوليا، حيث تمثل البلدان والاقتصادات حلقات في سلسلة إنتاج دولية تقوم على التبادل في السلع والخدمات الوسيطة. وقد تميزت المبادلات التجارية في القرن الحادي والعشرون بالتداخل ما بين:

- التجارة في الأجزاء والمكونات الوسيطة؛
- الاستثمار الدولي في تطوير التكنولوجيا والتدريب؛
- خدمات البنية التحتية للربط بين مواقع الإنتاج البعيدة؛
- تدفق المعرفة بين الحدود.

وقد خلقت وهيئت سلاسل القيمة العالمية فُرصا للبلدان النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي عبر تصنيع الأجزاء الوسيطة أو القيام بتجميع المنتجات النهائية، ويمكن للدول تعظيم مزايا المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الارتقاء في سلسلة القيمة باتجاه أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى أي نحو أنشطة المنبع أو المصب. وهو ما حققته مجموعة من الدول النامية منها دول جنوب شرق آسيا، التي وبفضل توجيه السياسات التنموية نحو الاستثمار في البنية التحتية والإنفاق على أنشطة البحث وتطوير التكنولوجيا وكذا الاستثمار في رأس المال البشري، استطاعت تحقيق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة انعكست على رفاهية شعوبها، مسجلة بذلك مؤشرات تنمية بشرية متقدمة.

هذا النجاح دفع المزيد من الباحثين والحكومات والهيئات الدولية للاهتمام بدراسة مختلف جوانب سلاسل القيمة العالمية، لفهم أفضل لأثرها على الدخل، العمل، التنافسية، الاستثمار، الصادرات ...الخ، وقد حاولنا تحليل بعض هذه الدراسات ولاحظنا أنها لم تتطرق لأثر المشاركة في سلاسل القيمة على التنمية الاقتصادية، حيث ارتكز بعضها على تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على الناتج المحلي الإجمالي، في حين أهتمت أخرى بأثر المشاركة في سلاسل القيمة على توزيع الدخل بين البلدان، أسواق العمالة والأجور، الإنتاجية والتنافسية، ودراسات أخرى ركّزت على الارتقاء في سلاسل القيمة، الاستراتيجيات الاستثمارية للشركات المتعددة الجنسيات، وأثر دخول سلاسل القيمة على التطوير في التجمعات الصناعية. لذا كانت هذه الدراسة محاولة لتسليط الضوء على جانب سلاسل القيمة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية من خلال دراسة حالة مجموعة من الاقتصادات الناشئة وهو ما سنقوم بقياسه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

« الدراسة الميدانية »

« قياس أثر سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية »

تمهيد

يأتي هذا الفصل محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في تحديد مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على بعض مؤشرات التنمية، سواء مؤشرات التنمية الاقتصادية وقد اخترنا متغير نصيب الفرد من الناتج كمؤشر معبرٍ عنها، أو مؤشرات التنمية الاجتماعية مركزين على نسبة استهلاك الأسر المعيشية إلى الناتج، أو مؤشرات التنمية المركبة والذي يُعتبر مؤشر التنمية البشرية من أحسن المؤشرات المعبرة عن التنمية.

ووفقا للمنهجية المعتمدة فقد قسمنا الفصل إلى مبحثين تناولنا في الأول الطريقة والأدوات مبينين من خلاله مجتمع الدراسة ومتغيراتها، وطريقة جمع المعطيات ومصادرها، والأدوات والطرق الاحصائية والقياسية التي تم الاعتماد عليها. أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتقدير النماذج واستخلاص النتائج وتحليلها.

المبحث الأول

الطريقة والأدوات

سـنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسـة وعينتها، طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات المجمعة، ثم تحديد المتغيرات، وذلك في الجزء الأول من المبحث. أما فيما يتعلق بالجزء الثاني سـنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة والطرق والأدوات الاحصائية والقياسية المعتمدة في هذه الدراسة.

أولا. تموضع الدول والمشروعات ضمن حلقات سلاسل القيمة ومستويات التنمية:

من أجل تحديد العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تحليل تموضع الدول والمشروعات ضمن مستويات منحنى ابتسامة وربط العلاقة مع مؤشرات التنمية المختلفة: المؤشرات الاقتصادية، المؤشرات الهيكلية، المؤشرات المركبة، ومؤشرات التبعية.

وعلى ذلك فإنا نفترض أن مستويات التنمية المتحققة من خلال المساهمة في سلاسل القيمة العالمية ستتوافق مع ما هو مُبين في الشكل الموالي:

الشكل (2-1)

العلاقة بين مستويات التنمية وسلاسل القيمة المضافة

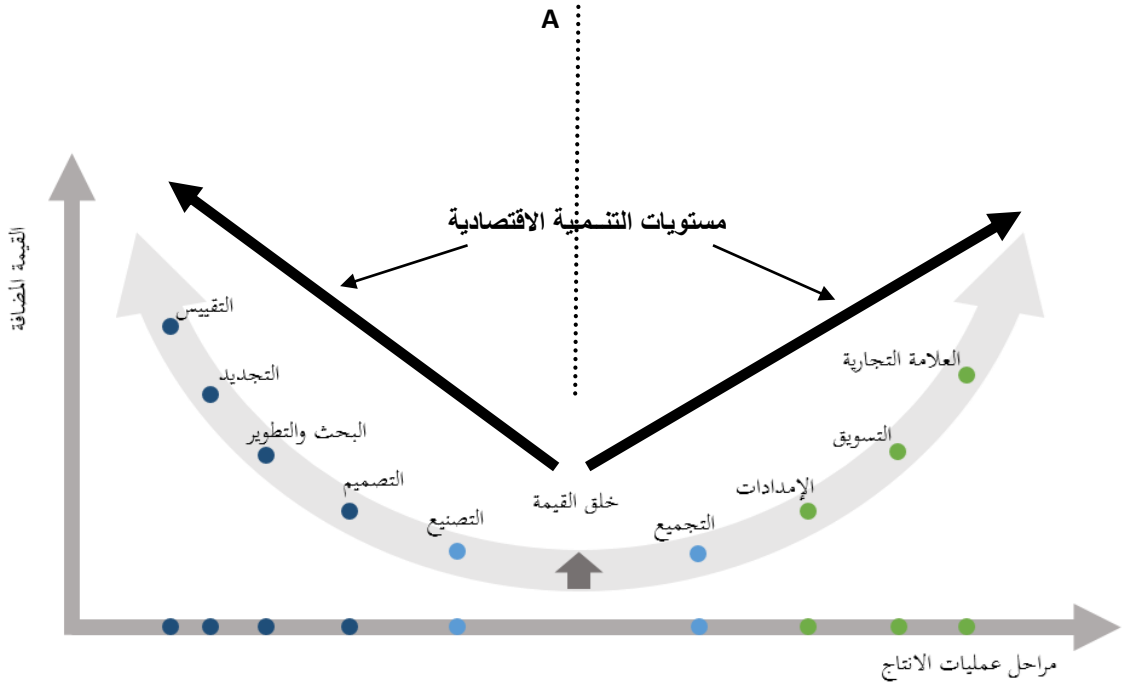

المصدر: من إعداد الطالبتين

يرتكز تحليلنا للعلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومستويات التنمية الاقتصادية على افتراضنا بأن مستويات التنمية تتموضع في شكل حرف (V)، بمعنى أن أثر المشاركة في سلاسل القيمة يكون أعمق على مؤشرات

التنمية الاقتصادية كلما كانت الدولة أو المشاريع تتمركز في أعلى السلسة، أو بتعبير آخر حين تكون هذه الدول تُمثل حلقات في أطراف السلسلة (وهو المستويات اليمنى واليسرى في منحنى ابتسامة)، وتتجه مستويات التنمية إلى الانخفاض كلما ارتكز التموضع عند الحلقات السفلى من السلسة.

في حين تُمثل النقطة السفلى المشار إليها بخلق القيمة مجموع القيمة المضافة الناتج عن كل الحلقات، وهي الحالة التي لا يمكن تحليل أثرها على التنمية الاقتصادية في دولة واحدة نتيجة لطبيعة الموضوع (شبكات الإنتاج العالمية) المرتكز على عولمة الإنتاج وتشتت مراحله جغرافيا، وهذه القيمة حسابيا تتثمل في النقطة المشار إليها بالرمز (A) في الشكل أعلاه. وهي القيمة التي قد تتحقق في حالة التكتلات الاقتصادية، أي في حالة سلاسل القيمة المكونة ضمن منطقة تكاملية معينة بشرط أن تكون كل الأنشطة على النطاق الجغرافي لهذا التكتل.

ومن الشكل فإن أنشطة المنبع كالبحث والتطوير، إلى جانب أنشطة المصب مثل العلامة التجارية والتسويق تشكّل جزءًا كبيرا من القيمة المضافة في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة كتصنيع المكونات والتجميع النهائي للمنتجات تُسهم بجزء أقل من القيمة المضافة.

هذا يُشير إلى أن القيمة المضافة تكون أقل في مهام سلسلة القيمة التي يتم عادة نقلها للخارج، والتفسير الاقتصادي لهذا يتعلق بمحاسبة التكاليف، فعندما يتم تخفيض تكاليف مرحلة ما بنقلها للخارج فإن مساهمتها في القيمة المضافة تقل حيث تعتمد القيمة المضافة لمرحلة إنتاج ما على التكلفة، ويرتفع تأثير محاسبة التكاليف بعاملين هما نقل التكنولوجيا والقوة السوقية النسبية، فعندما تقوم شركة بنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى مواقع إنتاج في الخارج فإنه من المرجّح أن تقلل عملية النقل التكلفة لأقل من ذلك، ونتيجة لذلك ترتفع القيمة المضافة النسبية للأنشطة التي لم يتم نقلها. كما أن الأنشطة غير المنقولة للخارج تشمل عادة المهام التي تمثل الكفاءات الأساسية للشركات الرائدة التي تملك قوة سوقية نظرا لتمايز المنتجات وارتفاع العوائد (Baldwin 2012).

لذا فالدول التي اعتمدت على أنشطة الإنتاج كثيفة العمالة غير الماهرة كالهند والصين كان أثر مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية على التنمية أقل من الدول التي استهدفت الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة كالبحث وتطوير التكنولوجيا وهي حالة دول ككوريا وسنغافورة وهي التي شهدت معدلات تنمية مرتفعة. ورغم ذلك لا يمكن اهمال أهمية هذه الأنشطة خصوصا في بداية مراحل التنمية الاقتصادية نظرا لكونها تسمح بتوفير العمل والدخل للدول الأقل نموا، إلا أنه ينبغي وضع خطة تنموية على المدى البعيد للارتقاء في سلاسل القيمة والتحول نحو الأنشطة الأكثر خلقا للقيمة. " فخلق فرص العمل لا يعني خلق القيمة، فخلق القيمة أكثر أهمية من خلق فرص العمل، ولو كان العكس لحققت العديد من الدول الإفريقية تنمية اقتصادية من وراء مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية★" (Kherrazi 2015)

★. في سنوات الستينات كان الاقتصادي ميلتون فريدمان في طريقه لرؤية مشروع لبناء قناة في احدى دول آسيا وعندما وصل ذهل لما رآه، حيث مئات من العمال يحفرون باستخدام معاول صغيرة، فأشار على المسؤولين باستخدام مجرفة فجاءه الرد: نحن نوفر فرص عمل للناس، فقال فريدمان اعتقدت أنكم تريدون بناء قناة، فإذا كنت تبحث عن فرصة لخلق عمل لماذا لا تعطيهم ملاعق بدل المعاول؟

كما أن الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية باتجاه أنشطة المنبع أو باتجاه أنشطة المصب يترافق عادة مع زيادة في مستويات التنمية الاقتصادية نظرا للقيمة المضافة العالية لهذه الأنشطة. ففي آسيا مثلا العديد من الشركات اليابانية قامت في السبعينات بنقل أنشطة التصنيع ذات العمالة غير الماهرة باتجاه كوريا والصين وسنغافورة، وبالتالي دخلت هذه الدول لسلاسل القيمة العالمية من خلال تخصصها في تصنيع المكونات وتجميع المنتجات، ثم بدأت بصناعة المدخلات الوسيطة المتطورة التي كانت سابقا تستوردها، وقد سعت هذه الدول الصناعية حديثا لتصميم وتسويق المنتجات وبالتالي الحصول على قيمة مضافة أعلى، حيث لعب توافر التكنولوجيا والانفاق على البحث والتطوير دورا حاسما في ارتقاء سلسلة القيمة وهو ما انعكس على مستويات التنمية المرتفعة التي حققتها هذه الدول.

ويجدر التأشير أن هناك إمكانات بأن تجمع دولة واحدة بين مرحلتين أو أكثر من مراحل الانتاج، كأن تجمع بين (التقييس، والعلامة التجارية) أو تجمع بين (التجديد، البحث والتطوير) أو بين (التصنيع، والتجميع) ... وبذلك فإن القيمة المضافة المتحققة على مستوى الدولة أو المشروعات تُمثّل مجموع ما ينتج عن المرحلتين أو المراحل. وعلى ذلك يكون الأثر على التنمية الاقتصادية موافق لطبيعة المراحل وخصائصها ومميزاتها، ويُمثل بذلك مجموع أثر المرحلتين مجتمعة أو بنسب متوافقة مع مستويات المشاركة.

الجدول (2-1)

الأثر المتوقع لمراحل الإنتاج ضمن سلاسل القيمة على مؤشرات التنمية الاقتصادية

	مؤشرات التنمية الاقتصادية					مؤشرات التنمية الهيكلية			مؤشرات التنمية الاجتماعية	مؤشرات التنمية المركبة
	VAT	GDP_{PC}	I/ GDP	NX/ GDP	Unem	IND/ GDP	X_{Ht}/ X	W_{ind}/w	HCE	HDI
التقييس	9	9	9	9	1	9	6	1	9	9
العلامة التجارية	8	8	8	8	2	8	7	2	8	8
التجديد	7	7	7	7	3	7	9	3	7	7
البحث والتطوير	6	6	6	6	4	6	8	4	6	6
التسويق	5	5	5	5	5	5	4	5	5	5
التصميم	4	4	4	4	6	4	5	6	4	4
الامدادات	3	3	3	3	7	3	3	7	3	3
التصنيع	2	2	2	2	8	2	2	8	2	2
التجميع	1	1	1	1	9	1	1	9	1	1

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال هذه المقاربة حاولنا إيجاد مدخل تأثير تموقع الدول في سلاسل القيمة على مستوى التنمية الاقتصادية ارتكازا على منحنى ابتسامة والذي يحدد القيمة المضافة التي تعود لكل مرحلة من مراحل الإنتاج، باستخدام مؤشر أثر التموقع في سلسلة القيمة على مؤشرات التنمية والذي افترضنا أنه يأخذ قيمة تتراوح بين 9 (أثر قوي) والقيمة 1 (أثر ضعيف) بحسب قوة الأثر وعمقه. فالتقييس مثلا والذي يقصد به حصول علامة المنتج أو الخدمة على شهادة المطابقة للمواصفات العالمية القياسية نفترض أنه يحمل أعلى قيمة للمؤشر وهي 9 وكلما انخفضت القيمة المضافة لمرحلة الإنتاج تقل قيمة المؤشر وصولا إلى التجميع والذي يأخذ القيمة 1 كونه الأقل خلقا للقيمة المضافة وبالتالي الأقل أثرا على التنمية.

ولوجود علاقة طردية بين القيمة المضافة لعوامل الإنتاج ومؤشرات الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد وأيضا الميزان التجاري فإنا سنفترض أن التقييس يكون أعمق أثرا فيما تعلق بخلق القيم المضافة وعلى ذلك فإنا نفترض أنه سيأخذ القيمة 9 والتجميع القيمة 1 لكل هذه المؤشرات.

فيما يخص مؤشر البطالة Unem فإن مراحل الإنتاج التي تقع في أطراف سلسلة القيمة والتي تتعلق بالعمالة الماهرة توفر مناصب عمل أقل من الأنشطة أسفل سلسلة القيمة أي المهام كثيفة العمالة غير الماهرة، لذا سوف نعطي للتجميع القيمة 9 وصولا لمرحلة التقييس والتي سوف تأخذ القيمة 1.

بالنسبة لمؤشر الصادرات ذات التقنية العالية Xht إلى إجمالي الصادرات فمراحل الإنتاج الأكثر تأثيرا هي الابتكار والبحث والتطوير لذا سوف تأخذ القيمة 9 و8 تباعا، نظرا لأن المنتجات عالية التقنية تعتمد أساسا على أنشطة الابتكار والتطوير الأكثر خلقا للقيمة المضافة.

مؤشر العاملين في قطاع الصناعة Wind إلى اجمالي العاملين، يأخذ القيمة 9 في مرحلة التصنيع وتقل القيمة عند الانتقال لمراحل الإنتاج في أطراف السلسلة نظرا لأن أنشطة المنبع والمصب تتعلق أساسا بالخدمات.

مؤشر المخرجات/المدخلات out/inp والذي يتعلق بالإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (العمل، الأرض، التنظيم، رأس المال)، لذا فان مؤشر التموقع في سلسلة القيمة يأخذ قيما مختلفة بحسب مراحل الإنتاج، فأنشطة الإنتاج التي تقع في أطراف السلسلة أي أنشطة المنبع والمصب تتميز بارتفاع في عنصر رأس المال والتنظيم بما فيه التكنولوجيا وهي ذات قيمة مضافة مرتفعة، وبالتالي يأخذ المؤشر قيمة مرتفعة. والأنشطة التي تقع في أدنى السلسلة أي أنشطة التصنيع والتجميع تتميز بارتفاع في عنصر العمل وانخفاض القيمة المضافة، وبالتالي سوف نعطي المؤشر قيمة منخفضة.

أما مؤشر قيمة النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية HCE يزداد بزيادة القيمة المضافة لعوامل الإنتاج أي بعبارة أخرى زيادة الدخل الوطني، ولذلك سوف نفترض أن الأثر على هذا المؤشر عند مستوى القيمة 9 بالنسبة لمرحلة التقييس وصولا للقيمة 1 لمرحلة التجميع الأقل خلقا للقيمة المضافة. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد يميل للانخفاض بزيادة القيمة المضافة خصوصا في الدول ذات مستويات الدخول المرتفعة عند زيادة الناتج بصورة كبيرة، وذلك ارتباطا بالميل الحدي للاستهلاك الذي يكون منخفضا مقارنة بالدول ذات الدخول المتوسطة والمرتفعة وفقا للتحليل الكينزي.

أما فيما يخص مؤشر دليل التنمية البشرية HDI والذي يتركب من مؤشرات ثلاث وهي: حياة مديدة وصحية، اكتساب المعرفة ومستوى معيشي لائق وهذه المؤشرات الثلاث ترتبط بنصيب الفرد من الناتج فكلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج انعكس ذلك على تحسن في هذه المؤشرات، وكما سبقت الإشارة إليه فإن نصيب الفرد من الناتج يرتبط طرديا مع القيمة المضافة لعوامل الإنتاج لذلك سوف نعطي المؤشر القيمة 9 لمرحلة التقييس الأكثر خلقا للقيمة المضافة وصولا للقيمة 1 لمرحلة التجميع الأقل خلقا للقيمة المضافة وبالتالي الأقل أثرا على نصيب الفرد من الناتج ومنه على دليل التنمية البشرية وما يندرج تحته من مؤشرات فرعية.

ثانيا: مجتمع الدراسة " الدول النامية محل الدراسة"

في الدراسات السابقة التي عُنيت بدراسة سلاسل القيمة العالمية – والتي تم الإشارة إليها سابقا في الفصل الاول –اختلف حجم العينة ونوعها من دراسة لأخرى، فشمل بعضها عشرات الدول كدراسة «مارسل تايمر» والتي شملت 40 دولة، ودراسة «تاجوشي هيرويوكي وني لار» والتي غطت الاقتصادات النامية الآسيوية، أما دراسة «بان شيفرد» فقد شملت 115 دولة، أما عينة البحث لدراسة «أرماندو رانجي» فقد شملت 3686 شركة. في حين ركّز البعض منها على عينة صغيرة كدراسة «سفيان خرازي» والتي اهتمت بدراسة الست دول الأفريقية الأولى بحسب مؤشر الابتكار العالمي، في حين استهدفت الدراسات الأخرى دراسة دولة محددة كدراسة إنتاجية المؤسسات الصناعية في كندا والتي عنيت بمجموعة من المؤسسات الصناعية الكندية. وقد ركزت دراسة «جون همفري وهيبرت شميتز» على التجمعات الصناعية خصوصا.

ونظرا لطبيعة وهدف بحثنا هذا فقد أخترنا أربعة عشر دولة من الاقتصادات الناشئة وهي: الصين، البرازيل، جمهورية كوريا، سنغافورة، الهند، ماليزيا، روسيا، المكسيك، الأرجنتين، اندونيسيا، جنوب افريقيا، بلغاريا، سلوفينيا، هنغاريا (المجر). معتمدين في اختيارنا لهذه الدول على مجموعة من الاعتبارات من بينها:

❶ **مستوى الدخل:** يتباين مستوى دخل دول العينة وفقا لتصنيف البنك الدولي ما بين دول ذات الدخل المرتفع (كوريا، سنغافورة، روسيا، الأرجنتين، هنغاريا وسلوفينيا)، ودول الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط (البرازيل، الصين، المكسيك، ماليزيا، بلغاريا وجنوب افريقيا)، وتقع كلا من الهند وإندونيسيا في فئة الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط.

❷ **مستوى التنمية البشرية:** وتنقسم عينة الدراسة حسب تصنيف الأمم المتحدة إلى دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا (سنغافورة، كوريا، سلوفينيا، الأرجنتين وهنغاريا) ودول ذات تنمية بشرية مرتفعة (روسيا، ماليزيا، بلغاريا، المكسيك، الصين، والبرازيل) ودول ذات تنمية بشرية متوسطة (الهند، اندونيسيا وجنوب إفريقيا).

❸ **هيكل الصادرات:** حيث تم تقسيم الصادرات إلى ثلاثة قطاعات هي: مواد أولية، منتجات مصنعة وخدمات، وفقا لقاعدة بيانات المنظمة العالمية للتجارة حول إحصاءات سلاسل القيمة العالمية.

ووفقا لهذا التقسيم فإنه يوجد تباين في هيكل صادرات الدول محل الدراسة، حيث تتألف النسبة الأكبر لصادرات بعض الدول من صادرات المواد الأولية وهي حالة جنوب إفريقيا وإندونيسيا (61.6 % و40.2 % على التوالي)، إلى جانب بعض الدول الأخرى لكن بنسب أقل تتراوح حول 20% كالبرازيل، المكسيك، وروسيا، والتي تتقارب فيها نسب القطاعات الثلاث. في حين يعتمد اقتصاد بعض الدول على صادرات الخدمات مثل سنغافورة،

الهند والأرجنتين. أما بقية الدول فتعتمد على قطاعي الصادرات الصناعية والخدمات، مثل كوريا، الصين، ماليزيا، سلوفينيا، بلغاريا وهنغاريا. مع تقارب في نسب مساهمة كلا القطاعين في هذه الدول.

1. ماليزيا:

العام 2011 بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لدولة ماليزيا 60.4% حيث قدرت نسبة النمو للفترة 1995-2011 بـ 10.9% بالنسبة للقيمة المضافة المحلية بإجمالي الصادرات فقد بلغت نسبة 23.9% في قطاع الخدمات و19.4% في قطاع الصناعة ونسبة 16.1% في قطاع المواد الأولية، والباقي قيمة مضافة أجنبية.

وقد بلغت قيمة مؤشر تركّز الصادرات 0.17 لسنة 2014 مما يشير الى وجود نوع من التوزيع المتجانس لحصص الصادرات الماليزية. في حين بلغ مؤشر درجة حرية التجارة 78.8 عام 2013 مما يشير الى توافر قدر معتبر من حرية التبادل التجاري السهل والخالي من القيود.

واعتمدت ماليزيا في استراتيجيتها التنموية التركيز على التحول من دولة منتجة ومصدرة للمواد الخام إلى دولة صناعية تكتسح صادراتها أسواق الدول المتقدمة، حيث اهتمت بالقطاع الصناعي والخدمات على حساب القطاع الزراعي، وبعدما اتبعت ماليزيا سياسة إحلال الواردات لسنوات قليلة عقب الاستقلال، أحلت محلها« سياسة تكثيف الاستثمارات » الوطنية في الصناعات التي تملك مزايا تفضيلية في إنتاجها وتنمية صادراتها منها، وكانت البداية بالمواد الطبيعية المتوفرة على أراضيها حيث ركّزت على تصدير ست سلع أولية: المطاط، زيت النخيل، التوابل، الكاكاو، جوز الهند والأخشاب، وتمكّنت من أن تصبح من أكبر مصدري الأخشاب الصناعية والأثاث في العالم، وأكبر منافس للولايات المتحدة في تصدير الزيوت النباتية وأكبر مصدر للإطارات في العالم . ثم جاءت النقلة النوعية في الصناعة الماليزية بفضل فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم مجموعة الحوافز الضرورية لجلبه كالحوافز الضريبية وإجراءات الملكية والمناطق الحرة (12 منطقة حرة)، ولقد كانت مساهمة هذه الاستثمارات فعالة جدا في مجال التكنولوجيا واستقدام المهارات التسويقية وتطوير الصادرات الماليزية إلى درجة أن الاقتصاد الماليزي أصبح من أكبر منتجي الموصلات في العالم ومن أهم الدول المصدرة للتقنية في العالم حيث جاءت في المرتبة التاسعة ضمن ترتيب أكبر 30 دولة مصدرة للتقنية العالمية في العالم وفق تقرير التنمية البشرية لعام 2001 متقدمة على كل من إيطاليا والسويد والصين وحسب نفس التقرير فقد حازت الصادرات عالية ومتوسطة التقنية على نسبة 4.67 % من إجمالي صادرات السلع .[1]

1. عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 11، غرداية، الجزائر، 2011، ص ص 68-69.

أما عن مصادر الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للقطاعات حسب احصائيات الربع الأخير لسنة 2014 فبالنسبة لقطاع الزراعة سجل نسبة 12.4%، وقطاع الصناعة 16.7%، أما قطاع الخدمات فهو يحتل النصيب الأكبر بنسبة 70.9%.[1]

2. روسيا:

في العام 2011 بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لدولة روسيا 51.8% حيث قدرت نسبة النمو للفترة 1995-2011 بـ 14.3% بالنسبة للقيمة المضافة المحلية بإجمالي الصادرات فقد بلغت نسبة 35.9% في قطاع الخدمات و24.7% في قطاع الصناعة ونسبة 25.7% في قطاع المواد الأولية، النسبة المتبقية قيمة مضافة أجنبية.

وقد بلغت قيمة مؤشر تركز الصادرات 0.37 في سنة 2014 مما يعني أن اتجاه الصادرات تركز حول عدد معين من المنتجات. في حين بلغ مؤشر درجة حرية التجارة 68.2 عام 2013 وهو قدر معتدل من حرية التبادل التجاري.

وقد شكّلت الحصة النسبية للقطاعات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كما يلي: الخدمات (59.3٪)، التعدين والصناعات التحويلية والتشييد والمرافق (36.7٪)، الزراعة (4.0٪). وقد بلغت الصادرات والواردات من السلع والخدمات 127.2 مليار دولار أمريكي في عام 2012، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 4.0٪ مقارنة مع عام 2011. وجاءت هذه الزيادة نتيجة الزيادة في الواردات (+ 6.9٪)، وإلى حد أقل الصادرات (+ 1.9٪)، وكانت المنتجات الرئيسية التي تصدرها روسيا ما يلي: النفط ومنتجات التعدين (71.8٪)، السلع المصنعة (19.3٪) والمنتجات الزراعية (5.7٪). أما المنتجات الرئيسية التي تستوردها روسيا فتتألف من: المنتجات المصنعة (80.7٪)، والمنتجات الزراعية (14.3٪) وكذلك منتجات النفط والتعدين (4.3٪). في عام 2011 كان الشركاء التجاريين الرئيسيين لروسيا كما يلي: الاتحاد الأوربي والصين، روسيا البيضاء، أوكرانيا والولايات المتحدة. أما الموردين الرئيسيين لروسيا: الاتحاد الأوربي والصين وأوكرانيا واليابان وروسيا البيضاء.[2]

كما تجدر الإشارة إلى أن مصدر النمو الاقتصادي الروسي بعد أن تحولت روسيا إلى نظام شبه رأسمالي في الأعوام الأخيرة تركّز في الصادرات من المواد الخام، فروسيا تصدر النفط والغاز والفحم الحجري والأخشاب والمعادن النفيسة. ويأتي نحو 52 في المئة من موازنة الحكومة الفيديرالية الروسية من النفط. وبحسب إحصائيات العام 2012، صدّرت روسيا نحو 7.2 مليون برميل يومياً، وتحتل المرتبة الثانية بعد السعودية التي صدرت في العام نفسه نحو 8.8

1. *Ministry of finance Malaysia,* ***malaysian economy fourth quarter 2014****, Malaysia, 2014, P 11. http://www.treasury.gov.my/pdf/ekonomi/suku_tahunan/sukutahun4_2014.pdf (14/05/2016)*

2. *Ministère des finances et de l'économie,* ***Note sur l'économie et le commerce la Russie,*** *Septembre 2013, p2. https://www.economie.gouv.qc.ca/fileadmin/contenu/documents_soutien/exportation/notes_economie/note_economie_russie.pdf (12/05/2016)*

مليون برميل يومياً. ومع أن البنك الدولي يصنف روسيا من بين الدول ذات الدخل العالي بسبب صادراتها من المواد الخام، حيث جاءت في المرتبة 41 من حيث متوسط دخل الفرد، إلا أنها تبقى دولة ذات اقتصاد ريعي مهما بلغ مستواه، والاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يرتكز بشكل أساسي على تصدير المواد الخام، وليس على الجهد البشري ولا التقدم العلمي أو التقني.[1]

3. سنغافورة:

في عام 2011 بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لسنغافورة 61.6% حيث قدرت نسبة النمو للفترة 1995-2011 بـ 8.3% والنسبة للقيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات فقد بلغت النسبة 41.8% في قطاع الخدمات و16.3% في قطاع الصناعة ونسبة 0.2% في قطاع المواد الأولية، والباقي قيمة مضافة أجنبية. في حين قدرت قيمة مؤشر تركز الصادرات لسنة 2014 بـ (0.25) مما يشير الى وجود نوع من التوزيع المتجانس لحصص الصادرات. وقد بلغ مؤشر درجة حرية التجارة 90 مما يشير الى وجود حرية كبيرة في التبادل التجاري السهل الخال من القيود حيث يعتبر اقتصاد سنغافورة من أكثر الاقتصادات انفتاحا على المستوى العالمي، خاصة مع دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، مما جعلها تعاني من حساسية تجاه تقلبات الطلب.

ونمت قيمة التجارة الخارجية في سنغافورة إلى أربعة أضعاف الناتج المحلي الاجمالي السنوي من 2010 إلى 2012، وتحتل هاته الدولة المرتبة السابعة عالميا من حيث القوة الشرائية، وتتركز الصناعة في البلاد منذ بضع سنوات على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية مثل: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبتروكيماويات، وصناعة الأدوية، التكنولوجيا الحيوية. أما عن شركائها التجاريين الرئيسيين فهم على الترتيب: ماليزيا، الصين، هونغ كونغ، إندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية. حيث ارتكزت المنتجات المصدرة في عام 2013 على: المعدات الكهربائية والإلكترونية 30.20٪، الوقود المعدني 17.41٪، آلات وأجهزة آلية 13.67٪، المواد الكيميائية العضوية 4.44٪، الأجهزة البصرية 3.75٪، البلاستيك ومشتقاته 3.57٪، المجوهرات والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة 1.96٪، الأدوية 1.66٪، الطائرات والمعدات 1.60٪، المواد الكيميائية 1.14%. أما فيما يخص الواردات فأهم الموردين هم الصين وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية. حيث أن أهم المنتجات المستوردة هي: الوقود المعدني، المعدات الكهربائية والالكترونية، آلات وأجهزة آلية.[2]

1. علي بن طلال الجهني، الاقتصاد الروسي، **مجلة الحياة**، السعودية، 25 مارس 2014.
http://www.alhayat.com/Opinion/Writers/1341472 (13/05/2016)
*2. Agence pour le commerce extérieure, **Singapour**, Étude réalisée dans le cadre de la mission économique conjointe présidée par SAR la Princesse Astrid ,21-28 septembre 2014, pp 5, 15, 17, 28, 29.*
http://www.abh-ace.be/sites/default/files/downloads/20141028_Singapore_etude_pays_FR_v4%20(Finaal)_fr.pdf

وقد استطاع قطاع الصناعات التحويلية في سنغافورة بالتركيز على الابتكار والبحث والتطوير تحقيق زيادة مطردة ومستقرة في مشاركته في الناتج المحلي الاجمالي خلال العقد الماضي والتي تجاوزت 27%، ويهدف إلى مضاعفة الانتاج والقيمة المضافة مع المحافظة على ربع حصته في الناتج المحلي الاجمالي[1].

4. المكسيك:

بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للمكسيك 46.8% في عام 2011 حيث قدّرت نسبة النمو للفترة 1995-2011 بـ 10.4% بالنسبة للقيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات فقد بلغت النسبة 25.1% في قطاع الخدمات، 24.6% في قطاع الصناعة ونسبة 18.6% في قطاع المواد الأولية، والنسبة المتبقية قيمة مضافة أجنبية.

في حين قدرت قيمة مؤشر تركّز الصادرات لسنة 2014 بـ (0.13) مما يشير الى وجود توزيع متجانس لحصص الصادرات. وقد بلغ مؤشر درجة حرية التجارة 72.9 مما يعني وجود درجة معتبرة من حرية التبادل التجاري. وفي العام 2013 شكّلت الصادرات والواردات 48.6٪ و51.4٪ من إجمالي التجارة على التوالي. أما السلع فقدّرت نسبتها بـ 93.8٪ من إجمالي التجارة في حين مثلت الخدمات التجارية 6.2٪ فقط. وكانت خدمات السفر في قائمة صادرات الخدمات التجارية بنسبة (70.5٪)، في حين أن خدمات النقل تصدّرت طليعة واردات الخدمات التجارية بنسبة (43.7٪)، وبالنسبة لأبرز المجموعات السلعية الرئيسية التي تصدرها المكسيك فهي: السلع المصنعة (74.9٪)، الوقود والتعدين (15.9٪) والمنتجات الزراعية (6.6٪). وفي نفس السنة كان من أبرز المنتجات الرئيسية المستوردة من المكسيك: السلع المصنعة (79.1٪)، والوقود ومنتجات التعدين (10.9٪) والمنتجات الزراعية (7.7٪). وتتوجه الصادرات المكسيكية نحو الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، كندا، الصين والبرازيل. أما الموردين الرئيسيين فهم الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي، اليابان وجمهورية كوريا.[2]

5. البرازيل:

في العام 2011 بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للبرازيل 35.2%حيث قدرت نسبة النمو للفترة 1995-2011 بـ 14%، أما بالنسبة للقيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات فقد بلغت النسبة 44.2% في قطاع الخدمات و22.3% في قطاع الصناعة ونسبة 22.8% في قطاع المواد الأولية، والباقي قيمة مضافة أجنبية. في حين قدرت قيمة مؤشر تركز الصادرات لسنة 2014 بـ (0.14) مما يشير إلى وجود نوع من التوزيع المتجانس لحصص الصادرات.

1. **الأعمال التجارية في سنغافورة**، كلية الأعمال EENI

http://www.eeni.org/ar165.asp (13/05/2016)

*2. Ministère de l'économie de l'innovation et des exportations, **Note sur l'économie et le commerce le Mexique**, 11-08-2015, PP 3 - 4. https://www.economie.gouv.qc.ca/fileadmin/contenu/documents_soutien/exportation/notes_economie/note_economie_mexique.pdf (12/05/2015)*

في حين بلغ مؤشر درجة حرية التجارة 69.7 أي وجود قدر أدنى من حرية التبادل التجاري. وفي العام 2012 احتلت البرازيل المرتبة 22 عالميا من حيث صادرات وواردات السلع، أما بالنسبة لصادرات الخدمات التجارية فقد احتلت البرازيل المرتبة 29 في العالم بنسبة (0.9٪)، والمرتبة 17 في العالم فيما يتعلق بالاستيراد أي ما نسبته (1.9٪). وكانت المنتجات الرئيسية التي تصدرها البرازيل ما يلي: المنتجات الزراعية (35.6٪)، والسلع المصنعة (33.8٪) وكذلك منتجات النفط والتعدين (27.0٪). وفي حين كانت أهم المنتجات الرئيسية المستوردة: السلع المصنعة (73.1٪)، ومنتجات البترول والتعدين (20.9٪) والمنتجات الزراعية (5.9٪). وكان العملاء الرئيسيين للبرازيل في الاتحاد الأوروبي، والصين، والولايات المتحدة والأرجنتين واليابان. والموردون الرئيسيون للبرازيل هم الاتحاد الأوروبي، والصين والولايات المتحدة والأرجنتين وجمهورية كوريا.[1]

6. الصين:

نهاية العام 2011 بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للصين 47.7%حيث قدرت نسبة النمو للفترة 1995-2011 بـ 18.6% . أما بالنسبة للقيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات فقد بلغت النسبة 27.7% في قطاع الخدمات و32.2% في قطاع الصناعة ونسبة 8.1% في قطاع المواد الأولية، والباقي قيمة مضافة أجنبية.

كما سجلت قيمة مؤشر تركز الصادرات لسنة 2014 بلغت (0.1) وهو ما يشير إلى وجود توزيع متجانس لحصص الصادرات. في حين بلغ مؤشر درجة حرية التجارة 71.6 مما يعني وجود درجة معتبرة من حرية التبادل التجاري.

وتعتبر الصين أكبر منتج وأكبر مستهلك للحديد والصلب في العالم نتيجة التعداد السكاني الهائل فيها، كما تصنف بأنها من أكبر الدول المستهلكة للألمنيوم، الزنك والنحاس والإسمنت، كما سمحت لها احتياجاتها المتزايدة من الطاقة باحتلال المرتبة الثانية عالميا في استهلاك البترول مقارنة مع الدول الأخرى.[2]

أما عن مصادر إجمالي الناتج المحلي طبقا لإحصائيات 2011 فكانت كالتالي : قطاع الزراعة 9.3%، قطاع الصناعة 44.4%، قطاع الخدمات 46.4% [3]، تشمل الصادرات الرئيسية للصين: الأجهزة الكهربائية (مثل أجهزة الكمبيوتر وقطع)، والآلات، والملابس المتماسكة، والملابس المنسوجة، في حين شملت الواردات الرئيسية الآلات الكهربائية والوقود المعدنية والآلات والخامات، وأهم شركائها: الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة، اليابان، الآسيان

1. *Ministère de l'économie de l'innovation et des exportations,* ***Note sur l'économie et le commerce le Brésil,*** *04-07-2014, P 3. https://www.economie.gouv.qc.ca/fileadmin/contenu/documents_soutien/exportation/notes_economie/note_economie_bresil.pdf (12/05/2016)*

2. عبد الرحمان بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

3 .*http://www.statista.com/statistics/270325/distribution-of-gross-domestic-product-gdp-across-economic-sectors-in-china/ (14/05/2016)*

وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وتايوان، أما الدول المستوردة منها فهي: الولايات المتحدة، هونغ كونغ، اليابان، جمهورية كوريا ، ألمانيا.[1]

7. الهند :

في عام 2011 بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للهند 43.1 %حيث قدرت نسبة النمو للفترة 1995-2011 بـ 21.2%، أما بالنسبة للقيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات فقد بلغت النسبة 47.8% في قطاع الخدمات و18.9% في قطاع الصناعة ونسبة 9.3% في قطاع المواد الأولية، والنسبة المتبقية قيمة مضافة أجنبية. ووفقا للإحصائيات الرسمية قدرت قيمة مؤشر تركز الصادرات لسنة 2014 بـ (0.17) مما يشير إلى وجود نوع من التوزيع المتجانس لحصص الصادرات. وقد بلغ مؤشر درجة حرية التجارة 64.1 مما يشير الى وجود قدر أدنى من حرية التبادل التجاري.

صُنفت الهند كرابع أكبر مستهلك للطاقة في العالم في سنة 2011 بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا. فقد تضاعف استهلاك الهند للطاقة بشكل كبير بين سنوات 1990 و2011. وزاد استيراد الهند من النفط الخام من 40% من احتياجاتها سنة 1990 إلى 70% سنة 2011، وتم استيراد نحو 64 في المائة منه من الخليج والشرق الأوسط في 2012.[2] أما مصادر اجمالي الناتج المحلي طبقا لإحصائيات2014 كالتالي: قطاع الزراعة 16.96 %، قطاع الصناعة 30.05%، قطاع الخدمات 52.99% [3]، وقد برزت الهند باعتبارها مصدر زراعي هام في عدد قليل من السلع الأساسية مثل القطن والأرز واللحوم، والفلفل والسكر. ووفقا لإحصاءات التجارة في منظمة التجارة العالمية سنة 2013، فقد مثلت الصادرات والواردات الزراعية 2.7 % و1.3 % من التجارة العالمية على التوالي. أما أهم الصناعات فهي: الفحم، الأسمدة، الكهرباء، النفط الخام، الغاز الطبيعي والتكرير، الصلب والإسمنت[4].

8. جمهورية كوريا:

في عام 2011 بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للصين 62.1%حيث قدرت نسبة النمو للفترة 1995-2011 بـ 12.4% ، أما بالنسبة للقيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات فقد بلغت النسبة 25.3% في قطاع الخدمات 32.4% في قطاع الصناعة ونسبة 0.7% في قطاع المواد الأولية، والباقي قيمة مضافة أجنبية.

1 .Wayne M. Morrison, China's **Economic Conditions, congressional research service,** 26-06 – 2012, PP 25- 26. http://fpc.state.gov/documents/organization/194783.pdf (14/05/2016)

2. إبراهيم العثيمين، المعجزة الهندية و تحولات النظام الدولي، **جريدة اليوم**، العدد 14798، 20 ديسمبر 2013.
http://www.alyaum.com/article/3110335 (14/05/2016)

3. http://www.statista.com/statistics/271329/distribution-of-gross-domestic-product-gdp-across-economic-sectors-in-india/ (14/05/2016)

4. KPMG, **Indian Economic Survey 2014-15 – Key Highlights,** 27-02-2015 , PP 6, 8 .
https://www.kpmg.com/IN/en/services/Tax/FlashNews/IES-2014-15.pdf (15/05/2016)

ويتميز هيكل الصادرات بتوزيع متجانس للحصص وهو ما تُؤكده قيمة مؤشر تركّز الصادرات لسنة 2014 المقدرة بـ (0.14). في حين بلغ مؤشر درجة حرية التجارة 72.6 مما يشير إلى بلوغها درجة معتبرة في حرية التبادل التجاري.

وفقا لإحصاءات عام 2012 فإن المنتجات الرئيسية المصدرة هي: الصناعات التحويلية (84.1٪)، المنتجات المعدنية (12.6٪) والمنتجات الزراعية (2.3٪). في حين كانت المنتجات الرئيسية المستوردة على النحو التالي: السلع المصنعة (49.5٪)، منتجات البترول والتعدين (43.7٪) المنتجات الزراعية (6.4٪) أما شركائها التجاريين فهم: الصين، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان وهونغ كونغ. في حين أن أهم مورديها هم: الصين، اليابان، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.[1]

وحسب احصائيات 2014 فإن الزراعة ساهمت بنسبة 2.34% من الناتج المحلي الاجمالي، أما الصناعة فساهمت بنسبة 38.23%، والخدمات بنسبة 59.42%.[2]

وتحتل جمهورية كوريا المرتبة الاولى في صناعة السفن. والمرتبة الثالثة في إنتاج الحديد والمرتبة السادسة في صناعة السيارات في العالم، كما تجدر الاشارة إلى ان الواردات الكورية الجنوبية هي الاخرى في زيادة مستمرة لكون السوق الكورية واحدة من أكبر الأسواق المستوردة في العالم، وتشمل الواردات الرئيسة كل من المواد الخام التصنيعية مثل البترول الخام والمعادن الطبيعية والبضائع الاستهلاكية والاغذية والمعدات الالكترونية ومعدات النقل.[3]

9. الأرجنتين:

العام 2011 بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للأرجنتين 30.5 %حيث قدرت نسبة النمو للفترة 1995-2011 بـ 12.5%، أما بالنسبة للقيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات فقد بلغت النسبة 37.1% في قطاع الخدمات و25.8% في قطاع الصناعة ونسبة 23% في قطاع المواد الأولية، والباقي قيمة مضافة أجنبية.

في حين قُدّرت قيمة مؤشر تركّز الصادرات بـ (0.18) لسنة 2014، وهو ما يشير إلى وجود توزيع متجانس لحصص الصادرات. وقد بلغ مؤشر درجة حرية التجارة 67.6 وهو ما يشير إلى توفر الحد الأدنى من حرية التبادل التجاري.

أما فيما تعلق بهيكل الناتج ففي سنة 2014 ساهمت الزراعة بنسبة 8.20% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الصناعة والخدمات فقد ساهمتا بنسبة 28.82% و62.98% على التوالي.[4] البرازيل هي أكبر شريك تجاري

---

1. Ministère de l'Economie de l'innovation et des exportations, ***Note sur l'économie et le commerce la Corée du sud,*** *18 - 11-2015, P 3. https://www.economie.gouv.qc.ca/fileadmin/contenu/documents_soutien/exportation/notes_economie/note_economie_coree_sud.pdf (12/05/2016)*

2 .http://www.statista.com/statistics/375580/south-korea-gdp-distribution-across-economic-sectors/ (15/05/2016)

3. سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، **دراسات دولية**، العدد الثامن والثلاثون، ص ص 42-43.

http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60541 (15/05/2016)

4. http://www.statista.com/statistics/314743/share-of-economic-sectors-in-the-gdp-in-argentina/ (15/05/2016)

للأرجنتين (20٪ من الصادرات و29٪ من الواردات)، تليها الصين (7٪ من الصادرات و14٪ من واردات) والولايات المتحدة (5٪ الصادرات و10٪ من الواردات).[1]

10. إندونيسيا:

في عام 2011 بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لإندونيسيا 43.5% حيث بلغت نسبة نمو المؤشر للفترة 1995-2011 حوالي 11.6%. أما القيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات فقد بلغت نسبة 24.3% في قطاع الخدمات و23.5% في قطاع الصناعة ونسبة 40.2% في قطاع المواد الأولية، والباقي قيمة مضافة أجنبية. في حين قدرت قيمة مؤشر تركز الصادرات لسنة 2014 بـ (0.15) وهو ما يشير الى وجود توزيع متجانس لحصص الصادرات.

أما مؤشر درجة حرية التجارة فيشير إلى تقدم إندونيسيا لدرجة معتبرة في سياق حرية التبادل التجاري بتسجيلها معدلا بلغ 73.9 وهو ما يُشير إلى أن التبادل التجاري المحقق سهل وخالي من كثير من العوائق.

وحسب إحصائيات سنة 2014 فإن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي بلغت 14.3%، أما الصناعة 45.1%، والخدمات 40.6%. لدى اندونيسيا موارد زراعية كبيرة (كزيت النخيل، المطاط الطبيعي، الكاكاو والبن)، إلى جانب موارد الطاقة والتعدين (كالفحم، النفط والغاز الطبيعي المسال). واندونيسيا هي ثاني أكبر مصدر للفحم من حيث الحجم وسادس أكبر منتج للمعادن عالميا .كما تصدر اندونيسيا الغاز الطبيعي المسال إلى دول في الشرق الأقصى.[2]

وتُمثل الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، كوريا والهند أهم وجهات الصادرات الإندونيسية، أما علاقاتها التجارية من حيث مصادر الواردات فتتركّز مع: الصين، سنغافورة، اليابان، كوريا وماليزيا.[3]

11. جنوب إفريقيا:

في عام 2011 بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لجنوب إفريقيا 45.9% حيث قدرت نسبة النمو للفترة 1995-2011 بـ 10.3% بالنسبة للقيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات فقد بلغت النسبة 37.8% في قطاع الخدمات و18.4% في قطاع الصناعة ونسبة 24.4% في قطاع المواد الأولية، والباقي قيمة مضافة أجنبية. في حين قدرت قيمة مؤشر تركز الصادرات لسنة 2014 بـ (0.12) وهو ما يشير الى وجود توزيع متجانس لحصص الصادرات. وقد بلغ مؤشر درجة حرية التجارة 76.3 مما يشير الى بلوغها درجة معتبرة في حرية التبادل التجاري.

*1 . UBIFRAN, **fiche pays**, Argentine, 2012, P 3. http://www.adefi.webliant.net/UBIFICHESPAYS/ARGENTINE.pdf (15/05/2016)*
2 . http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/indonesie/presentation-de-l-indonesie/ (15/05/2016)
*3 . Michel Fouquin, **Indonésie : un grand pays islamique, émergent et démocratique**, 22-07-2014. http://www.cepii.fr/blog/fr/post.asp?IDcommunique=322 (14/05/2016)*

تمثل الصناعة نسبة (28.4%) وتتوزّع في المناجم (البلاتينيوم، الذهب، الكروم) تجميع السيارات، الصناعات المعدنية، الآلات والمعدات، المنسوجات، الحديد والصلب، الأسمدة، المنتجات الغذائية، صيانة السفن. أما الزراعة فقدرت نسبة مساهمتها ب (2.6%) وأهم المنتجات الزراعية: الذرة، القمح، قصب السكر، الفواكه والانتاج الحيواني. ويمثل قطاع الخدمات (69%) وهو يضم: الخدمات المالية والمصرفية، التأمين، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والرعاية الصحية. أما عن الصادرات فهي المعادن الثمينة (الذهب، الماس، البلاتنيوم)، الفحم، السيارات وقطع غيارها، المنتجات الزراعية والغذائية، الآلات والمعدات. وأهم الدول المستوردة: الصين، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، ألمانيا، والمملكة المتحدة. أما وارداتها فهي: المنتجات البترولية بكافة أنواعها، الآلات والمعدات ووسائل النقل، الكيماويات، الأدوية، الخضروات والفاكهة. وأهم الدول المصدرة: الصين، المانيا، الولايات المتحدة الامريكية، المملكة العربية السعودية، اليابان، الهند[1].

12. بلغاريا:

في عام 2011 بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لبلغاريا 56.6% حيث قدرت نسبة النمو للفترة 1995-2011 بـ 12.2%. أما بالنسبة للقيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات فقد بلغت النسبة 31.6% في قطاع الخدمات و21.1% في قطاع الصناعة ونسبة 7.5% في قطاع المواد الأولية، والباقي قيمة مضافة أجنبية. في حين قدرت قيمة مؤشر تركز الصادرات لسنة 2014 بـ (0.1) وهو ما يشير الى وجود توزيع متجانس لحصص الصادرات. وقد بلغ مؤشر درجة حرية التجارة 87.1 مما يشير الى بلوغها درجة متقدمة في حرية التبادل التجاري السهل والخالي من القيود.

أهم الصادرات وواردات بلغاريا لسنة 2014 هي: سلع التجهيز ومعدات النقل وقد بلغت نسبتها 23.4% من اجمالي الصادرات، والتي شهدت نموا قدر بـ 9% مقارنة بسنة 2013 تليها صادرات الأغذية والمشروبات والتبغ (15.8%)، صادرات المواد الكيميائية والأدوية (11%)، المنسوجات والأحذية (4.1%). أما اهم شركائها التجاريين فهم: ألمانيا، تركيا، إيطاليا، رومانيا، اليونان، فرنسا، بلجيكا، الصين، روسيا، هولندا. وموردوها الرئيسيين هم: روسيا، ألمانيا، إيطاليا، الصين، رومانيا، تركيا، اليونان، فرنسا، بولندا، جمهورية التشيك.[2]

1. http://www.mfa.gov.eg/Arabic/ConsularServices/TravelGuide/Details/Pages/CountryDetails.aspx?country=South%20Africa (14/05/2016)

*2. **Trésor, direction général, Le commerce extérieur de la Bulgarie en 2014,** Septembre 2015, PP 5-7 . http://www.tresor.economie.gouv.fr/File/416452 (14/05/2016)*

13. سلوفينيا:

بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في عام 2014 لسلوفينيا 58.7% حيث قدرت نسبة النمو للفترة 1995-2011 بـ 8.1%. بالنسبة للقيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات فقد بلغت النسبة 35.8% في قطاع الخدمات و26.2% في قطاع الصناعة ونسبة 1.9% في قطاع المواد الأولية، والباقي قيمة مضافة أجنبية. في حين قدرت قيمة مؤشر تركز الصادرات لسنة 2014 بـ (0.15) وهو ما يشير الى وجود توزيع متجانس لحصص الصادرات.

وقد بلغ مؤشر درجة حرية التجارة 87.1 مما يشير الى بلوغها درجة متقدمة في حرية التبادل التجاري السهل والخالي من القيود.

ارتفعت الصادرات السلوفينية عام 2013 إلى 21.6 مليار يورو بنسبة نمو قدرت بـ 2.7٪، وقد ساهمت إيجابا في نشاط الاقتصاد السلوفيني. وهذا النمو يفسره الأداء الجيد لمبيعات الآلات ومعدات النقل، وتحديدا مركبات الطرق الوعرة، وأيضا مبيعات المنتجات الكيميائية وخاصة الأدوية.

تحتل الآلات ومعدات النقل القسم الأكبر من صادرات سلوفينيا بنسبة 35.5% من اجمالي الصادرات، تليها المنتجات الكيميائية بنسبة 18.6%، وأهم شركائها التجاريين في مجال الصادرات هم: ألمانيا (20.6٪)، إيطاليا (11.5٪)، النمسا (8.5٪)، كرواتيا (6.7٪) وفرنسا (5.3٪). مع ملاحظة ارتفاع في نسبة صادراتها باتجاه روسيا (+16%)، هنغاريا (+15%) والصين (+10%). أما الواردات السلوفينية فقد بلغت 22.2 مليار يورو عام 2013.حيث شهدت انتعاش سوق السيارات بحصص متزايدة لوارداتها من المجر والصين. على غرار الصادرات تمثل الآلات ومعدات النقل الحصة الأكبر من واردات سلوفينيا اذ بلغت 6.4 مليار يورو في عام 2013 (29٪ من إجمالي الواردات)، أما واردات السلع المصنعة فقد بلغت ما يقارب 5.8 مليار يورو (26٪ من إجمالي الواردات)، فاتورة الطاقة مثلت 16٪ من الإجمالي، أما واردات المواد الكيميائية فبلغت 3.3 مليار (15٪ من إجمالي الواردات). أهم موردي سلوفينيا هم: ألمانيا (19.1٪)، إيطاليا (15.6٪ من الإجمالي). النمسا (11.4٪ من الإجمالي). كرواتيا (4.8٪ من الإجمالي). المجر (4.7٪). فرنسا (4.3٪).[1]

14. هنغاريا:

بلغ مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في عام 2014 لهنغاريا 65.1% حيث قدرت نسبة النمو للفترة 1995-2011 بـ 13.9%. أما بالنسبة للقيمة المضافة المحلية لإجمالي الصادرات فقد بلغت النسبة 27.6% في قطاع الخدمات و21.2% في قطاع الصناعة ونسبة 2.7% في قطاع المواد الأولية، والباقي قيمة مضافة أجنبية.

1. *Ambassade de Slovénie en France,* ***Le commerce extérieur de la Slovénie en 2013,*** *Juin 2014, P P 2-3 .*
http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/SLOVENIE_-_Le_commerce_exterieur_en_2013_cle0c15e1.pdf (14/05/2016)

أما فيما تعلق بقيمة مؤشر تركّز الصادرات لسنة 2014 بـ (0.11) وهو ما يشير إلى وجود توزيع متجانس لحصص الصادرات. وقد بلغ مؤشر درجة حرية التجارة 87.1 مما يشير إلى بلوغها درجة متقدمة في حرية التبادل التجاري. أهم المنتجات الزراعية في هنغاريا هي :القمح، الذرة، بذور عباد الشمس، البطاطس والشمندر السكري . إلى جانب الثروة الحيوانية: الأبقار والدواجن ومنتجات الألبان. أما الصناعات فترتكز حول: الصناعات المعدنية، مواد البناء، الأغذية المصنعة، المنسوجات، المواد الكيميائية خصوصا الأدوية، السيارات، تكنولوجيا المعلومات، الالكترونيات والبرمجيات. وقد بلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي 1.8 لعام 2013، كما قدرت صادرات هنغاريا بـ 92.98 بليون دولار وهي تتألف من[1]: الآلات والمعدات 53.5٪، مصنوعات أخرى 31.2٪، المنتجات الغذائية 8.7٪، المواد الخام 3.4٪. الوقود والكهرباء 3.9٪.

أما الشركاء الرئيسيون في مجال الصادرات فهم: ألمانيا 25.6٪، إيطاليا 4.6٪، رومانيا 6.4٪، النمسا 5.8٪، سلوفاكيا 5.9٪، فرنسا 4.6٪، المملكة المتحدة 4.2٪. أما الواردات: فبلغت في نفس السنة 89.52 بليون دولار، بحيث ارتكزت على: الآلات والمعدات 45.4٪، مصنوعات أخرى 34.3٪، الوقود والكهرباء 12.6٪، المنتجات الغذائية 5.3٪، المواد الخام 2.5٪. الشركاء الرئيسيون في مجال الواردات: ألمانيا 25.1٪، روسيا 8.8٪، النمسا 6.9٪، والصين 14.6٪، سلوفاكيا 5.6، إيطاليا 5.2٪، بولندا 4.7٪، هولندا.

ثالثا: متغيرات الدراسة وطريقة جمع معطيات الدراسة

أغلب الدراسات التي تمكنا من الوصول إليها لم تتطرق لجميع مؤشرات سلاسل القيمة وعلى وجه الخصوص مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة الحديثة والتي تم اعتمادها من طرف منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED). فدراسة «بان شيفرد» مثلا اعتمدت على ثلاث مؤشرات فقط وهي الاستيراد، التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر وأهملت مؤشرات أكثر أهمية كمؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ومؤشر درجة حرية التجارة، أما دراسة «تاجوشي هيرويوكي وني لار» فقد اقتصرت على دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات كمؤشرات لسلاسل القيمة العالمية واعتمدت الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

وقد حاولنا في دراستنا هذه حصر أكبر عدد من المؤشرات التي تخدم الموضوع، سواء ما تعلق بالمتغير التابع «التنمية الاقتصادية» أو المتغيرات المستقلة «سلاسل القيمة العالمية». وعليه فقد شملت الدراسة المؤشرات الآتية:

1. Hungarian chamber of commerce and industry, the country, general information. http://www.mkik.hu/en/magyar-kereskedelmi-es-iparkamara/the-country-general-information-2626 (14/05/2016)

❶ **مؤشرات التنمية الاقتصادية:** حاولنا أن تشمل مؤشرات التنمية الاقتصادية المدروسة المؤشرات الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية والمؤشرات المركبة، وذلك لكي تُعطي المؤشرات المدروسة صورة أدق على حال التنمية الاقتصادية وتفاديا لكثير من الانتقادات التي وجهت لمجموعة من المؤشرات منفردة كمؤشر الناتج الإجمالي أو معدلات نموه. ومن هذه المؤشرات ما يلي:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- مؤشر دليل التنمية البشرية؛

❷ **مؤشرات سلاسل القيمة العالمية:** وقد اعتمدنا على المؤشرات الحديثة والمعتمدة في قياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وقد اشتملت المؤشرات على الآتي:

- مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛
- مؤشر تركّز الصادرات؛
- مؤشر درجة حرية التجارة؛
- مؤشر تنافسية الأداء الصناعي.

جدول (2-2)

متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
	المتغيرات التابعة: مؤشرات التنمية الاقتصادية	
GDPpc	**نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**: هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	*http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD*
HCE	**النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية**: ويمثل مجموع قيمة الإنفاق على السلع والخدمات المعمرة وغير المعمرة من طرف القطاع العائلي نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويمثل مجموع قيمة الإنفاق على السلع والخدمات المعمرة وغير المعمرة من طرف القطاع العائلي نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي النسبة المئوية للنمو السنوي لنفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2005. نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً) هي القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات، شاملةً المنتجات المعمرة (كالسيارات، والغسالات، وأجهزة الكمبيوتر المنزلية)، التي تشتريها الأسر المعيشية. وهي لا تتضمن مشتريات المساكن لكنها تشمل قيمة إيجارية تقديرية للمنازل التي يسكنها مالكوها. وتشمل أيضاً المدفوعات والرسوم المدفوعة للحكومة للحصول على التصاريح والرخص. وتشمل نفقات استهلاك الأسر المعيشية هنا نفقات المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية، حتى في حالة الإبلاغ عنها بصورة مستقلة من جانب البلد المعني.	*http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.CON.PRVT.KD.ZG*
HDI	**مؤشر التنمية البشرية (*Human Development Index*):** وهو مؤشر اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990، وهو يقيس ثلاث جوانب باستخدام ثلاث مؤشرات فرعية، وقد تمّ تعديله سنة 2010، حيث تضمن تقرير التنمية البشرية كيفية حساب دليل التنمية البشرية HDI بأبعاده الثلاث: «حياة مديدة وصحية» «اكتساب المعرفة» «مستوى معيشة لائق». ويتراوح المؤشر بين 0-1، وكلما اقتربت قيمة المؤشر إلى الواحد عبر ذلك على مستوى رفاهية عال.	*http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2015_statistical_annex.pdf* *http://hdr.undp.org/en/composite/trends*
	المتغيرات المستقلة: مؤشرات سلاسل القيمة العالمية	
GVCp	**مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (*participation index*)**: يمثل نصيب الصادرات التي تشارك عموديا في عملية الإنتاج المجزأة، وطريقة القياس العمودي تكون على حسب التخصص، ويمكن أن تفهم على أنها المحتوى المستورد من الصادرات، المؤشر يقيس قيمة المدخلات المستوردة في الصادرات الإجمالية للدولة، وهي النسبة المئوية من السلع والخدمات المصدرة التي تستخدم المدخلات المستوردة لإنتاج صادرات الدولة الأخرى.	*http://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=GVC_INDICATORS&Lang*
FT	**مؤشر درجة حرية التجارة (*Trade Freedom Index*)**: تم تطوير هذا المؤشر من طرف مؤسسة التراث (معهد البحوث والتعليم تأسس عام 1973 ومهمته صياغة وتعزيز سياسات تقوم على مبادئ الاقتصاد الحر) بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال. القيمة التي تقترب من 100 تعني تبادل تجاري سهل خال من القيود التشريعية والتنظيمية، والدرجة التي تقترب من الصفر تعني انخفاض أو غياب الحرية التجارية.	*http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/stats/0/2012/fr/9/carte/HFI.COMMERCE/x.html*
HHI	**مؤشر نسبة تركز الصادرات**: يسمى أيضا مؤشر «هيرفيندال-هرشمان» (*Herfindahl-Hirschmann Index*) وهو يقيس درجة تركز السلع ويأخذ قيمة تتراوح بين 0 و1. وعندما تقترب قيمة المؤشر من 1 فهذا يعني أن صادرات الدولة تتركز حول بعض المنتجات، وبالعكس عندما تقترب من 0 فهذا يعني توزع متجانس لحصص المنتجات المصدرة.	*http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120*
CIP	**مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index)**: قامت بتطوير هذا المؤشر منظمة اليونيدو (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) وهو يقيس معايير الأداء الصناعي الوطني لـ 118 دولة باستخدام مؤشرات قدرة الاقتصاد الوطني على انتاج وتصدير سلع مصنعة تنافسية.	*http://www.unido.org/resources/statistics/statistical-databases.html*

المصدر: من إعداد الطالبتين

رابعا: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

1. البرامج الإحصائية: تم الاعتماد على البرامج الإحصائية الآتية:

1.1 برنامج Eviews9: لدراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة للبانل واختبار التكامل المشترك للبانل.

2.1 برنامج stata13: تم استخدامه لتقدير وسط المجموعة (MG) ووسط المجموعة المدمجة (PMG) واختبار (hausman) للمفاضلة بينهما.

2. الأدوات الاحصائية والطرق:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الطرق والمقاربات والاختبارات وذلك بمرتجى التحديد الدقيق للعلاقة بين المتغيرات الخارجية والداخلية محل الدراسة، بما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة. ومما أُعتمد عليه ما يلي:

1.2 اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل: وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (*time series unit root tests*) نظرًا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.[1]

2.2 اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل: وقد ركّزت الدراسة على اختبار (*Pedroni* 2004)[2] والذي يعدّ اختباراً موسعاً لاختبار انجل–جرانجر للتكامل المشترك، والذي يسمح بعدم التجانس (*heterogeneity*) في الحد الثابت والميل (*intercepts and slopes*) لمعادلة التكامل المشترك، وبالتالي يمكن اعتباره كأفضل تقنية.[3]

3.2 طريقتي وسط المجموعة (MG) وسط المجموعة المدمجة (PMG) في تقدير النماذج:

تم استخدام طريقتي وسط المجموعة (MG) ووسط المجموعة المدمجة (PMG) (*pooled mean group*) والمفاضلة بينهما باستخدام اختبار (*hausman*). على اعتبار أن طريقة وسط المجموعة (MG) تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج البانل، كما أنها تسمح لمعالم النموذج، وهي القاطع، ومعلمات المدى القصير والمدى الطويل، وحدود تصحيح الخطأ، وتباينات حد الخطأ، بأن تتفاوت حسب كل دولة. وطريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) هي الطريقة التي تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (*pooled estimation*) وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول.[4]

1. Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, revised, ***Palgrave Macmillan****, 2007, p 366.*

2 .Pedroni P, Panel Cointegration; Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis. ***Econometric Theory****, No 20, 2004, p p597–625.*

3. Anupam Das, Murshed Chowdhury and Muhammad Akhtaruzzaman, Panel Cointegration and Pooled Mean Group Estimations of Energy-Output Dynamics in South Asia, ***Journal of Economics and Behavioral Studies****, Vol. 4, No. 5, May 2012, p 280.*

[4] عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16 عدد 1، 2010، ص 22.

المبحث الثاني

تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج

نحاول في هذا الجزء من الدراسة تقدير النماذج الثلاث لكل من متغير نصيب الفرد من الناتج ومتغير التنمية البشرية ومتغير نسبة استهلاك الأسر المعيشية إلى الناتج بدلالة متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وبعد ذلك سنقوم باستخلاص النتائج وطرح التحليل الاقتصادي لها.

أولا. الاختبارات القياسية:

1. اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات نماذج الدراسة:

قبل تقدير نموذج بيانات البانل، لابد أولاً من فحص جذر الوحدة لبيانات البانل، ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومحدداته. وقد ظهر حديثاً عدد من الاختبارات المطوّرة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل (*panel unit root tests*)، ومن أكثرها استخداماً هي[1]:

- (*Levin, Lin and Chu test:* 2002 - *LLC*).
- (*Breitung test:* 2000).
- (*Im,Pesaran and Shin test:* 2003 – *IPS*).
- (*Fisher-type tests using ADF and PP tests-Maddal and Wu:*1999 *and Choi: 2001 tests).*
- (*Hadri test:* 2000*).*

ولمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج، فقد تم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات كل متغيرات نماذج الدراسة، والجدول 2-3 يعرض نتائج اختبار المستوى:

الجدول (2-3)

اختبارات جذر الوحدة للمستوى باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Hadri Z-stat	*PP - Fisher Chi-square*	*ADF - Fisher Chi-square*	*Im, Pesaran and Shin W-stat*	*Breitung t-stat*	*Levin, Lin & Chu (LLC)*	
6.57130 (0.0000)	81.1305 (0.0000)	88.5936 (0.0000)	-8.15171 (0.0000)	-3.12648 (0.0000)	-12.2524 (0.0000)	**hdi**
8.14812 (0.0000)	45.3640 (0.0203)	56.3927 (0.0012)	-3.20979 (0.0007)	-1.98937 (0.0233)	-3.56014 (0.0002)	**hce**
7.09257 (0.0000)	17.9671 (0.9270)	27.9756 (0.4657)	-0.33636 (0.3683)	2.18138 (0.9854)	-2.37428 (0.0088)	**GDPpc**
5.80144 (0.0000)	49.9967 (0.0065)	52.1336 (0.0037)	-3.12087 (0.0009)	0.30752 (0.6208)	-4.83384 (0.0000)	**cip**
5.60658 (0.0000)	87.2686 (0.0000)	68.4551 (0.0000)	-4.45277 (0.0000)	-1.34222 (0.0898)	-5.98660 (0.0000)	**Ft**
7.77824 (0.0000)	9.50784 (0.9996)	9.97547 (0.9993)	3.26192 (0.9994)	1.70129 (0.9556)	0.25604 (0.6010)	**gvcp**
6.62475 (0.0000)	16.3566 (0.9602)	15.4757 (0.9730)	1.15073 (0.8751)	1.66258 (0.9518)	-0.53807 (0.2953)	**hhi**

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي eviews 9

1. المرجع السابق، ص 23.

تكشف اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل في الجدول 2-3 وجود نتيجتين لمتغيرات نماذج الدراسة:

- المتغيرات HDI، HCE، CIP، FT ظهرت ساكنة عند المستوى، حيث تشير أغلب نتائج الاختبارات إلى رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل القائل باستقرار المتغيرات عند المستوى؛
- المتغيرات HHI، GVCp ،GDPpc ، لم تظهر ساكنة عند المستوى، حيث تُشير أغلب نتائج الاختبارات إلى عدم رفض الفرض العدمي القائل بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار المتغيرات عند المستوى.

وحيث أن بعض المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، فإن ذلك يستلزم فحص الفرق الأول لهذه المتغيرات لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى، والجدول الموالي يعرض نتائج اختبارات الفرق الأول:

الجدول (2-4)

اختبارات جذر الوحدة لفروق المتغيرات باستخدام اختبارات جذر وحدة البانل

Hadri Z-stat	*PP - Fisher Chi-square*	*ADF - Fisher Chi-square*	*Im, Pesaran and Shin W-stat*	*Breitung t-stat*	*Levin, Lin & Chu (LLC)*	
3.84258 (0.0001)	135.036 (0.0000)	106.146 (0.0000)	-7.92410 (0.0000)	-5.81511 (0.0000)	-9.13804 (0.0000)	**Δgvcp**
7.96912 (0.0000)	158.878 (0.0000)	98.2073 (0.0000)	-7.06545 (0.0000)	-2.05857 (0.0000)	-5.41341 (0.0000)	**Δhhi**
5.63631 (0.0000)	87.4804 (0.0000)	62.3166 (0.0002)	-4.04276 (0.0000)	-4.63683 (0.0000)	-6.45184 (0.0000)	**ΔGDPpc**

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9

نلاحظ من معطيات الجدول 2-4 أن أغلب إحصائيات الاختبارات للفروق الأولى للمتغيرات معنوية عند 1%، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل، وقبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل.

2. اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل لنماذج الدراسة:

للتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة للدول ومحدداتها، هناك اختبارات حديثة مطوّرة لفحص التكامل المشترك لبيانات البانل، ومنها (*Pedroni*: 1999, 2004) و (*Kao test*: 1999) و (*Maddala and Wu*: 1999).

1.2 النموذج الأول المتغير التابع GDPpc:

سوف نقتصر على اختبار (*Pedroni* 2004)[1] والذي يعد اختباراً موسعاً لاختبار انجل–جرانجر للتكامل المشترك، والذي يسمح لعدم التجانس (*heterogeneity*) في الحد الثابت والميل (*intercepts and slopes*)

1 .Pedroni P, Panel Cointegration; Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis. **Econometric Theory**, No 20, 2004, p p597–625.

لمعادلة التكامل المشترك، وبالتالي يمكن اعتباره كأفضل تقنية.[1] وقد بيّن (*Pedroni* 2004) أن الاحصائيتين اللتين لهما خصائص العينة الصغيرة الأفضل هما *Panel ADF* و*Group ADF*، وبالتالي فهما أكثر موثوقية.[2]

والجدول 2-5 يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الأول:

الجدول (2-5)

اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الأول باستخدام اختبار Pedroni

الاختبار	الاحصائية	القيمة الاحتمالية
Panel v-statistics	-0.323385	0.6268
Panel ρ-statistics	2.459762	0.9930
Panel PP-statistics	-2.064783	0.0195
Panel ADF-statistics	-2.036457	0.0209
Group ρ-statistics	3.720294	0.9999
Group PP-statistics	-3.122733	0.0009
Group ADF-statistics	-1.650785	0.0494

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9

تُشير معطيات الجدول أعلاه أن اختباري *Panel ADF* و*Group ADF* عند 5% يرفضان فرضية العدم القائلة بعدم التكامل المشترك، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن المتغيرات في معادلة النموذج تتحرك معا على المدى الطويل. وبعبارة أخرى، بعد الأخذ بالاعتبار للتأثيرات الخاصة بكل بلد، هناك علاقة طويل المدى بين GDPpc والمتغيرات المستقلة (CIP, FT, GVCp, HHI) في البلدان 14. والخطوة الموالية هي تقدير حجم هذه العلاقة باستخدام تقنية وسط المجموعة المدمجة PMG (*pooled mean group*).

2.2 النموذج الثاني المتغير التابع HDI:

يُوضّح الجدول الموالي نتائج اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الثاني:

الجدول (2-6)

اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الثاني باستخدام اختبار Pedroni

الاختبار	الاحصائية	القيمة الاحتمالية
Panel v-statistics	-0.007137	0.5028
Panel ρ-statistics	0.262867	0.6037
Panel PP-statistics	-5.557399	0.0000
Panel ADF-statistics	-2.078532	0.0188
Group ρ-statistics	1.351359	0.9117
Group PP-statistics	-7.225679	0.0000
Group ADF-statistics	-2.451027	0.0071

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9

*1. Anupam Das, Murshed Chowdhury and Muhammad Akhtaruzzaman, Panel Cointegration and Pooled Mean Group Estimations of Energy-Output Dynamics in South Asia, **Journal of Economics and Behavioral Studies**, Vol. 4, No. 5, May 2012, p 280.*
2. idem, p 282.

من خلال الجدول 2-6 نلاحظ أن اختباري *Panel ADF* و*Group ADF* عند 5% و1% على التوالي يرفضان فرضية العدم القائلة بعدم التكامل المشترك، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن المتغيرات في معادلة النموذج تتحرك معا على المدى الطويل. وبعبارة أخرى، بعد الأخذ بالاعتبار للتأثيرات الخاصة بكل بلد، هناك علاقة طويلة المدى بين HDI والمتغيرات المستقلة (CIP, FT, GVCp, HHI) في البلدان 14. والخطوة الموالية هي تقدير حجم هذه العلاقة باستخدام تقنية وسط المجموعة المدمجة PMG (*pooled mean group*).

2.2 النموذج الثالث المتغير التابع HCE:

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الثالث:

الجدول (2-7)

اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل للنموذج الثالث باستخدام اختبار Pedroni

الاختبار	الاحصائية	القيمة الاحتمالية
Panel v-statistics	-3.206393	0.9993
Panel ρ-statistics	2.223366	0.9869
Panel PP-statistics	-3.734966	0.0001
Panel ADF-statistics	-2.540987	0.0055
Group ρ-statistics	3.939124	1.0000
Group PP-statistics	-10.19187	0.0000
Group ADF-statistics	-4.018653	0.0000

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي eviews 9

ومن خلال الجدول 2-7 نلاحظ أن اختباري *Panel ADF* و*Group ADF* عند 1% يرفضان فرضية العدم القائلة بعدم التكامل المشترك، وبالتالي فإنه يمكن القول بأن المتغيرات في معادلة النموذج تتحرك معا على المدى الطويل. وبعبارة أخرى، بعد الأخذ بالاعتبار للتأثيرات الخاصة بكل بلد، هناك علاقة طويل المدى بين HCE والمتغيرات المستقلة(CIP, FT, GVCp, HHI) في البلدان 14. والخطوة الموالية هي تقدير حجم هذه العلاقة باستخدام تقنية وسط المجموعة المدمجة PMG (*pooled mean group*).

ثانيا. تقدير النماذج وتحليل النتائج:

بعد اكتشاف العلاقات المتكاملة عن طريق كل من اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك، نقوم بتوظيف مقاربة قياسية تم تطويرها حديثا: وسط المجموعة المدمجة (PMG)[1]. ويشير (*Pesaran and Smith*: 1995)[2] إلى أن طريقة وسط المجموعة (MG) تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج البانل، كما أنها تسمح لمعالم النموذج، وهي القاطع، ومعلمات المدى القصير والمدى الطويل، وحدود تصحيح الخطأ، وتباينات حد الخطأ،

1. لأكثر تفصيل حول هذه المنهجية أنظر:

*Asteriou, D, "Foreign Aid and Economic Growth: New Evidence from a Panel Data Approach for Five South Asian Countries", **Journal of Policy Modeling**, 31, 2009, PP 155-161.*

*2. Pesaran, M. H, Smith, R. P, Estimation of long-run relationships from dynamic heterogeneous panels. **Journal of Econometrics**, 68, 1995, PP79–113.*

بأن تتفاوت حسب كل دولة. غير أنه يعاب على (MG) أنها لا تأخذ في الحسبان إمكانية أن بعض معلمات النموذج قد تكون متساوية (متجانسة) عبر الدول، لذلك اقترح كل من (*Pesaran and et al*: 1999)[1] طريقة وسط المجموعة المدمج (PMG) وهي طريقة تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح بتفاوت كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (*pooled estimation*). وتتلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، بينما تسمح بتفاوت معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ. [2] وبذلك فإن (PMG) من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج، ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق (*inconsistency*)، الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدرة (PMG) متسقة وأعلى كفاءة (كفاءة ذات تباين أقل) من مقدرة (MG)، التي لا تفرض قيودا على معلمات المدى الطويل.[3] ففي ظل فرضية التجانس في المدى الطويل، وعلى الرغم من أن كلا من (MG) و(PMG) هي مقدرات متسقة، فإن (PMG) فقط هو مقدر كفؤ.[4]

1. تقدير النموذج الأول نصيب الفرد من الناتج (GDPpc) :

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول الموالي مقاربة (MG)

الجدول (2-8)

مقدرات (MG) للنموذج الأول نصيب الفرد من الناتج (GDPpc)

D.GDPpc	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
cip	-396995.5	319269.4	-1.24	0.214	-1022752	228761.2
ft	1146.435	1030.594	1.11	0.266	-873.4919	3166.362
GVCP	2517.381	3190.784	0.79	0.430	-3736.44	8771.202
HHI	203918.7	72452.04	2.81	0.005	61915.33	345922.1
SR						
ec	-.0202122	.0345466	-0.59	0.559	-.0879223	.0474979
cip D1.	7.035979	751.9641	0.01	0.993	-1466.787	1480.859
ft D1.	-5.51389	11.10638	-0.50	0.620	-27.282	16.25422
GVCP D1.	-25.41831	12.23293	-2.08	0.038	-49.39441	-1.442217
HHI D1.	576.8732	1472.229	0.39	0.695	-2308.642	3462.389
_cons	-743.7695	845.6097	-0.88	0.379	-2401.134	913.595

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي stata13

1 Pesaran, M.H, Shin, Y., Smith, R.J, Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels. Journal of the American Statistical Association, 94, 1999, 621–634.

2. عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

3. Dimitrios A, Stephen G. Hall, op cit, pp 360-361.

*4. Ekrem Erdem , Gulbahar Ucler and Umit Bulut, **impact of domestic credits on the current account balane: a panel ARDL analysis for 15 OECD countries, actual problems of economics**, №1(151), 2014, p 413.*

الجدول (2-9)

مقدرات (PMG) للنموذج الأول نصيب الفرد من الناتج (GDPpc)

D.GDPpc	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
cip	-28296.62	18283.21	-1.55	0.122	-64131.05	7537.809
ft	-194.8477	119.3241	-1.63	0.102	-428.7187	39.02331
GVCP	583.6231	197.8288	2.95	0.003	195.8858	971.3604
HHI	135194.9	38295.47	3.53	0.000	60137.18	210252.7
SR						
ec	-.0253324	.0117221	-2.16	0.031	-.0483073	-.0023575
cip D1.	63.01318	576.9532	0.11	0.913	-1067.794	1193.821
ft D1.	-4.561915	4.253137	-1.07	0.283	-12.89791	3.774081
GVCP D1.	-14.02331	9.538068	-1.47	0.141	-32.71758	4.67096
HHI D1.	-912.435	983.8904	-0.93	0.354	-2840.825	1015.955
_cons	-129.527	267.1117	-0.48	0.628	-653.0564	394.0023

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي stata13

وبمرتجى المفاضلة بين نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمج (PMG) للنموذج الأول لمؤشر التنمية البشرية ومقدرات طريقة وسط المجموعة (MG) فإننا نستخدم اختبار HAUSMAN كما هو مُبين في الجدول الموالي.

الجدول (2-10)

اختبار (HAUSMAN) للمفاضلة بين طريقتي (MG) و (PMG) للنموذج الأول نصيب الفرد من الناتج (GDPpc)

	Coefficients (b) mg	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
cip	-396995.5	-28296.62	-368698.8	430477.4
ft	1146.435	-194.8477	1341.283	1385.695
GVCP	2517.381	583.6231	1933.758	4301.53
HHI	203918.7	135194.9	68723.79	89965.13

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 2.74
Prob>chi2 = 0.6016

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي stata13

تُشير نتيجة اختبار HAUSMAN على قبول الفرضية H_0 والتي تنُص على أن طريقة PMG هي الأفضل لتقدير النموذج.

ويجدر التأشير أن الإشارة السالبة والدلالة الإحصائية لمعامل تصحيح الخطأ المبينة في الجدول 2-9 تدل على أن آلية تصحيح الخطأ تعمل وتُشير إلى وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج. ووفقا لذلك، في حالة عدم

الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 40 فترة (سنة) (بمعنى أنه نحو 2.5 % من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في مدة سنة).

كما تُشير معطيات الجدول إلى أنّ مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index) وكذلك مؤشر درجة حرية التجارة(FT) ليس له دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%، أما كل من مؤشر نسبة تركّز الصادرات (HHI) ومؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCp) فتُشير بيانات الجدول 2-9 أنّ هناك معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

ومن نفس الجدول المشار إليه نلاحظ أن المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج يرتبط بعلاقة طردية مع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCp)، وهو ما يتوافق مع الخطابات والأطروحات الاقتصادية الليبرالية الداعمة لهذا المنحى، «عندما يرتفع مستوى سطح البحر ترتفع معه جميع السفن الطافية على الماء أيضا..»[1] ، وهو ما يتوافق من جانب آخر مع طرح «ريتشارد بلدوين» في المنتدى العالمي "لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD" حول التجارة الذي عقد في 4 نوفمبر 2014 حين وصف التحول الذي عرفته التجارة الدولية ما بين القرن 20 والقرن 21 بقوله: « انتقلنا من تجارة تساعد على «بيع» السلع والخدمات إلى تجارة تساعد على «صناعة» السلع والخدمات ».

ومن جانب التحليل الاقتصادي فإن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يعني بالضرورة ارتفاع قيمة الواردات من السلع الوسيطية الداخلة في العملية الإنتاجية للسلع الموجهة للتصدير للسوق الدولية والأسواق الإقليمية المستهدفة، وزيادة واردات دولة معينة يعني زيادة صادرات دولة أخرى أو مجموعة من الدول وهذه الزيادة يكون لها أثر على الطلب الكلي (AD) لهذه الدول وكمحصلة لذلك زيادة الدخل (الناتج) الوطني، وارتباطا بالآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية فإن البلد الأول –أو مجموعة البلدان– الذي شهد زيادة في وارداته سترتفع صادراته وكمحصلة لذلك يزداد الناتج. ويُساهم الميل الحدي للواردات وأثر مضاعف الواردات ومضاعف الصادرات في تعميق حلقة الارتفاع في الدخل.

ومن جانب آخر فإنّ مستويات المشاركة في سلاسل القيمة بحسب ما تم الإشارة إليه سابقا في التحليل المتعلق بمنحنى ابتسامة، فإن تموضع المشروعات والاستثمارات الأجنبية على مستوياتها ومن خلالها يُساهم في رفع

1. من مقولات الرئيس الأمريكي الراحل جون.ف.كندي التي يُستشهد بها أنصار التحرير التجاري، أنه عندما يرتفع مستوى التجارة العالمية من خلال آليات التحرير الطوعي، سيؤدي ذلك إلى تعميم المنافع لباقي الدول.

نقلا عن: ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005، ص90.

قيمة الإنتاج بحسب القيم المضافة المحققة عند كل مستوى من مستويات السلسة، وهو الأمر الذي يُؤدي إلى تعميق الزيادة في الناتج والدخل.

وبما أن نصيب الفرد من الناتج يمثل حاصل قسمة إجمالي الناتج على عدد السكان في منتصف العام، فإن الزيادة في الناتج ستؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج. وهو ما يُفسر العلاقة الطردية بين كلٍ من متغير المشاركة في سلاسل القيمة ونصيب الفرد من الناتج.

كما تُثبت معطيات الجدول 2-9 الاتجاه الطردي للعلاقة بين كلٍ من المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج والمتغير المستقل تركّز الصادرات (HHI). وعلى الرغم من أنّ الاتجاه العام في التحليل الاقتصادي يرى بالأثر السلبي لارتفاع تركّز الصادرات على الناتج ونصيب الفرد من الناتج لجانب من الاعتبار أن تركّزها في عدد محدود من السلع يجعل نمو الناتج عرضة لتقلبات الطلب العالمي عليها وكذا تقلبات الأسعار في السوق العالمية. كما أنه كلما اقتربت قيمة مؤشر «هرشمان» إلى الواحد فهذا يُدلل على أن سلة السلع التي تُعنى بالتبادل الدولي محدودة، وهو ما يعني انخفاض قيمة الصادرات الكلية. كما أن هذا الأمر قد يعني ارتفاع سلة الواردات وهو الأمر الذي يجعل الميزان التجاري يتجه نحو العجز أو برصيد موجب منخفض.

وبتتبع مؤشر تركّز الصادرات للدول محل الدراسة للفترة الممتدة من 1995 لغاية 2014 يلاحظ بأن صادرات هذه الدول في بداية فترة الدراسة تميل للتنوع حيث نلحظ بأن معظمها يتميز بتوزع متجانس لحصص الصادرات، ثم تنحو إلى التركّز حول عدد معين من المنتجات بتقدم السنوات ولعل ذلك يرجع لكون الخطط التنموية لهاته الدول هدفت للتركيز على تصنيع وتصدير السلع والمنتجات التي تمتلك ميزة نسبية في إنتاجها سواء كانت ميزة "طبيعية" أو "مكتسبة" وبذلك تكون القيمة المضافة للقطاع أو الصناعة أعلى نتيجة التخصص، هذا على المدى الطويل، أما على المدى القصير فيمكن تفسير العلاقة العكسية بين هاذين المؤشرين بكون تركّز الصادرات حول سلعة واحدة أو عدد محدود من المنتجات يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الطلب الدولي وتقلبات الأسعار خصوصا في حالة اقتصار الصادرات على الموارد الطبيعية.

وفيما تعلق بمناقشة معاملات تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع فمن الجدول 2-9 يتبين لنا أن مؤشر تركّز الصادرات كان الأعمق تأثيرا في زيادة نصيب الفرد من الناتج مقارنة بمتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

2. تقدير النموذج الثاني لمؤشر التنمية البشرية (HDI) :

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول الموالي مقاربة (MG)

الجدول (2-11)

مقدرات (MG) للنموذج الثاني مؤشر التنمية البشرية (HDI)

D.hdi	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
cip	.151912	.1288482	1.18	0.238	-.1006258	.4044498
ft	.001617	.000467	3.46	0.001	.0007016	.0025323
GVCP	.003704	.0009303	3.98	0.000	.0018806	.0055273
HHI	.2754535	.1411749	1.95	0.051	-.0012442	.5521512
SR						
ec	-.8497613	.041486	-20.48	0.000	-.9310724	-.7684503
cip D1.	.0955	.0647223	1.48	0.140	-.0313533	.2223533
ft D1.	.0009174	.0003946	2.32	0.020	.0001439	.0016909
GVCP D1.	-.0008005	.0005548	-1.44	0.149	-.001888	.0002869
HHI D1.	-.1185861	.0795732	-1.49	0.136	-.2745468	.0373746
_cons	.3327617	.0468985	7.10	0.000	.2408423	.4246811

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي stata13

الجدول (2-12)

مقدرات (PMG) للنموذج الثاني مؤشر التنمية البشرية (HDI)

D.hdi	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
cip	.0766462	.0871386	0.88	0.379	-.0941423	.2474347
ft	.0018555	.0004074	4.55	0.000	.0010571	.002654
GVCP	.0041838	.0007957	5.26	0.000	.0026242	.0057435
HHI	.2412333	.1046974	2.30	0.021	.0360302	.4464364
SR						
ec	-.8424293	.0235791	-35.73	0.000	-.8886436	-.796215
cip D1.	.1174666	.0252227	4.66	0.000	.0680311	.1669021
ft D1.	.0010448	.0002608	4.01	0.000	.0005337	.0015558
GVCP D1.	-.0013785	.000334	-4.13	0.000	-.0020331	-.000724
HHI D1.	-.14765	.0398112	-3.71	0.000	-.2256785	-.0696215
_cons	.3033639	.0072525	41.83	0.000	.2891494	.3175785

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي stata13

وبمرتجى المفاضلة بين نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمج (PMG) للنموذج الأول لمؤشر التنمية البشرية ومقدرات طريقة وسط المجموعة (MG) فإننا نستخدم اختبار HAUSMAN كما هو مُبين في الجدول الموالي.

الجدول (2-13)

اختبار (HAUSMAN) للمفاضلة بين طريقتي (MG) و (PMG) للنموذج الثاني مؤشر التنمية البشرية (HDI)

	Coefficients (b) mg	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
cip	.151912	.0766462	.0752658	.1437865
ft	.001617	.0018555	-.0002386	.0004532
GVCP	.003704	.0041838	-.0004798	.0009167
HHI	.2754535	.2412333	.0342202	.1515702

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 2.14
Prob>chi2 = 0.7104

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي stata13

تُشير نتيجة اختبار HAUSMAN على قبول الفرضية H_0 والتي تنُص على أن طريقة PMG هي الأفضل لتقدير النموذج.

ويجدر التأشير أن الإشارة السالبة والدلالة الإحصائية لمعامل تصحيح الخطأ تدل على أن آلية تصحيح الخطأ تعمل وتُشير إلى وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج. ووفقا لذلك، في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 1.2 فترة (سنة) (بمعنى أنه نحو 84% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في الفترة الأولى العام الأول).

مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index) ليس له دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%، أما بقية المؤشرات (مؤشر نسبة تركّز الصادرات (HHI)، مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVC) مؤشر درجة حرية التجارة (FT) فتُشير بيانات الجدول 2-12 أنّ هناك معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

ومن الجدول 2-12 نلاحظ أن المتغير التابع المتمثل في مستوى التنمية البشرية يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشر درجة حرية التجارة (FT) وهو ما يتسّق مع أطروحات الفكر الكلاسيكي حول الأثر الذي تولده آلية الأسواق الحرة، وإلى ما نحى إليه «جاديش بجواتي» من خلال قوله[1] «إن أفضل اقتصاد وأفضل مجتمع يجمعان بين حرية الأسواق والديمقراطية».

1. أنظر: جاديش بجواتي، التصدي للسياسة الحمائية للبلدان الغنية حركة يوبيل 2010 وغيرها، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد3، سبتمبر 2001

فمن شأن تحرير الأسواق والانفتاح على التجارة والتمويل الدوليين أن يُفضيا إلى أفضل توزيع مُمكن لعوامل الإنتاج بصورة عامة، وإلى زيادة الإنتاجية والتعجّيل بعملية الارتقاء التكنولوجي في البلدان النامية، بصورة خاصة[1]. إضافةً إلى التخصيص وتقسيم العمل، حيث يُوفر التحرير التجاري للدول عائداً يفوق ما يُمكن أن يتحقق لها قبل التحرير وعلى وجه الخصوص التحرير المتعدد الأطراف، وينبغي أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يُفضي إلى وفرات الحجم والاستفادة من مزايا اقتصاديات السلم، على أساس «التكاليف النسبية» التي تتمتع بها كل دولة من الدول الأعضاء وهو ما يُؤدي إلى خلق التجارة في الدول الملتزمة بالتحرير التجاري – مع إمكانية حدوث حالات من تحويل للتجارة حتى في ظل التحرير التجاري المتعدد الأطراف وإن كان بصورة أقل بكثير مما هو عليه في حالات التكامل الاقتصادي (فيما أشار إليه فينر في نظرية الاتحادات الجمركية) –وبما يضمن تحقيق الرفاهية واستفادة الجميع من مزايا تحرير التجارة.

وفي واقع الأمر فإن اتباع نهجاً أكثر انفتاحا قد يؤدي إلى حدوث الأثرين مجتمعين في آن واحد إلا أن الأثر الصافي الإيجابي على الرفاهية الناتجة عن التحرير التجاري سيُؤدي إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية وتحقق البلدان الملتزمة بالنهج الأكثر انفتاحا زيادة صافية في الرفاهية الاقتصادية.

كما أن الآثار الديناميكية في الأجل الطويل التي يُحققها الانفتاح التجاري تنعكس إيجابا على مؤشر التنمية البشرية HDI بأبعاده الثلاث: «حياة مديدة وصحية» «اكتساب المعرفة» «مستوى معيشة لائق»، وهذه الجوانب الثلاثة ترتبط ارتباطا وثيقا بزيادة الناتج والنمو الاقتصادي وارتفاع الدخل الوطني والدخل المتاح الذي يُفترض وفقا للتحليل السابق أن التحرير التجاري قد ساهم في تشكّيله، وعلى ذلك فإن ارتفاع الدخل سيساهم في رفع الإيرادات الجبائية نتيجة لارتباط الضرائب المباشرة بالدخل وهو ما يُساهم في تغطية النفقات الحكومية والتي يُخصص جزء كبير منها لمجال الخدمات الصحية ومجالات التعليم بما يُسهم في تحسين مستوى البعدين الأوليين («حياة مديدة وصحية» «اكتساب المعرفة») كما أنّ ارتفاع الدخل يُسهم في رفع مستويات الاستهلاك وتحسين مستوى المعيشة، إضافة إلى الآثار الناتجة عن التخصيص الأمثل للموارد التي تُسهم في خفض تكاليف الإنتاج وكمحصلة لذلك خفض تكلفة السلع النهائية سواء استهلاكية ضرورية كانت أم كمالية بما يُحقق اشباع للرغبات والحاجات بصورة أكبر .

وكذلك الأمر عند مناقشة أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVC) على مؤشر التنمية البشرية، فمن الجدول 2-12 نلاحظ أن مستوى التنمية البشرية يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشر (GVC). وهو ما يتسّق مع النظرية

*1.See: Sherman Robinson, Regionalism :Old and New, Theory and Practice, **the International Conference Agricultural policy reform and the WTO**, where are we heading?Capri (Italy), June 23-26, 2003, P 54.*

الاقتصادية فمؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يُشير إلى القيمة المضافة التي يخلقها الاقتصاد في هيكل الصادرات بعد خفض قيمة السلع الوسيطية المستوردة (وهو مفهوم سلسلة القيمة المضافة) والتي يُعبّر عنها بصافي الصادرات لسلاسل القيمة أي الصادرات بعد تخفيض قيمة الواردات من السلع الوسيطية (*Imports of Intermediate Goods*) أي ($X-M_{IG}$)، وعلى ذلك فكلما ارتفعت القيمة المضافة المتولدة عن التموضع ضمن مراحل سلسة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فإن ذلك سيُساهم في الرفع من قيمة الناتج وفقا لما تنص عليه نظرية حسابات الناتج الوطني وفقا للمعادلة الآتية:

$$Y = C + I + G + X - M$$
$$Y = C + I + G + (X - M_{IG}) - M_C$$

حيث تُمثل (M_C) الواردات من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطية والإنتاجية الداخلة في الإنتاج الموجه للسوق المحلي. وعلى ذلك كلما زاد مؤشر المشاركة في سلاسل القمية العالمية يُؤدي ذلك إلى زيادة الدخل (الناتج) وهو الأمر الذي يكون له انعكاس إيجابي على مؤشر التنمية البشرية بأبعادها الثلاث بنفس مقاربات التحليل الاقتصادي المشار إليه في التحليل المتعلق بأثر الانفتاح التجاري على مؤشر التنمية البشرية.

وفيما تعلق باتجاه العلاقة بين متغير تركّز الصادرات ومؤشر التنمية البشرية فكان له أثراً إيجابيا كذلك على مؤشر التنمية البشرية. وبما أن مؤشر التنمية البشرية بأبعاده الثلاث يرتبط بمستوى الناتج (الدخل)، ومن خلال ما تم توضيحه في الشق المتعلق بمجتمع الدراسة فإنّ تحليل الهيكل الاقتصادي لمجموع الدول المكونة لعينة الدراسة يُقسمها إلى مجموعات مختلفة بحيث هناك مجموعة تتشكّل قيم ناتجها من المساهمة المرتفعة للقيمة المضافة للنفط وهو الأمر الذي ينسحب على صادراتها. ومجموعة أخرى يتركّز تكوين هيكل الناتج والصادرات فيها في قطاع الموارد الطبيعية الاستخراجية، في حين تتركز مساهمة قطاع الخدمات أو قطاع الصناعات الإلكترونية أو بعض الصناعات الأخرى. وعلى ذلك فقد ظلت هذه القطاعات وحالة التركّز فيها ولعقود القاطرة التي تُساهم في زيادة الناتج المحلي، خاصة مع فترات الطفرة النفطية وما تزامن معها من ارتفاع في أسعار الموارد الطبيعية وما نتج عنها من ارتفاع في أسعار الصناعات التحويلية. وهي الحالة التي ساهمت في تقوية مستويات الأبعاد المكونة لمؤشر التنمية البشرية.

وفيما تعلق بمناقشة معاملات تأثير المتغيرات المستقلة على متغير التنمية البشرية (HDI) فمن الجدول 12-2 يتبين لنا أن مؤشر تركّز الصادرات كان الأعمق تأثيرا مقارنة بمتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

3. تقدير النموذج الثالث نسبة النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية من الناتج (HCE):

تُبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول الموالي مقاربة (MG)

الجدول (2-14)

مقدرات (MG) للنموذج الثالث نسبة النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية من الناتج (HCE)

D.hce	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
cip	13.56606	101.5418	0.13	0.894	-185.4522	212.5843
ft	-.2329323	.4610438	-0.51	0.613	-1.136562	.670697
GVCP	.0427485	1.111366	0.04	0.969	-2.135488	2.220985
HHI	134.0057	122.0443	1.10	0.272	-105.1967	373.208
SR						
ec	-.2775682	.06803	-4.08	0.000	-.4109045	-.1442318
cip D1.	-.7777459	1.890328	-0.41	0.681	-4.48272	2.927228
ft D1.	.0161281	.0123565	1.31	0.192	-.0080902	.0403464
GVCP D1.	.0202387	.0218033	0.93	0.353	-.022495	.0629723
HHI D1.	-3.411645	2.375921	-1.44	0.151	-8.068365	1.245075
_cons	17.99232	4.930952	3.65	0.000	8.327835	27.65681

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي stata13

والجدول الموالي يُبين مقدرات (PMG) للنموذج الثالث نسبة النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية من الناتج.

الجدول (2-15)

مقدرات (PMG) للنموذج الثالث نسبة النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية من الناتج (HCE)

D.hce	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
ec						
cip	18.34476	4.995969	3.67	0.000	8.552846	28.13668
ft	-.0860304	.0244967	-3.51	0.000	-.134043	-.0380178
GVCP	-.1924972	.046832	-4.11	0.000	-.2842862	-.1007082
HHI	.8866333	5.758359	0.15	0.878	-10.39954	12.17281
SR						
ec	-.2610527	.0744903	-3.50	0.000	-.4070509	-.1150545
cip D1.	-.7679865	.9183776	-0.84	0.403	-2.567974	1.032001
ft D1.	.0234075	.0155043	1.51	0.131	-.0069803	.0537953
GVCP D1.	.022846	.0198083	1.15	0.249	-.0159774	.0616695
HHI D1.	-1.748203	1.699591	-1.03	0.304	-5.07934	1.582933
_cons	17.9646	5.149904	3.49	0.000	7.870973	28.05822

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي stata13

وللمفاضلة بين نتائج مقدرات وسط المجموعة المدمج (PMG) للنموذج الثالث ومقدرات طريقة وسط المجموعة (MG) فإننا نستخدم اختبار HAUSMAN كما هو مُبين في الجدول الموالي.

الجدول (2-16)

اختبار (HAUSMAN) للمفاضلة بين طريقي (MG) و (PMG) للنموذج الثالث (HCE)

	Coefficients (b) mg	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
cip	13.56606	18.34476	-4.778701	125.496
ft	-.2329323	-.0860304	-.1469019	.5697311
GVCP	.0427485	-.1924972	.2352457	1.373832
HHI	134.0057	.8866333	133.119	150.8447

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 3.23
Prob>chi2 = 0.5200

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي stata13

تُشير نتيجة اختبار HAUSMAN على قبول الفرضية H_0 والتي تنُص على أن طريقة PMG هي الأفضل لتقدير النموذج.

ويجدر التأشير أن الإشارة السالبة والدلالة الإحصائية لمعامل تصحيح الخطأ – المبينة في الجدول 2-15–تدل على أن آلية تصحيح الخطأ تعمل وتُشير إلى وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج. ووفقا لذلك، في حالة عدم الاستقرار، المتغير التابع يضبط نحو التوازن فيما يقارب 3.8 سنة (بمعنى أنه نحو 26% من الانحرافات عن التوازن في المدى الطويل يتم تصحيحها في السنة الأولى).

ويجدر التأشير أن متغير تركّز الصادرات ليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في حين أن متغير تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index) وبقية المؤشرات (متغير درجة حرية التجارة (FT) ومتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVC)) فتُشير بيانات الجدول 2-15 أنّ هناك معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%.

ومن الجدول 2-15 نلاحظ أن المتغير التابع المتمثل في استهلاك الأسر المعيشية كنسبة من الناتج (HCE) يرتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر درجة حرية التجارة (FT) وهو ما يتعارض مع الأطروحات الأكاديمية والعلمية للتيار الفكري الاقتصادي الذي يرى بأهمية حرية التجارة، والذي يستمد شرعيته من توليفة تجمع بين (التجارة / التنمية)، ضمن أطروحة تتعلق بوجود علاقة سببية متينة، عضوية ومباشرة بين تحرير التجارة الخارجية بكامل مستويات تدفقها، وبين ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية وتوازن توزعها دولياً، ومن ثَمّ التوزّع على مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني، بما معناه أن رفع معدل الانفتاح التجاري بشكل عام مع العالم الخارجي عبر آليات تفكيك القيود الحمائية والتنظيمية، سوف يُؤدي فعلاً إلى الرفاهية الاجتماعية الذي سوف يعمّ على الجميع، ف

«التجارة الخارجية» هي محرّك النمو، والقاطرة الأكثر نجاعـةً في خلق التنمية، وأنّ تحريرها (أو حريتها) هو أفضل السـبل للتقسـيم العادل للعمل دولياً والتخصـيص الجيد للموارد عالمياً، ومن ثمّ نُزولاً نحو قطاعات السـوق الوطنية وفئاته المجتمعية.

ويرى صـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعظم حكومات دول الشـــمال أن إزالة الحواجز من أمام التجارة هي أهم ما يُمكن للحكومات أن تفعله كي تمنح الفقراء نصـــيبا أكبر من الرخاء. وعلى حد ما جاء في تقرير بحثي للبنك الدولي الصـادر سـنة 2001، فإن الانفتاح يُفسـر لماذا «يؤدي تحرير التجارة وإلغاء العوائق وإزالة القيود إلى التعجيل بالنمو وتخفيض أعداد الفقراء في البلدان الفقيرة»[1].

ومن وجهة التحليل الاقتصادي فإنّ الآثار الديناميكية للتحرير التجاري تُؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول، إمّا عن طريق تحســين توزيع موارد الإنتاج، أو تبني سُــبل إنتاج أفضــل أو تأثير هذه الأحداث في الأجل الطويل على إمكانيات زيادة القدرة الإنتاجية للدول، وبذلك تزداد احتمالات تحسن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول. وينحى الكثير من الاقتصـــاديين والباحثين في هذا الشـــأن إلى أنّ فوائد التحرير التجاري تتأتى من الآثار الديناميكية في الأجل الطويل.

ومن ناحية التحليل الاقتصادي أيضا، فإنه تُساهم عملية تخفيض «الرسوم الجمركية» و«القيود الكمية» أو إلغائها كلياً سواءً على السلع والخدمات المتدفقة إلى الدول النامية أو المواد الوسيطية التي تدخل في عمليات الإنتاج، في رفع الدخل الحقيقي للمستهلك (أي ما يستطيع الحصول عليه من سلع وخدمات عند إنفاق دخله النقدي) ومن ثَمّ زيادة الرفاهية، وهذا الانخفاض يأتي من عدة مصادر:

- أولها أنّ السـلع التي تُزال أو تُخفف الرسـوم الجمركية على اسـتيرادها تنخفض أسـعارها بالنسـبة للمستهلك؛
- أنّ المنتجات التي يجري التوسع في إنتاجها يتم إنتاجها بتكلفة أقل (تخفيض التكاليف الثابتة) ومن ثم تتاح للمستهلك المحلي بأسعار أقل؛
- أنّ المنتجات التي يتم إنتاجها في السـابق تحت حماية عالية تغطي تكاليفها المرتفعة، يُمكن أن تُستورد بعد عمليات خفض وتفكيك القيود الجمركية من الخارج بأسعار أقل؛
- انخفاض تكاليف المواد الوسيطية الداخلة في العملية الإنتاجية، وبذلك ينخفض سعر السلع النهائية.

ويُمكن أن نُفسّر العلاقة السلبية بين المتغير التابع والانفتاح التجاري لجانب من الاعتبار أن المتغير التابع المدروس لا يُمثل قيمة استهلاك الأسر المعيشية والتي تُمثل من وجهة نظر الاقتصاد الكلي مجموع دوال الاستهلاك

1. كيفين واتكنز، حتى تُصبح العولمة في خدمة الفقراء، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد39، العدد 1، مارس 2002، ص 24.

للفئات المختلفة المكونة للقطاع العائلي وإنما المتغير محل الدراسة يُمثل نسبة استهلاك الأسر المعيشية إلى الناتج أو الدخل الوطني المتاح. وعلى ذلك فإن الزيادة في هذا المؤشر ترتبط بكل من قيمة استهلاك الأسر المعيشية وقيمة الدخل الوطني، ومن المعلوم وفقاً للقانون السيكولوجي لكينز فإن التغير في الدخل يكون أكبر من التغير في الاستهلاك. فكلما ارتفع الدخل انخفض الميل الحدي للاستهلاك. وعلى ذلك فإن الميول الحدية للاستهلاك للفئات المرتفعة الدخل تكون منخفضة مقارنة بالفئات المنخفضة الدخل، وكذلك الأمر عندما يكون الحديث مرتكزا على الدول. فتوجد علاقة عكسية بين الميل الحدي للاستهلاك ومستوى الدخل في المدى الطويل.

ومن خلال العنصر السابق المتعلق بالهيكل الاقتصادي لمجتمع الدراسة والذي تمّ التوضيح من خلاله أن مستوى الدخل يتباين في دول العينة وفقا لتصنيف البنك الدولي ما بين دول ذات الدخل المرتفع (كوريا، سنغافورة، روسيا، الأرجنتين، هنغاريا وسلوفينيا)، ودول الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط (البرازيل، الصين، المكسيك، ماليزيا، بلغاريا وجنوب افريقيا)، وتقع كلا من الهند وإندونيسيا في فئة الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط. وعلى ذلك فإن اثنا عشرة دولة من عينة الدراسة تُصنف من الدول ذات الدخول المرتفعة، وعلى ذلك فإن المؤشر المشار إليها يأخذ الصيغة الرياضية الآتية في المدى الطويل:

$$\text{hce} = \frac{C}{Y} = \frac{bY}{Y} = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

ويتبين من المعادلة أعلاه أنه كلما كان التغير في الدخل أكبر من التغير في الاستهلاك انخفض المتغير التابع.

كما يرتبط كذلك المتغير التابع HCE بعلاقة عكسية مع متغير المشاركة في سلاسل القيمة GVC، وقد حللنا في النموذج الأول الأثر الإيجابي لمتغير المشاركة في سلاسل القيمة على مستوى الدخل، وعلى ذلك ووفقا للتحليل أعلاه والمبين في المعادلة السابقة، فمن المنطقي أن يكون اتجاه العلاقة بين GVCp وHCE عكسيا.

في حين يرتبط متغير تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index) بعلاقة طردية مع المتغير التابع HCE، وكلما ازدادت التنافسية في القطاع الصناعي فهذا يعني زيادة إمكانيات المنافسة على المستوى السوق المحلي والسوق الدولي، وهو ما يُولّد إمكانات دخول الدول ضمن اقتصاديات الحجم (اقتصاديات السلم) –خاصة في ظل آثار التركّز المشار إليها – ويعكس هذا التوسّع في مجالات الإنتاج والتوظيف تحولاً واضحاً في استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي، بحيث تحل استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الدولي محل استراتيجيات التصنيع الوطنية ذات التوجه الداخلي. وهو ما يسمح بتجسّد فكرة خلق التنمية وهي الفكرة التي تُشير إلى القوة الإنشائية للتنمية الاقتصادية التي يُمارسها التحرير التجاري والتنافسية الصناعية دوليا في مجال زيادة ورفع كفاءة مستويات التوظيف باقتصاديات الدول.

ومع زيادة مستويات التوظيف وخفض معدلات البطالة فإن هذا يعني ضخا لتدفقات نقدية جديدة تُساهم في خلق تيار إنفاق جديد يرفع من قيمة الاستهلاك العائلي للفئات التي كانت ذات استهلاك منخفض نتيجة لحالة البطالة أو انعدام الدخل لهذه الفئات سابقا.

وفيما تعلق بمناقشة معاملات تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (HCE) فمن الجدول 2-15 يتبين أن متغير تنافسية الأداء الصناعي أكثر تأثيرا يليه أثر متغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وبدرجة أقل متغير الانفتاح التجاري.

خلاصة الفصل:

تم خلال هذا الفصل قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية ارتكازا على أهم المؤشرات التي تعنى بقياس هذين المتغيرين، من خلال تقدير نموذج قياسي بالاستعانة ببرنامج Eviews9 وبرنامج Stata13. كما تم اجراء اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل لمتغيرات نماذج الدراسة للتحقق من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومحدداته ولمعرفة مدى سكون متغيرات النموذج والذي بينت نتائجه بأن ثلاث من المتغيرات لم تظهر ساكنة عند المستوى، مما استلزم فحص الفرق الأول لهذه المتغيرات لاختبار جذر الوحدة من الدرجة الأولى، وقد أظهرت النتائج بأن أغلب إحصائيات الاختبارات للفروق الأولى للمتغيرات معنوية عند 1%، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل، وقبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل. ثم اجراء اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل لنماذج الدراسة للتحقق ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة للدول ومحدداتها وتُشير النتائج الى رفض فرضية العدم القائلة بعدم التكامل المشترك عند 5% و 1% ، وبالتالي فإنه يمكن القول بان هناك علاقة طويلة المدى بين كل من المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في بلدان العينة المدروسة.

وقد أظهرت نتائج تقدير النماذج باستخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG وجود علاقة طردية بين مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية في كلا من النموذج الأول (نصيب الفرد من الناتج) والنموذج الثاني (التنمية البشرية)، ووجود علاقة عكسية بين مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة ومؤشر استهلاك الأسر المعيشية.

الخاتمة

الخاتمة

تعد سلاسل القيمة العالمية صيغة حديثة للتجارة الدولية بحيث تمثل البلدان أو الاقتصادات حلقات في سلسلة انتاج دولية تقوم على التبادل في السلع والمنتجات الوسيطة وتعود القيمة المضافة على طول السلسلة لمختلف عوامل الإنتاج، وتختلف القيمة المضافة وفقا لمكان تموقع الدولة في سلسلة القيمة، مما يؤدي لاختلاف في مكاسب الدول من وراء مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

من خلال هذه الدراسة حاولنا قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية لمجموعة من الاقتصادات الناشئة خلال الفترة 1995 – 2014 من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة حول مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية، وفيما يلي سنستعرض أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة ونختمها بعرض آفاق الدراسة.

أولا. اختبار الفرضيات:

من خلال ما تم تناوله في الفصل المتعلق بالدراسة الميدانية يمكن أن نلخص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

1. تمّ إثبات وجود علاقة معنوية طردية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تُؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات من السلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية للسلع الموجهة للتصدير للسوق الدولية والأسواق الإقليمية المستهدفة، ووفقا للأثر المتبادل للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية فإن ذلك يُؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ورفع مستوى الدخل (الناتج) وهو ما يكون له أثر طردي في زيادة نصيب الفرد من الناتج. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
2. تمّ إثبات وجود علاقة معنوية طردية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومؤشر التنمية البشرية. فزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يُؤدي إلى زيادة الدخل ويكون له انعكاس إيجابي على مؤشر التنمية البشرية بأبعاده الثلاث «حياة مديدة وصحية» «اكتساب المعرفة» «مستوى معيشة لائق»، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
3. تمّ إثبات وجود علاقة معنوية عكسية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية واستهلاك الأسر المعيشية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. **وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.**

ثانيا. نتائج الدراسة:

1. **النتائج النظرية:** يمكن تلخيص أهم النتائج النظرية التي تم التوصل إليها على النحو الآتي:

- توجد علاقة غير خطية بين مراحل الإنتاج على طول سلسلة القيمة العالمية ونسبة مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة حيث أن أنشطة المنبع إلى جانب أنشطة المصب تسهم بالحصة الأكبر من القيمة المضافة الإجمالية في حين أن مراحل الإنتاج الوسيطة لا تساهم إلا بالقليل من القيمة المضافة؛
- مستويات التنمية تتموضع في شكل حرف (V)، بمعنى أن أثر المشاركة في سلاسل القيمة يكون أعمق على مؤشرات التنمية الاقتصادية كلما كانت الدولة أو المشاريع تتمركز في أعلى السلسة، أي حين تكون هذه الدول تُمثل حلقات في أطراف السلسلة (وهو المستويات اليمنى واليسرى في منحنى ابتسامة)، وتتجه مستويات التنمية إلى الانخفاض كلما ارتكز التموضع عند الحلقات السفلى من السلسة.
- تختلف مكاسب المشاركة في سلسلة القيمة حسب مكان تموقع البلد فالبلدان التي تتخصص في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة (التركيب والتجميع) تكون مكاسبها محدودة أما البلدان التي تتخصص في الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة (البحث والتطوير) تكون مكاسبها معتبرة.

2. **النتائج التطبيقية:** وقد خلصت الدراسة الميدانية إلى مجموعة من نتائج كالآتي:

- النموذج الأول نصيب الفرد من الناتج (GDPpc): تُشير نتائج التقدير إلى أنّ المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج يرتبط بعلاقة طردية مع متغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCp) ومتغير تركّز الصادرات (HHI) حيث أن مؤشر تركّز الصادرات كان الأعمق تأثيرا في زيادة نصيب الفرد من الناتج مقارنة بمتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وفيما يخص مؤشري تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index) ودرجة حرية التجارة(FT) فليس لهما دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%.
- النموذج الثاني لمؤشر التنمية البشرية (HDI): أظهرت نتائج التقدير إلى أنّ المتغير التابع المتمثل في مستوى التنمية البشرية يرتبط بعلاقة طردية مع كل من مؤشر درجة حرية التجارة (FT) **و**مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCp) ومؤشر تركّز الصادرات (HHI)، بحيث أن مؤشر تركّز الصادرات كان الأعمق تأثيرا مقارنة بمتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. أما بالنسبة لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index) فليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.
- النموذج الثالث نسبة النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية من الناتج (HCE): بينت نتائج التقدير بأن المتغير التابع المتمثل في استهلاك الأسر المعيشية كنسبة من الناتج (HCE) يرتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر درجة حرية التجارة (FT) ومع مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCp) كما يرتبط بعلاقة طردية

مع مؤشر تنافسية الأداء الصناعي (CIP Index) حيث أن متغير تنافسية الأداء الصناعي هو الأكثر تأثيرا على المتغير التابع يليه أثر متغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وبدرجة أقل متغير الانفتاح التجاري. أما فيما يتعلق بمتغير تركّز الصادرات (HHI) فليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

ثالثا. التوصيات:

من أجل تحقيق نتائج ملموسة من عملية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتعظيم المكاسب الناتجة عنها وضمان انعكاسها على التنمية الاقتصادية بمختلف مؤشراتها، تخلص الدراسة إلى التوصيات الآتية:

- ضرورة ادماج سلاسل القيمة العالمية في استراتيجية التنمية الصناعية مع التوجه نحو إقامة مشاريع التصنيع ذات القيمة المضافة؛
- العمل على تهيئة بيئة ملائمة للتجارة وتحسين مناخ الاستثمار بتيسير إجراءات إقامة الأعمال؛
- التنسيق والتعاون بين سياسات ومؤسسات الاستثمار والتجارة عبر سلاسل القيمة العالمية؛
- التعاون المشترك بين الجامعات ومراكز البحث ومنشآت الأعمال بهدف تبني وتطوير التكنولوجيا الحديثة، والاستفادة من التكنولوجيا التي تجلبها الشركات الأجنبية لتيسير الارتقاء في سلسلة القيمة.

رابعا. آفاق الدراسة:

يحتل قطاع الخدمات دورا هاما في سلاسل القيمة العالمية أولا لأهميته في الربط بين أنشطة الإنتاج المجزأة دوليا وأيضا لأن الخدمات في سلسلة القيمة تستأثر بالجزء الأكبر من القيمة المضافة، كما يمكن أن يساعد الاستثمار في قطاع الخدمات الدول النامية التي لم تصل بعد لإمكانات بناء الصناعات التحويلية، وهو الاتجاه الذي اختارته الهند ضمن استراتيجياتها التنموية، وهذا يفتح المجال لدراسة العلاقة التبادلية بين الاستثمار، التجارة والخدمات، ضمن سلاسل القيمة العالمية وآثارها على التنمية الاقتصادية.

من جهة أخرى وانطلاقا من إشارة بلدوين إلى أن سلاسل القيمة العالمية هي بالأحرى إقليمية أي ترتكز عادة ضمن نطاق تكتل اقتصادي إقليمي وهذا يدعونا لطرح تساؤل حول دور التكتلات الاقتصادية في تطوير سلاسل القيمة وهنا تبرز ضرورة إجراء دراسات تطبيقية حول السياسات والإجراءات التي تسمح للدول الإفريقية بدخول والارتقاء في سلسلة القيمة ودراسة إمكانيات إيجاد تكتل إقليمي لدول شمال إفريقيا بناء على نسب المشاركة في سلاسل القيمة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2011.
2. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، ط 1، دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
3. جمال الدين برقوق، **الاقتصاد الدولي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
4. حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان، الطبعة الأولى، 1993.
5. خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر، 2014.
6. ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية،2003.
7. عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، ط 1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014.
8. عبد القادر محمد عبد القادر، إيمان عطية ناصف، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
9. علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، ط 1، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، 2014.
10. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
11. نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، لبنان،1996.

الرسائل والأطروحات الجامعية

12. عثمان بودحوش، **تخفيض التكاليف كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية**، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة،2008/2007.
13. عروة علي، **نظريات التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2007.
14. علاء درويش، **ماهية القيمة المضافة في التسويق**، رسالة ماجستير، تخصص تسويق، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2009-2010.
15. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012 – 2013.
16. ماجدة عزت حسين بكير عبده، **الجودة المدركة لخدمة المواقع الالكترونية وأثرها في تحقيق القيمة المضافة من وجهة نظر طلبة الجامعات الخاصة**، رسالة ماجستير تخصص الأعمال الإلكترونية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
17. نورة عمارة، **النمو السكاني والتنمية المستدامة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد البيئة، جامعة عنابة، الجزائر، 2012.

الدوريات والمجلات

18. إبراهيم العثيمين، المعجزة الهندية وتحولات النظام الدولي، **جريدة اليوم**، العدد 14798، 20 ديسمبر 2013.
19. إيهان كوسي وإزغي أوزترك، عالم من التغيير، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، سبتمبر2013.
20. بوزيان الرحماني هاجر، بكدي فطيمة، **التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير**، المركز الجامعي بخميس مليانة. موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2009.
21. باراكاس لونغاني وسوراب ميشرا، قطاع الخدمات ليس من الجيل القديم، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد51، العدد2، صندوق النقد الدولي، واشنطن، جوان 2014.

22. تاديوس غالوينزا وجيمس شان، ما هو الاستثمار المباشر، **مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي**، سبتمبر 2013.

23. جاديش بجواتي، التصدي للسياسة الحمائية للبلدان الغنية حركة يوبيل 2010 وغيرها، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد3، سبتمبر 2001.

24. جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، 2014.

25. جمال محمد المهيري، **مستقبل التعليم والتنمية المستدامة**، 2014.

26. سعيد رشيد عبد النبي، **التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، دراسات دولية**، العدد الثامن والثلاثون، بدون سنة نشر.

27. عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، **مجلة دراسات اقتصادية إسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16 عدد 1، 2010.

28. عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد 11، غرداية، الجزائر ، 2011

29. علي بن طلال الجهني، الاقتصاد الروسي، **مجلة الحياة**، السعودية، 25 مارس 2014.

30. علي لزعر، عبد الحليم جدي، تقييم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في الجزائر مطلع الألفية الثالثة، **مجلة التواصل في العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، عدد 34، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر، جوان 2013.

31. كيفين واتكنز، حتى تُصبح العولمة في خدمة الفقراء، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد39، العدد 1، مارس 2002.

32. محمد عدنان وديع، مؤشرات التنمية، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 1، العدد 2، فيفري 2002.

33. محمد مهدي يس آدم، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ووسائل قياسهم**، 2014.

34. ميشيل روتا، ميكا سايتو، سلسلة القيمة، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، مارس 2014.

35. نهى الخطيب، **اقتصاديات البيئة والتنمية**، مركز دراسات واستشارات الإدارة، جامعة القاهرة، مصر،2000.

36. الوكالة الكورية للتعاون الدولي ومعهد استراتيجية التنمية، **تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية**، 2005.

التقارير

37. **الأونكتاد**، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2013: **سلاسل القيمة العالمية، الاستثمار والتجارة من أجل التنمية**، 2013.

المؤتمرات والملتقيات والندوات

38. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول **الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009 – 2010.

39. لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، الملتقى العلمي الدولي حول: **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، سطيف،7 – 8 أفريل2008.

المراجع باللغة الأجنبية

	Books
.40	*André JOYAL, Mohamed SADEG, Olivier TORRES,* ***La PME algérienne et le défi de l'internationalisation****, l'harmattan, France, 2010.*
	Articles
41.	*Anupam Das, Murshed Chowdhury and Muhammad Akhtaruzzaman, Panel Cointegration and Pooled Mean Group Estimations of Energy-Output Dynamics in South Asia,* ***Journal of Economics and Behavioral Studies****, Vol. 4, No. 5, May 2012.*
42.	*Armando Rungi,* ***global value chains, state ownership and natural resources****, POLINAR working paper n.47, April 2012.*
43.	*Ben Shepherd,* ***Global value chains and developing country employment****, OECD trade policy papers N 156, OECD, 2013.*
44.	*Corinne Vadcar ,* ***les chaines de valeur mondiale paradigme du commerce internationale*** *, Friendland Papers, n 49, mars 2015.*
45.	*Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics: A modern approach, revised,* ***Palgrave Macmillan****, 2007.*
46.	*Ekrem Erdem , Gulbahar Ucler and Umit Bulut, impact of domestic credits on the current account balane: a panel ARDL analysis for 15 OECD countries****, actual problems of economics****, №1(151), 2014.*
47.	*John Humphrey, Hubert Schmitz****,*** *How does insertion in global value chains affect upgrading in industrial clusters****, Regional studies,*** *vol 36 :9, pp :1017-1027, 2002.*
48.	*John Ravenhill,* ***Global value chains and development , review of international political economy****, 21 :1, 264-274 , 2014.*
49.	*KHERRAZI Soufiane,* ***l'essor des chaines de valeur mondiale : l'impératif d'une stratégie duale pour l'Afrique****, Revue de management et de stratégie, Maroc, (3 :2), pp : 11-24, 2015.*
50.	*Marcel P.Timmer et .al.* ***slicing up global value chains****, GGDC research memorandum135, may 2013.*
51.	*Michel Fouquin ,* ***Indonésie : un grand pays islamique, émergent et démocratique*** *, 22-07-2014*
41.	*O. Cattaneo, G. Gereffi, S. Miroudot, D. Taglioni,joining,* ***upgrading and being competitive in global value chains****, International Trade Department, The World Bank, April 2013.*
52.	*Pedroni P, Panel Cointegration; Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis.* ***Econometric Theory****, No 20, 2004.*
53.	*Pesaran, M.H, Shin, Y., Smith, R.J, Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels.* ***Journal of the American Statistical Association,*** *94, 1999.*
54.	*Pesaran, M. H, Smith, R. P, Estimation of long-run relationships from dynamic heterogeneous panels****. Journal of Econometrics****, 68, 1995.*
55.	*Rashmi Banga,* ***measuring value in global value chains****, background paper no RCV-8, UNECTAD, 2013.*
56.	*Stephenson Sherry,* ***Trade Governance Frameworks in a World of Global Value Chains: Policy Options****, Policy Options Paper, International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD) and World Economic Forum, Geneva, 2016.*
57.	*Taguchi Hiroyuki and Ni Lar,* ***Global value chains participation and industrial upgrading in Asian developing economies****, Advances in Business and Management, Vol. 8, April 2015.*
58.	*Wayne M. Morrison,* ***China's Economic Conditions,*** *26-06-2012*
	Reports
59.	*Ambassade de Slovénie en France,* ***Le commerce extérieur de la Slovénie en 2013*** *, Juin 2014.*
60.	*KPMG* ***, Indian Economic Survey 2014-15 – Key Highlights*** *, 2015.*

61. *Ministère des finances et de l'économie,* ***Note sur l'économie et le commerce le Brésil,*** *2014.*

62. *Ministère de l'Economie de l'innovation et des exportations,* ***Note sur l'économie et le commerce la Corée du sud,*** *2015.*

63. *Ministry of finance Malaysia,* ***Malasyain economy fourth quarter 2014****, Malaysia, 2014.*

64. *Ministère des finances et de l'économie,* ***Note sur l'économie et le commerce le Mexique****, 2015.*

65. *Ministère des finances et de l'économie* ***Note sur l'économie et le commerce la Russie,*** *Septembre 2013.*

66. *OCDE,* ***Économies interconnectées : Comment tirer parti des chaînes de valeur mondiales****, Edition OECD, Paris, 2014.*

67. *OCDE,* ***Progresser le long de la chaine de valeur : rester compétitif dans l'économie mondiale****, 2007.*

68. *OMC, OCDE,* ***panorama de l'aide pour le commerce : se connecter aux chaines de valeur****, 2013.*

69. *OMC,* ***rapport sur le commerce mondiale****, 2014.*

70. *OMC,* ***statistique de commerce internationale****, 2015.*

71. *OMC, IDE-JETRO,* ***la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est : du commerce des marchandises au commerce des taches****, l'OMC, Genève, 2011.*

72. *The World Bank,* ***joining, upgrading and being compétitive in global value chains****, April 2013.*

73. *Trésor, direction général,* ***Le commerce extérieur de la Bulgarie en 2014,*** *Septembre 2015.*

74. *World Economic Forum,* ***the shifting geography of global value chains,*** *2012.*

75. *WTO,* ***international trade statistics****, 2015.*

76. *WTO, FUNG GLOBAL INSTITUTE,* ***global value chains in a changing world****, Edited by Deborah K. Elms and Patrick Low, Printing by WTO Secretariat, Switzerland, 2013.*

Seminars. Electronic Documents

77. *Fabienne l'hoost , Marc Bogaerts* **, *Singapour*** *, Étude réalisée dans le cadre de la mission économique conjointe présidée par SAR la Princesse Astrid ,21-28 septembre 2014.*

78. *Gouvernement du Canada,* ***Les chaines de valeur mondiales et la productivité des entreprises manufacturières au canada 2002-2006,*** *statistique Canada, 2014.*

79. *OMC,* ***Mondialisation des chaines productives industrielles et mesure de commerce en valeur ajoutée****, acte de la conférence, OMC-Sénat, Paris, octobre 2010.*

80. *Sherman Robinson, Regionalism :Old and New, Theory and Practice****, the International Conference Agricultural policy reform and the WTO****, where are we heading? Capri (Italy), June 23-26, 2003.*

81. *UBIFRAN,* ***fiche pays****, Argentine, 2012.*

Web sites

82. *http://data.albankaldawli.org*

83. *http://www.manager-go.com.*

84. *http://www.glossaire-international.*

85. *http://unctadstat.unctad.org*

86. *http://www.un.org*

87. *http://stats.oecd.org*

88. *http://perspective.usherbrooke.ca*

89. *http://www.unido.org*

90. *http://www.weforum.org*

91. *http://www.eeni.org/ar165.asp*

92. *http://www.statista.com*

93. *http://www.mkik.hu/en*